

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

بعنوان:

أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة

(2019-2000)

نوقشت علنا يوم: 14 فيفري 2021

تحت إشراف الدكتور:
أحمد ضيف

من إعداد الطالبة:
سارة بوسيس

أعضاء لجنة المناقشة:

المؤسسة الأصلية	الصفة	الدرجة العلمية	الاسم واللقب
جامعة البويرة	رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	د. حمادي خديجة
جامعة البويرة	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر "أ"	د. ضيف أحمد
جامعة البويرة	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر "أ"	د. أوكيل حميدة
جامعة البويرة	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر "أ"	د. طهراوي فريد
المركز الجامعي تيبازة	عضوا ممتحنا	أستاذ	أ.د. العقريب كمال
جامعة المدية	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر "أ"	د. عامر كمال

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده، لو غير هذا
لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل،
ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء
النقص على جملة البشر.

عبد الرحمن البيساني العسقلاني

شكركم ربّي

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم - الآية (07) -

أحمد الله وأشكره على كل نعمه، على أن وفقني لإتمام هذا البحث، ثم أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور أحمد ضيف على قبوله الاشراف على هذا العمل، والذي شرفني بإشرافه على هذه الأطروحة وملاحظاته المستمرة ونصائحه القيمة، وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل وأحيي فيه روح التواضع والمعاملة الطيبة فجزاه الله خيرا.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للدكتور ميلود وعيل على المساعدة لإنجاز الدراسة القياسية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة سكيكدة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة الأطروحة وتفضلهم بقراءتها ومناقشتها وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لتكون بالشكل العلمي الصحيح.

وأخيرا أشكر كل من ساهم في هذا البحث ولم يتسع المقام لذكرهم.

والله الموفق وبه نستعين



الإهداء



أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أبي الذي ثابر من أجل تعليمي وغرس في نفسي حب العلم

إلى أمي جنتي التي حفتني بحبها وعطفها وبركة دعائها

إلى زوجي العزيز الذي قدم لي كل الدعم المعنوي، وأهله

إلى جدي الذي ساندني بحكمته

إلى إخوتي دفء البيت وسعادته لدعمهم ووقوفهم بجاني

إلى أختي رقيقة دري وزوجها الكريم

إلى ابن أختي وسيم والكتكوتة آية

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل من ساعدني على إتمام هذه المذكرة سواء من قريب أو من بعيد



سارة بوسيس

ملخص:

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي له أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي، حيث أن تقلباته في الأسواق الدولية يؤثر على وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار الواردات، وعليه جاءت دراستنا بهدف قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (1980-2019)، من خلال استخدام برنامج Eviews10 وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث تم الاعتماد على المتغيرات التالية لمعرفة هذا التأثير: الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر على الواردات الجزائرية في المدى القصير، إضافة إلى عدم مرونته في الأجل الطويل، وبالتالي فإن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لن يحد من حجم الواردات، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الواردات في الجزائر هي سلع غذائية أساسية و سلع وسيطية و إنتاجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لعدم وجود بديل محلي لها. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الجزائرية طردية في المدى القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة الطلب على الواردات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل، حيث تعتبر الجباية البترولية مصدر رئيسي لتمويل الواردات، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الواردات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، الواردات الجزائرية، الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط.

Abstract:

The exchange rate is considered as an economic variable that has a wide impact on the macro-economic balance, since its fluctuations in the international markets influence the status of the macro-economic variables similar to the imports; accordingly, our study has come in order to measure the impact of the fluctuations of Algerian dinar exchange rate on the imports during the period (1980-2019) through using Eviews10 and applying Autoregressive Distributed Lag model (ARDL). Where we relied on the following variables to know this impact: imports, exchange rate, the growth domestic product and oil prices, the study found that the real exchange rate doesn't influence the Algerian imports in the short term, in addition to its insignificance in the long term; therefore, devaluating the Algerian dinar exchange rate won't limit the volume of imports which contradicts the economic theory, that can be interpreted that the majority of imports in Algeria are basic food commodities and important intermediate and productive goods that are indispensable due to the absence of a local alternative. The results have also shown that the relation between the growth domestic product and the Algerian imports is direct in both the short and the long terms which corresponds with the economic theory, for the income growth leads to the increase of the aggregate demand and then the increase of the demand for imports. The study also found a direct relation between the oil prices and the Algerian imports in both the short and the long terms, this result conforms to the specifications of the Algerian economy where the oil revenues are considered as a major source to finance the imports; therefore, any fluctuating in oil prices will directly reflect on the volume of the Algerian imports.

Key words: The real exchange rate, the Algerian imports, Autoregressive Distributed Lag, growth domestic product, oil prices.

فهرس المحتويات:

الصفحة	البيان
I	شكر وتقدير.....
II	إهداء.....
III	ملخص.....
IV	فهرس المحتويات.....
VII	فهرس الجداول.....
VIII	فهرس الأشكال.....
IX	فهرس الملاحق.....
أ-و	مقدمة.....
55-2	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.....
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.....
5	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.....
7	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
10	المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف.....
13	المبحث الثاني: نظريات وأنظمة سعر الصرف.....
13	المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف.....
19	المطلب الثاني: تقييم نظريات سعر الصرف.....
21	المطلب الثالث: الأنظمة المختلفة لسعر الصرف.....
31	المبحث الثالث: تنظيم سوق الصرف الأجنبي.....
31	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.....
34	المطلب الثاني: العمليات والمتدخلون في أسواق الصرف.....
38	المطلب الثالث: الأسواق الدولية لأسعار الصرف وأهم العملات المتداولة فيها.....
42	المطلب الرابع: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها.....
47	المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف.....

47	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها.....
49	المطلب الثاني: مفهوم سياسة سعر الصرف
51	المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف وأدواتها
57	خلاصة الفصل الأول.....
105-59	الفصل الثاني: الإطار النظري للواردات.....
59	تمهيد.....
60	المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.....
60	المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.....
61	المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية
62	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
72	المبحث الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات.....
72	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....
75	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
78	المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه
82	المطلب الرابع: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
85	المبحث الثالث: الواردات: مفهومها، أدوات التحكم فيها ومناهجها.....
85	المطلب الأول: مفهوم الواردات
87	المطلب الثاني: أدوات التحكم في الواردات
92	المطلب الثالث: دالة الطلب على الواردات
95	المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الواردات.....
95	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للواردات.....
96	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات
98	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في حجم الواردات
105	خلاصة الفصل الثاني.....
169-107	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات
107	تمهيد.....
108	المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
108	المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر.....

113	المطلب الثاني: سوق الصرف الموازية في الجزائر
118	المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2019).....
121	المبحث الثاني: تطور الواردات في الجزائر.....
121	المطلب الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر
126	المطلب الثاني: تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).....
129	المطلب الثالث: تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).....
136	المطلب الرابع: تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).....
141	المبحث الثالث: تأثير سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات خلال الفترة (2000-2019).....
141	المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالواردات.....
143	المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019).....
144	المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية تبعا لبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2019).....
148	المبحث الرابع: قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (1980-2019).....
148	المطلب الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزموني الموزع ARDL.....
152	المطلب الثاني: الدراسة القياسية وتحليل النتائج.....
162	خلاصة الفصل الثالث.....
165	خاتمة.....
170	قائمة المراجع.....
192	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول والأشكال البيانية

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	الترقيم
63	تكاليف إنتاجية سلعتين في دولتين حسب آدم سميث	الجدول رقم (01-2)
65	تكاليف إنتاجية سلعتين في دولتين حسب دافيد ريكاردو	الجدول رقم (02-2)
118	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2019-2000)	الجدول رقم (01-3)
127	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2019-2000)	الجدول رقم (02-3)
130	تطور التركيبة السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2018-2000)	الجدول رقم (03-3)
136	تطور الواردات حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2018-2000)	الجدول رقم (04-3)
139	أهم موردي الجزائر خلال الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2019	الجدول رقم (05-3)
153	نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (06-3)
154	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (08-3)
156	نتائج تقدير نموذج ARDL	الجدول رقم (09-3)
157	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك	الجدول رقم (10-3)
158	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير	الجدول رقم (11-3)
159	نتائج اختبار LM Test	الجدول رقم (12-3)
160	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH	الجدول رقم (13-3)
161	نتائج اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset	الجدول رقم (14-3)

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	البيان	الترقيم
11	العرض والطلب على العملة في سوق الصرف	الشكل رقم (01-1)
12	انتقال منحني الطلب والعرض في آن واحد	الشكل رقم (02-1)
25	أنظمة سعر الصرف	الشكل رقم (03-1)
70	مراحل دورة تطوير منتج جديد	الشكل رقم (01-2)
98	أثر التعريف الجمركية على الواردات	الشكل رقم (02-2)
100	الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار	الشكل رقم (03-2)
101	الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار النسبية.	الشكل رقم (04-2)
104	أثر انخفاض سعر الصرف على الطلب على الواردات	الشكل رقم (05-2)
118	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2019)	الشكل رقم (1-3)
127	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)	الشكل رقم (2-3)
131	تطور الواردات من التجهيزات الصناعية خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (3-3)
132	نصيب التجهيزات الصناعية من إجمالي الواردات سنة 2018	الشكل رقم (4-3)
132	تطور الواردات من السلع نصف المصنعة خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (5-3)
133	تطور المواد الغذائية خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (6-3)
134	تطور السلع الاستهلاكية غير الغذائية خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (7-3)
135	تطور الطاقة خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (8-3)
137	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (9-3)
138	حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات بالنسبة لباقي المناطق الجغرافية	الشكل رقم (10-3)
139	أهم موردي الجزائر خلال الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2019	الشكل رقم (11-3)
143	تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)	الشكل رقم (12-3)
145	تأثير الناتج المحلي الإجمالي على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)	الشكل رقم (13-3)
146	تأثير أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)	الشكل رقم (14-3)
155	نتائج معيار AIC لاختبار طول الإبطاء الأمثل	الشكل رقم (15-3)
160	نتائج اختبار توزيع البواقي (Jarque-Bera)	الشكل رقم (16-3)
161	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق احصائية CUSUM	الشكل رقم (17-3)

فهرس الملاحق

الصفحة	البيان	الترقيم
185	دراسة استقرارية لوغاريتم الواردات LM	الملحق رقم 01
186	دراسة استقرارية لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي LR	الملحق رقم 02
187	دراسة استقرارية لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي LGDP	الملحق رقم 03
188	دراسة استقرارية أسعار النفط LOP	الملحق رقم 04
189	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	الملحق رقم 05
189	نتائج تقدير نموذج ARDL	الملحق رقم 06
190	نتائج معيار AIC لاختيار طول الابطاء الأمثل	الملحق رقم 07
190	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك	الملحق رقم 08
191	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير	الملحق رقم 09
192	نتائج اختبار LM Test	الملحق رقم 10
193	نتائج اختبار توزيع البواقي (Jarque-Bera)	الملحق رقم 11
193	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH	الملحق رقم 12
194	نتائج اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset	الملحق رقم 13
195	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق احصائية CUSUM	الملحق رقم 14

مقدمة

مواكبة لتطور النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الذي تشهده اقتصاديات دول العالم وفي ظل تعدد العملات المتداولة، ظهرت الحاجة إلى إيجاد أداة موحدة للتقييم والدفع بها، كما يتم من خلالها تقييم كل عملة مقابل باقي العملات المتداولة، وهو ما اصطلح عليه بسعر الصرف، حيث يعتبر هذا الأخير أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي باعتبار أنه يسهل عمليات التبادل التجاري الدولي، ونتيجة لذلك يستفيد الاقتصاد الوطني من العملات الأجنبية لاستعمالها في تمويل الواردات وسداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي.

يتميز سوق الصرف الأجنبي بتقلباته المستمرة باعتبار أن سعر الصرف متغير شديد الحساسية، حيث أنه يشهد تقلبات كثيرة وهو ما يؤثر على وضعية متغيرات الاقتصاد الكلي، وهذا ما جعل موضوع سعر الصرف محط اهتمام كبير لدى الباحثين والاقتصاديين تبلورت في العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية ودراسات حول علاقته بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة، خاصة تلك المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

تعد الواردات جزء مهم من التجارة الخارجية، وهي تشكل مصدرا أساسيا لتمويل الاقتصاد الوطني، فهي ترفع من المستوى المعيشي لدى الأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع الأجنبية، إضافة إلى أنها تمكن القطاعات الاقتصادية من زيادة كفاءتها الإنتاجية والتنافسية بتوفير السلع الرأسمالية اللازمة. إلا أن للواردات آثار سلبية على اقتصاديات الدول باعتبارها تسربا، وهو ما جعل الدول تسعى إلى تبني سياسات اقتصادية للتحكم فيها وحماية اقتصادها الوطني من تدفق السلع الأجنبية التي من شأنها منافسة المنتجات المحلية.

يعتبر سعر الصرف الأداة الأكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، وهو ما جعل الدول النامية تتبنى سياسة تخفيض سعر الصرف للتخفيض من حجم تدفق السلع الأجنبية ومنه الحد من استنزاف العملة الأجنبية.

على غرار الدول النامية تبنت الجزائر هي الأخرى سياسة تخفيض سعر الصرف، فبعد الاستقلال مباشرة اعتمدت الجزائر في بناء اقتصادها على سياسة التصنيع التي تتطلب استيراد المواد الأولية ونصف المصنعة وبيع التجهيز الصناعية، إضافة إلى ذلك فإنها تعتمد بصفة كبيرة على الواردات من السلع الغذائية ذات الاستهلاك النهائي لتغطية العجز الداخلي من هذه السلع، لكن بعد الأزمة النفطية سنة 1986 عانى الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على العوائد النفطية في تمويل وارداته من ارتفاع المديونية الخارجية وتفاقم عجز ميزان المدفوعات.

أمام هذا الوضع توجهت الجزائر في بداية التسعينات للجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي اشترط الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، وأملى عليها جملة من الشروط أهمها تحرير التجارة الخارجية وتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري للتقليل من عجز الميزان التجاري وتخفيض فاتورة

الواردات. وعليه قامت الجزائر بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية قصد التحكم في حجم وارداتها.

وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا على النحو التالي:

الإشكالية الرئيسية

❖ ما مدى أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)؟

التساؤلات الفرعية

ومن هنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو نوع نظام سعر الصرف السائد في الجزائر؟
- ما مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات؟
- ما هو أهم عامل مؤثر في حجم الواردات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

يمكن تحديد الفرضيات التالية:

- تتبع الجزائر نظام الصرف المدار؛
- وجود تأثير محدود لتقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات؛
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الواردات في الأجل الطويل خلال الفترة (2000-2019).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: تختص الدراسة بقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في دولة الجزائر.
- الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الفترة (2000-2019)، ولأسباب الدراسة القياسية تم تمديد فترة الدراسة من سنة 1980 حتى سنة 2019، حيث واكبت هذه الفترة الأزمة النفطية لسنة

1986، والأزمة المالية العالمية 2008 والأزمة النفطية 2014، كما قامت الجزائر خلال هذه المرحلة بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كما تم تحرير التجارة الخارجية سنة 1994 إضافة إلى الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوعنا أهمية بالغة، حيث يعتبر هذا الموضوع الحيوي الذي يربط سعر الصرف بالواردات من المواضيع الاقتصادية التي تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية، ومنه تتمثل أهمية دراستنا في تحديد العلاقة التي تربط سعر صرف الدينار الجزائري بالواردات الجزائرية وما يتخلل ذلك من تطور للأنظمة والنظريات والسياسات وتتبع مسار تطور سعر صرف الدينار الجزائري والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة ثم قياس هذه العلاقة.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة سعر الصرف والواردات؛
- تتبع مسار تطور كل من سعر الصرف والواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، والنظريات المفسرة لهم؛
- تحليل تأثير سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
- بناء نموذج قياسي لدراسة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات باستخدام الطرق القياسية الحديثة وباستخدام Eviews10 خلال الفترة (2000-2019).

منهج الدراسة:

من أجل المعالجة الجيدة للموضوع وبعية الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجانب النظري لسعر الصرف والواردات ثم تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات الجزائرية بعد دراسة تطورهما خلال الفترة (2000-2019) باستخدام المعطيات الاحصائية، كما تم استخدام الأساليب القياسية لقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019).

صعوبات الدراسة:

- تضارب الاحصائيات من موقع لآخر.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت سعر الصرف عديدة ومتنوعة خاصة ما يتعلق بأثر وتأثير سعر الصرف بأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن كل هذا حال دون إعطاء اهتمام كاف بأثر تقلب سعر الصرف على الواردات، لذلك حاولنا الربط مع الأفكار الواردة فيها، وعموماً يمكن القول إن الدراسات المتوفرة كانت نتائجها متباينة من حيث الدلالة الإحصائية والاقتصادية وكذا المنهجية القياسية المعتمدة، ومن بين أهم الدراسات السابقة التي اطلعت عليها:

1. دراسة بعنوان "دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ" من إعداد بوالكور نورالدين وهي مقالة منشورة في مجلة الاستراتيجية والتنمية وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1995-2014)، وتوصلت الدراسة إلى أن متغير الدخل، الأسعار النسبية وسعر صرف الدينار الجزائري هي المحددات الأنسب للطلب على الواردات في الجزائر، كما يعتبر سعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير أهم محدد للطلب على الواردات في الجزائر.

2. دراسة بعنوان اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة (1986-2015) من إعداد علال بن ثابت وجمال سويح وهي مقالة منشورة في مجلة دراسات حيث هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على حجم الواردات بتطبيق مجموعة من أدوات الاقتصاد القياسي كتحليل الاستقرار واختبار التكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار السببية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف والواردات غير أن التأثير طفيف .

3. دراسة بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2015) من إعداد تمار أمين وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، بجامعة البليدة، سنة 2018، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع وتوصلت الدراسة إلى أن شرط مارشال لينر غير محقق حيث أن ارتفاع سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الصادرات بـ 0.55%، كما أظهرت النتائج من خلال تقدير نموذج الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتي (VAR) أن قيمة حجم الواردات غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وذلك راجع إلى كون أن الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها حتى لو ارتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية والسبب في ذلك راجع إلى كونها سلعا غذائية ضرورية وسلعا وسيطية وإنتاجية ضرورية .

4. دراسة بعنوان علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015) من إعداد يسين سي لاخضر غربي وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2019، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومجموع المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة للفترة الممتدة (1970-2015) في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى غياب العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، وأن الصادرات تتأثر بسعر صرف الدينار الجزائري بشكل طردي في الأجل الطويل غير أن هذا الأثر ضعيف ولا يساهم في تنافسية الصادرات، كما توصلت الدراسة إلى عدم تأثر الواردات بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام اليورو دولار باعتبار أن معظم الواردات سلع استهلاكية ضرورية ومواد أولية ونصف مصنعة نتيجة غياب شبه كلي للصناعات الغذائية المحلية وقاعدة صناعية صحيحة تلي حاجات الطلب المحلي عن تلك المستوردة.

5. دراسة بعنوان محددات الطلب على الواردات الكلية في الجزائر من إعداد بوتيارا عنتر وبارد عاشور وهي مقالة منشورة في مجلة معارف حيث هدفت الدراسة إلى تقدير دالة محددات حجم الواردات في الاقتصاد الجزائري باستخدام التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1990-2016)، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار الصرف، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التبادل التجاري أهم محددات الطلب على الواردات الكلية في الجزائر في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فإن سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي تعتبر أهم المحددات.

6. دراسة بعنوان أثر سياسة تخفيض العملة على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) من إعداد تمار أمين وهي مقالة منشورة في مجلة المنهل الاقتصادي حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر سياسة تخفيض العملة على الواردات من خلال نموذج الانحدار الذاتي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، إلا أن سياسة التخفيض لم تساهم في التقليل من الواردات كون أن جزء كبير من الواردات يشمل سلع غذائية ضرورية إلى جانب سلع وسيطية وإنتاجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها حتى لو ارتفعت أسعارها.

مساهمة الدراسة:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث أننا حاولنا تحليل تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية بعد تتبع مسار تطورها في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، ثم تحليل تطور الواردات تبعا لبعض المتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها بناء على العوامل المؤثرة في الواردات التي قمنا بدراستها في الجانب النظري وانطلاقا من الدراسات السابقة، ثم اختبرنا أثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية بدراسة قياسية باستعمال برنامج Eviews10 لتأكيد نتائج الدراسة. وهو ما نعتبره حسب رأينا يختلف عن الدراسات السابقة من خلال الجمع بين الجانب التحليلي والجانب القياسي.

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المسطرة واختبار صحة فرضياتها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول: تناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف، وقد تضمن أربع مباحث، تطرقنا في المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني فعرضنا نظريات وأنظمة سعر الصرف، ودرسنا في المبحث الثالث تنظيم سوق الصرف الأجنبي، فيما خصص المبحث الرابع لدراسة سياسات سعر الصرف.

وقد اختص الفصل الثاني بدراسة الإطار النظري للواردات، حيث تضمن أربع مباحث: الأول عرضنا فيه أساسيات حول التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى ميزان الدفعوعات وخصصنا المبحث الثالث لدراسة الواردات، أدوات التحكم فيها ومناهجها، أما المبحث الرابع فبحث في العوامل المؤثرة في الواردات.

أما الفصل الثالث والأخير والذي يختص بالدراسة التطبيقية المدرجة تحت عنوان دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات فيتضمن أربع مباحث، المبحث الأول وفيه عرض لتطور سعر الصرف في الجزائر، والمبحث الثاني عرض لتطور الواردات في الجزائر أما المبحث الثالث فدرسنا تأثير سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات خلال الفترة (2000-2019) كدراسة تحليلية، أما المبحث الرابع فخصصناه لقياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (1980-2019) كدراسة قياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، نظراً للتأثير القوي له على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تعكس تحركاته في معظم الحالات مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معاً، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، كما يعتبر هذا المتغير الاقتصادي مختلفاً عن باقي المتغيرات الأخرى لأنه يشكل حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياساً هاماً لحجم معاملاتهما.

ونكرس هذا الفصل للتفصيل أكثر في مضامين سعر الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف؛

المبحث الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف؛

المبحث الثالث: تنظيم سوق الصرف الأجنبي؛

المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف.

المبحث الأول

عموميات حول سعر الصرف

لقد حظي سعر الصرف باهتمام كبير من طرف الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء، حيث يعتبر همزة وصل بين جميع الاقتصاديات. وتنتظر في هذا المبحث إلى أربع مطالب: الأول نتناول فيه مفهوم سعر الصرف، ثم نعرض أنواع سعر الصرف في المطلب الثاني، أما الثالث فتتطرق فيه إلى العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ثم رابعا وأخيرا سياسات سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

حظي موضوع سعر الصرف أهمية بالغة من طرف الدراسات باعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد، فظهرت له عدة مفاهيم وصيغ.

أولا: تعريف سعر الصرف

تعريف 1: "سعر الصرف هو سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية"¹

تعريف 3: "إن سعر صرف العملة عبارة عن عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية."²

تعريف 4: يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات النقدية من عمل دولية ما، التي تعادل وحدة واحدة من عملة أخرى، أي هو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، ولا يوجد اتفاق بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة، وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية، وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة (أجنبية) في شكل وحدات من العملة.³

تعريف 5: "هي النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم وتعتبر إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها."⁴

¹ - Rosalind Levacic, Alexander Rebmman, macro-economics an introduction to Keynesian-neoclassical controversies, second edition, Macmillan education LTD, London, 1982, p: 04.

² - موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 43.

³ - Bertrant Nézeys, les politiques de compétitive, édition Economie, Paris, 1994, p 12.

⁴ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 37.

تعريف 6: "إن الأعدوان الاقتصاديون الذين لديهم نشاط دولي (التجارة في السلع، الخدمات، الأصول المالية والاستثمارات الدولية) يتعين عليهم تبديل عملاتهم الوطنية مقابل عملات أجنبية. والواقع أن التجارة الدولية تؤكد على ضرورة هذه العملية. ويطلق على هذا التحويل بين العملات اسم الصرف"¹

وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه النسبة الناتجة عن شراء وبيع عملة ما بعملة أخرى، بمعنى أنه عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

ثانيا: طرق تسعيرة سعر الصرف

يوجد طريقتان لتسعير أسعار الصرف هما:²

1. طريقة التسعير المباشرة

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس.

2. طريقة التسعير غير المباشرة

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير.

ثالثا: وظائف سعر الصرف

يؤدي سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي:³

1. وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

1- Oumar zohra, les déterminants du choix de régime de change en Algérie, mémoire de magistère en science économique, option monnaie, finance et banque, université mouloud Mammerie, Tizi-Ouzou, 10/03/2016, p11.

2 - سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 5.

3 - خالد بورحلي وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 176.

2. وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3. وظيفة توزيعية

وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.¹

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

ينطوي سعر الصرف على مجموعة من الأشكال والأنواع تتحدد وفق العلاقة التي تربط العملة المحلية بعدة إجراءات، وهو ما نعالجه في هذا المطلب.

أولاً: سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الإسمي هو السعر الذي يمكن الشخص ما من مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر.² وهو لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية، فالعملة المحلية يمكن أن تكون في تحسن إذا ارتفع سعرها مقابل الأجنبية أما إذا انخفض سعرها مقابل الأجنبية فتكون في حالة تدهور.³ كما يعتبر مؤشر يقيس القيمة الخارجية لعملة بلد معين مقارنة بعملات الدول الشريكة لهذا البلد، حيث يمثل المركز التجاري لكل بلد شريك في التجارة الخارجية لهذا البلد وزناً ترجيحياً لعملته أثناء حساب سعر الصرف الفعلي الاسمي.⁴

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة فهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخيل

1 - محمد بوشمال، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص 10.

2 - N. Gregory Mankiw, principles of macroeconomics, sixth edition, south-western Cengage learning, USA, 2012, p: 386.

3 - نماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 63.

4 - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 235.

الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت إيراداتهم الاسمية بنسبة عالية¹. فسعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الاسمي معدلاً بمؤشرات الأسعار النسبية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي كلما كان التضخم منخفض². وتكتب عبارة سعر الصرف الحقيقي كما يلي³:

$$TCR_{i/j} = TCM_{i/j} \times \frac{P^*}{P}$$

حيث:

$TCR_{i/j}$: سعر الصرف الحقيقي لعملة البلد i بالنسبة لعملة البلد j .

$TCM_{i/j}$: سعر الصرف الاسمي لعملة البلد i بالنسبة لعملة البلد j .

P^* : المستوى العام للأسعار في الدولة الأجنبية.

P : المستوى العام للأسعار في الدولة المعنية (البلد i).

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي

يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية، هذا السعر يعكس تطور المنافسة في الأسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى، آخذين بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي وحركة الأسعار في البلد المعني وباقي العالم. بتعبير آخر يمكن القول بأنه مقياس لأسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، عندما يتم تقييمها بعملة موحدة⁴. ويحسب سعر الصرف الفعلي بالعبارة التالية⁵:

$$TCE_i = \sum_{j=1}^w W_{j.t} \times \frac{TC_{i/jt}}{TC_{i/j0}}$$

¹ - عثمان محمد سليمان صالح، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان (1990-2015)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، أبريل 2017، ص 7.

² - محمد لموتي، قياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر (1970-2016)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة علي لونيسي، البلدة، جوان 2018، ص 316.

³ - محمد يعقوبي، تأثير تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2012/2011، ص 7.

⁴ - شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 21.

⁵ - محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص 7.

حيث:

$TCE_{i,t}$: سعر الصرف الفعلي للعملة المحلية في الزمن t .

$W_{j,t}$: الوزن المرجح لمبادلات الدولة j في مجموع مبادلات الدولة المحلية.

$TC_{i/j,t}$: سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالنسبة لعملة الدولة j في الزمن t .

$TC_{i/j,0}$: سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالنسبة لعملة الدولة j في سنة الأساس

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.¹

خامساً: سعر الصرف التوازني

تم صياغة مفهوم سعر الصرف التوازني الأساسي لأول مرة عام 1983، ويعرف ج. وليامسون سعر الصرف التوازني بأنه سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يضمن في الأجل المتوسط تحقيق توازن داخلي وخارجي في نفس الوقت. ويتسم التوازن الداخلي بتقارب الاقتصاديات نحو مسار النمو غير التضخمي، وبعبارة أخرى يكون معدلات البطالة في مستواها التوازني، ويمثل التوازن الخارجي علاقة طردية بين الإنتاج وسعر الصرف الحقيقي الناتج عن القيام بالمبادلات مع بقية دول العالم.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك توليفة واسعة من العوامل التي تؤثر على تقلب سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى. وتتركز أبرز هذه العوامل بالتالي:³

أولاً: العوامل الاقتصادية

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر على سعر الصرف نذكر منها:

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 106.

² - Oumar zohra, op cit, p p: 16-17.

³ - فائزة يوب، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص ص: 79-80.

1. التغيرات في قيمة الصادرات والواردات

عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد الطلب من طرف الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج وهذا يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.

2. تغير معدلات التضخم

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة العملة في بلد ما ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية، وبالتالي على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي سيقبل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

ونلاحظ في بعض الاقتصاديات أن تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى التضخم، كما هو الحال في الجزائر ومنه يمكن القول أن التأثير بينهما متبادل.

3. التغير في معدلات الفائدة

فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.¹

4. المضاربة

المضاربة هي قيام المضارب بشراء العملات التي يتوقع ارتفاع أسعارها وبيع العملات التي يتوقع انخفاضها، وبيع العملات في سوق الصرف الأجنبي سيزيد من الكمية المعروضة منها في سوق الصرف الأجنبي، فينخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية، في حين أن زيادة شراء العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، فيرتفع سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية.²

¹ - عبد الرحمن رباح، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (2000-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، مارس 2019، ص 77.

² - محمد بوشمال، مرجع سابق، ص 11.

5. التغييرات الهيكلية

تؤدي التغييرات الهيكلية وخاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما إلى تغير سعر صرف عملتها النقدية. فإذا استخدمت الدولة وسائل تكنولوجية حديثة في مجال الإنتاج، فإنها تتمكن من زيادة إنتاجيتها إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاتها تدريجياً بسبب هذه الزيادة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول الأخرى وتزداد صادرات تلك الدولة ومن ثم يزداد الطلب على عملتها النقدية، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى زيادة سعر صرف عملتها النقدية.¹

6. ظروف السوق

إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساساً وقويًا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر مختلفًا تمامًا. فالتقارير والتصريحات والإشاعات نفسها تؤثر على الأسعار بدرجات مختلفة، معتمدة في ذلك على درجة التجاوب الذي يكون أحياناً قويا وأحياناً أخرى ضعيفا. فنظرة المتعاملين في السوق وتجاوبهم لتطوراتها وأحداثها المختلفة، ومتضادة حول نفس الموضوع، فقد يتحدد رأي بعضهم مثلاً وفقاً لاتجاه الأسعار طويل الأجل والمبني على المؤشرات الأساسية في حين يتحدد رأي البعض الآخر وفقاً لاتجاه الأسعار قصيرة الأجل المبني على ردود فعل السوق السريعة وظروفه الفنية والسيكولوجية.²

7. التعريفات الجمركية والحصص

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف. ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفات جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الارتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيداً حتى مع ارتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.³

¹ - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 149.

² - ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 219.

³ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 111.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر على سعر الصرف نذكر منها:¹

1. الاضطرابات والحروب

حيث تلعب الاضطرابات والحروب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد سيكون في وضع حرج نسبيًا وتفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

2. خبرة المتعاملين وأوضاعهم

ينشط المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء ما لديهم من مهارات وخبرات بالسوق وأحواله، ومن خلال هذه الخبرات يحددون اتجاه أسعار الصرف واتخاذ القرارات بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، حيث أن الأسعار تتأثر بخبرتهم وبمهاراتهم، كما أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة، إضافة إلى حجم التزاماتهم القائمة، حيث أن التأثير على أسعار الصرف يكون أقوى كلما كان الحجم أكبر.²

وآخر ما نصل إليه أنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستخضع لقيمتها.

المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف

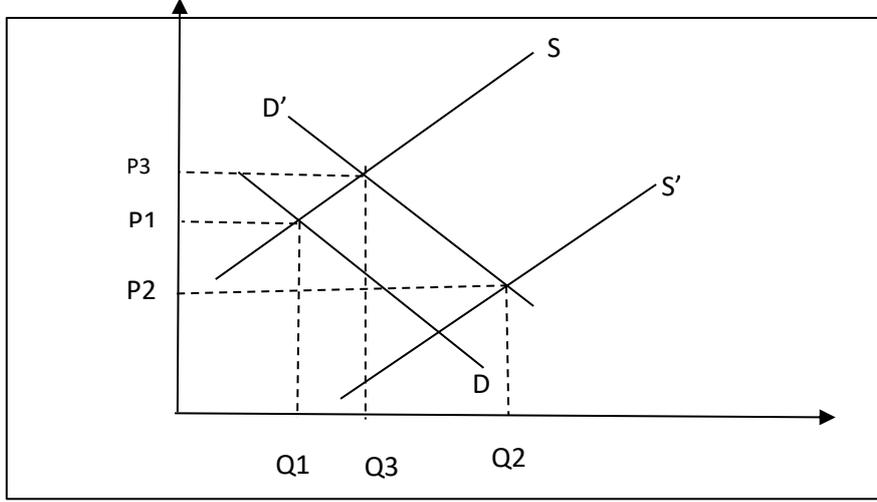
كل عملية تبادل للسلع والخدمات لا بد أن ينتج خلالها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة سواء تم التبادل بصورة مباشرة أو من خلال التسويات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ومن نتائج تبادل العملات بين الدول سوف يتحدد سعر الصرف، وأن هذا السعر سوف يتحدد بتفاعل العرض والطلب على العملة، فعرض العملة المحلية في سوق الصرف يأتي من خلال حاجة المواطنين إلى السلع المستوردة من الخارج، وهو ما يستلزم طلب على

¹ - عبد الحليم زاهر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غزة، فلسطين، 2012، ص 53.

² - كمال بوشريط، تغيرات سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017/2018، ص 51.

العملات الأجنبية لذلك فإن عرض العملة المحلية يتلاءم مع الطلب على العملة الأجنبية. والشكل التالي يوضح العرض والطلب على العملة في سوق الصرف:¹

الشكل رقم (01-1): العرض والطلب على العملة في سوق الصرف



المصدر: صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، مرجع سابق، ص 89.

حيث يوضح الشكل أعلاه أنه:²

إذا زاد الطلب على الأورو في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين مع ثبات عرض الأورو، ففي هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين متخذاً وضعاً جديداً D' ويتقاطع مع منحنى العرض S في نقطة توازنية جديدة هي تكون أعلى من النقطة التوازنية السابقة ما يعني أن قيمة الدينار مقابل الأورو قد انخفضت، ويحدث العكس تماماً عندما ينخفض الطلب على الأورو من قبل المستوردين الجزائريين.

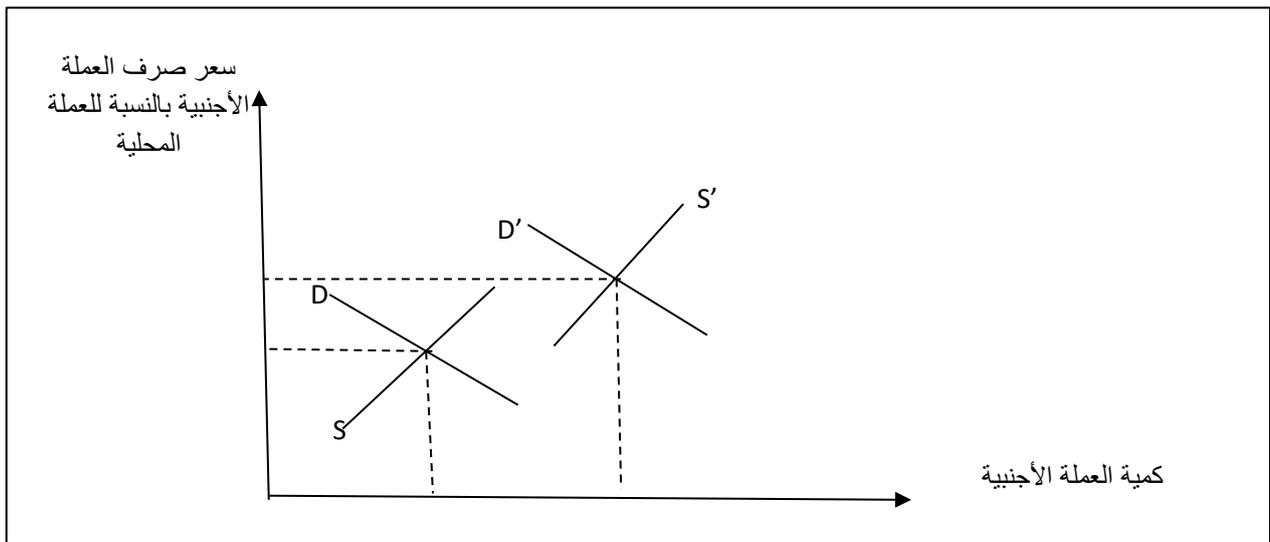
إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة مع ثبات الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف، أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض إلى اليسار ويرتفع سعر الصرف في هذه الحالة.

أما إذا حدث تغيير في ظروف الطلب والعرض على العملة الأجنبية في آن واحد فإن هذا يؤدي إلى تغيير سعر الصرف بالزيادة أو النقصان، كما يوضحه الشكل التالي:

1 - صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص 89.

2 - سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009، ص ص: 27-28.

الشكل رقم (1-02): انتقال منحنى الطلب والعرض في آن واحد



المصدر: سمية موري، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثاني

نظريات وأنظمة سعر الصرف

لقد أولى الاقتصاديون أهمية بالغة لموضوع سعر الصرف نظرا لتعدد النظريات التي حاولت تقريب المفاهيم في الواقع واختلاف النظم التي اتبعها العالم في مجال أسعار الصرف. وتطرق في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف في المطلب الأول، وتقييم لنظريات سعر الصرف في المطلب الثاني أما المطلب الأخير فنعرض فيه الأنظمة المختلفة لسعر الصرف.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف

لقد حاول عدة اقتصاديين تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول، فتم صياغة نظريات ونماذج رياضية مفسرة، سنفصل فيها أكثر من خلال هذا المطلب.

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسيل في نهاية الحرب العالمية الأولى لمعرفة مقدار الانحراف عن التوازن في أسعار صرف العملات، إذ مع اضطراب الأحوال الاقتصادية والتجارية نتيجة الحرب، وعدم إتباع قاعدة الذهب، وانتشار موجات التضخم ساءت الأحوال النقدية في معظم الدول، لكن بعد الحرب انشغلت الدول المختلفة باستئناف التجارة فيما بينها ومن ثم كانت في حاجة إلى اختيار سعر صرف توازني يكفل التوازن في موازين مدفوعاتها الخارجية. ومضمون هذه النظرية أن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما.¹ حيث يتحدد سعر الصرف حسب هذه النظرية بين عمليتي بلدين بالمستوى العام لأسعار هذان البلدين.²

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات هي:³

1. تجانس السلع بحيث لا يمكن التفرقة بينها لا من حيث السعر ولا من حيث النوعية والجودة والشكل؛
2. إهمال تكاليف النقل وحواجز التبادل (حقوق الجمارك، القيود غير التعريفية)؛
3. توفر المعلومات بشأن انعدام التكاليف للأسعار المطبقة في كل دولة؛

¹ - طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، سياسات التجارة الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الأزمة المالية العالمية)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص ص: 98-99.

² - N. Gregory Mankiw, op.cit, p: 391

³ - محمد ترقو، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية - دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2012/2011، ص 14.

4. يكون سعر الصرف التوازني معلوماً؛
5. عدم حدوث تغيرات في حركة رؤوس الأموال خلال الفترة التي تحددت أسعار الصرف فيه؛
6. عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض)، وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)؛
7. سيادة مبدأ حرية التجارة الخارجية؛
8. عدم وجود تطبيقات الاحتكار التام أو احتكار القلة الذي يؤدي إلى اختلاف أسعار بيع السلع في مختلف الدول.

وتوضع الصياغة الجبرية لنظرية تعادل القدرة الشرائية كما يلي:¹

$$\frac{Ip_D}{Ip_E} = \frac{C_{t1}}{C_{t0}}$$

حيث:

C_{t1} : سعر الصرف الجديد (فترة $t1$)

C_{t0} : سعر الصرف القديم (فترة $t0$)

Ip_E : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الخارج

Ip_D : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الداخل

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأصل}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية}}$$

ثانياً: نظرية تعادل سعر الفائدة

خلال فترة استخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعو السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول، فعند زيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة والعكس صحيح.²

¹ - السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص 44.

² - دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص 40.

قام بصياغتها كينز من خلال قوله (سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة)، إن دخول وخروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين .

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح¹.

تسير العملية وفق المنظور التالي: يوظف المستثمر أمواله M في الأسواق الداخلية لمدة سنة مثلا، ويحصل في نهاية التوظيف على $M(1+i)$ ، هذه القيمة حسب هذه النظرية يجب أن تكون مساوية للقيمة المحصل عليها في حالة تحويل هذه الأموال إلى عملات أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في السوق الأجنبي بمعدل i^* ثم إعادة بيعها لأجل للحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية. بشكل آخر يمكن أن نكتب:²

$$M(1+i) = M \cdot e_c (1+i^*) \frac{1}{e_t}$$

$$\frac{e_t}{e_c} = \frac{1+i^*}{1+i} \rightarrow \frac{e_t}{e_c} - 1 = \frac{1+i^*}{1+i} - 1$$

$$\rightarrow \frac{e_t - e_c}{e_c} = \frac{i^* - i}{1+i}$$

في حال كون سعر الفائدة المحلي i متناهي في الصغر، تصبح العلاقة كما يلي:

$$\frac{e_t - e_c}{e_c} = i^* - i$$

أي أن سعر العلاوة (الخصم) يكون مساويا لفرق أسعار الفائدة في البلدين.

¹ - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 56.

² - محمد ترقو، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية -دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)، مرجع سابق، ص 18.

ثالثاً: نظرية كفاءة السوق

حسب "فاما" 1965 يعتبر السوق كفاءً إذا كان سعر السهم يساوي قيمته الحقيقية والتي يمكن تحديدها على أساس كل المعلومات المتاحة.¹

ومن شروط سوق الكفاءة:²

1. عدم وجود قيود على التعامل حيث يستطيع المستثمر بيع أو شراء أي كمية من الأسهم مهما صغر حجمها بسهولة ويسر نسبياً مما يعني قابلية الأوراق المالية للتجزئة؛
 2. توافر معلومات كاملة عن الأسواق المالية الموجودة في السوق لجميع المتعاملين، وبدون تكاليف إضافية، وبما يسمح بأن تكون توقعات جميع المتعاملين متماثلة؛
 3. وجود عدد كبير جداً من المتعاملين بحيث لا يؤثر تصرف أي منهم على حركة الأسعار في السوق، وبالتالي يقبل كل منهم السعر كأمر مسلم به؛
 4. يتمتع المتعاملون في السوق بالرشد الاقتصادي، وبالتالي سوف يسعى كل منهم إلى تعظيم منفعته الخاصة.
- ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة لسعر الصرف الآجل لنفس فترة الاستحقاق كما يلي:³

$$(E^*_{(t+1)} - E_t) / E_t - (E_a - E_t) - i - i^*$$

وفي ظل كفاءة السوق يصبح:

$$E_a - E^*_{(t+1)}$$

حيث E_a هو سعر الصرف الآجل، $E^*_{(t+1)}$ هو سعر الصرف المتوقع، i سعر الفائدة المحلي، i^* سعر الفائدة الأجنبي.

¹ - Antoine Bouveret et Gabriele di Filippo, Les marchés financiers sont-ils efficients? revue de l'OFCE, n°110, France, Juillet 2009, p: 97.

² - صلاح الدين حسن السيسي، البورصات والأسواق المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص ص: 137-138.

³ - عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوفمبر 2016، ص 22.

رابعاً: نظرية الأرصد

هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.¹

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى. فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار. ويرجع السبب في ذلك أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية. وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنين تأجيل الحصول على حقوقهم، فسعر الصرف في هذه الحالة لن تتأثر.²

خامساً: نظرية أثر فيشر الدولي

توصل الاقتصادي ايرفنج فيشر إلى أن معدل الفائدة الاسمي في كل بلد يساوي معدل الفائدة الحقيقي المطلوب من قبل المستثمر، مضافا إليه معدل التضخم الاقتصادي المتوقع. إن معدلات الفائدة الحقيقية في مختلف البلدان يجب أن تتجه نحو المساواة في حين معدلات الفائدة الاسمية يجب أن تختلف تبعاً لمعدلات التضخم المتوقعة.³ والعلاقة التالية تمثل معادلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي:⁴

$$1 + I_j = (1 + i_j)(1 + inf(j))$$

حيث:

I_j : معدل الفائدة الاسمي؛

i_j : معدل الفائدة الحقيقي؛

$inf(j)$: معدل التضخم في البلد j

1 - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 88.

2 - صبحي تادرس قريضة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 344.

3 - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص 163.

4 - سعيدة شطباي، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة (1993-

2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أبريل 2012، ص ص: 28-29.

في حالة بلدين مثلا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فإن:

$$1 + I_{FRE} = (1 + i_{FRE})(1 + inf_{(FRE)}) \dots (1)$$

$$1 + I_{USD} = (1 + i_{USD})(1 + inf_{(USD)}) \dots (2)$$

I_{FRE} : معدل الفائدة الإسمي في فرنسا؛

I_{USD} : معدل الفائدة الإسمي في الولايات المتحدة الأمريكية؛

i_{FRE} : معدل الفائدة الحقيقي في فرنسا؛

i_{USD} : معدل الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية؛

$inf_{(FRE)}$: معدل التضخم في فرنسا؛

$inf_{(USD)}$: معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

بقسمة (1) على (2) نحصل على:

$$\frac{1 + I_{FRE}}{1 + I_{USD}} = \frac{(1 + i_{FRE})(1 + inf_{(FRE)})}{(1 + i_{USD})(1 + inf_{(USD)})}$$

وبافتراض تساوي معدلات الفائدة الحقيقية i نجد:

$$\frac{1 + I_{FRE}}{1 + I_{USD}} = \frac{(1 + inf_{(FRE)})}{(1 + inf_{(USD)})}$$

ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$\frac{I_{FRE} - I_{USD}}{1 + I_{USD}} = \frac{inf_{(FRE)} - inf_{(USD)}}{(1 + inf_{(USD)})}$$

هذه المعادلة تمثل علاقة فيشر الدولية، والتي تربط بين فوارق معدلات الفائدة وفوارق معدلات التضخم، ويلاحظ أن الطرف الأيسر محقق في نظرية تعادل معدلات الفائدة والطرف الأيمن محقق في نظرية تعادل القوة الشرائية.

المطلب الثاني: تقييم نظريات سعر الصرف

كل نظرية جديدة تحمل في طياتها عيوب النظرية القديمة، وعليه سنحاول في هذا المطلب التعرف على الانتقادات التي وجهت لكل نظرية.

أولاً: تقييم نظرية تعادل القوى الشرائية.

من بين الانتقادات التي وجهت لنظرية تعادل القوى الشرائية ما يلي:¹

1. صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار للمدة القادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛
2. تحمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة في الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد؛
3. تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب؛
4. النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف؛
5. عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جداً من قيمة السلع المستوردة ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوى الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف، مستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنييتين.

ثانياً: الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل معدلات الفائدة

تساعد نظرية تكافؤ معدلات الفائدة في عملية ربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف الأجنبي ويكفي لغرض اختيار هذه النظرية مقارنة سعر الاستلام أو سعر التسليم المؤجل في فترات مختلفة. وفي حال ارتفاع الفروقات

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص 22.

بين السعر الآجل والتباين بين معدلات الفائدة بين الدولتين فإن مراجعة معدلات الفائدة سيقود الأسعار نحو التوازن في أسواق الصرف.¹ ورغم أن نظرية تعادل معدلات الفائدة قد نجحت في تفسير تغيرات سعر الصرف إلى حد كبير، وبالتالي اعتبرت إطاراً مرجعياً لتفسير الفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل وكذا تحركات رؤوس الأموال الدولية إلا أنها لم تتحقق بصفة تامة على أرض الواقع، وبذلك كنت عرضة لبعض الانتقادات نذكر منها:²

1. إن معدل الفائدة ليس العنصر الوحيد والأهم لتوجيه نمط وسلوك المحكمين؛
2. إن تبني هذه النظرية يؤدي إلى قبول فرض أن الأسواق المالية تتميز بالمنافسة التامة والعمل بحرية ودون قيود (وهو فرض أساسي لهذه النظرية)، لكن الواقع خلاف ذلك؛
3. يمكن أن تحدث عمليات المضاربة آثاراً تذبذب أسعار الصرف؛
4. هناك الكثير من العوائق التي تحول دون تحركات رؤوس الأموال كالرقابة على الصرف الأجنبي التي تعتبر تثبيطاً لحركة رؤوس الأموال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المدى القريب؛
5. تفرض هذه النظرية أن عملية التحكيم بيد المتعاملين وهو ما يناهز الواقع العملي.

ثالثاً: تقييم نظرية كفاءة السوق

هناك جدل قائم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، حيث أظهرت اختبارات جيدي وديفي على التوالي سنة 1975-1976 كفاءة السوق في حين أثبتت دراسات هانت سنة 1986 ودراسات كيرني وماك دولاند سنة 1989 عدم كفاءة الأسواق الصرف نسبياً.³

رابعاً: تقييم نظرية الأرصدية

إن أهم انتقاد وجه لهذه النظرية كونها لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد لتفسير حركة التجارة الخارجية في الأجل الطويل، فضلاً عن تميزها بالتعقيد.⁴

1 - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ص 173.

2 - محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص ص: 30-31.

3 - زهرة سيدامر، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017، ص 35.

4 - ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص 27.

خامسا: تقييم نظرية أثر فيشر الدولي:

هناك انتقاد موجه إلى نظرية أثر فيشر الدولي وهو إذا دخل تدفق كبير لرؤوس الأموال في البلد بمعدل فائدة مرتفع فإن ذلك يؤدي إلى رفع قيمة العملة النقدية لأن هذه الأموال يجب أن تحول إلى عملة البلد قبل أن يتم توظيفها في السوق المحلية. وعلى الرغم من هذا الانتقاد فإنه لا يمكن إهمال دور التباين في معدل الفائدة على الأسعار الفورية (الحاضرة) المستقبلية للعمليات النقدية. وقد أخذ ذلك في الحسبان في نموذج التنبؤ بأسعار الصرف.¹

المطلب الثالث: الأنظمة المختلفة لسعر الصرف

يمكن تقسيم نظم الصرف في العالم أساسا إلى نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف المرن ونظام الرقابة على الصرف.

أولا: نظام سعر الصرف الثابت

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة في صورة الصرف الذهبي.²

من المعروف أن هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا. لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل.³

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل نظام ثبات الصرف ووفقا لقواعد لعبة الذهب تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي. ما دام يرضى بتقلب الأثمان والدخول تبعا لخروج أو دخول الذهب، ذلك أن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد اتجاه النشاط الاقتصادي الداخلي توسعا أو انكماشاً لحالة ميزان المدفوعات.⁴ وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة:

1 - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص 166.

2 - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 85.

3 - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 95.

4 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 49.

1. التثبيت بعملة واحدة

تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات.¹ وتكون عملية الربط بعملة واحدة نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثلما هو حاصل عند البلدان المصدرة للبترول التي تقوم صادراتها بالدولار أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق، وهو ما يميز العلاقات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما وأن بعض البلدان اختارت ربط عملاتها بالفرنك الفرنسي مثل المستعمرات السابقة دون اعتبار للقوة الاقتصادية.² ويتم اتباع هذا النظام للميزات التالية:³

- أ. تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدول النامية وشركائها التجاريين والذي يؤدي إلى التخفيض من درجة عدم التأكد، التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، وهذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال وتشجيع استقطاب الاستثمار نحو الدول النامية، بالإضافة إلى تشجيع التجارة بين الدولتين؛
- ب. ربط السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بالاستقرار فهذا يزرع الثقة في الأولى، ومنه هذا ما يشجع استقطاب التجارة والاستثمار فيما بين الدول؛
- ج. يحدد لنا معيار واضح للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، ويهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية.

2. التثبيت بسلة من العملات

وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، أو الربط حالاً باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً.⁴ إن هذا النظام يؤدي إلى الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة التي ربط سعر صرفها بسلة من العملات لأن درجة التذبذب في أسعار الصرف يكون نسبياً قليل وينخفض تأثير التغيرات الاقتصادية للدول التي تم اعتماد عملتها للربط على الدولة التي تم ربط سعر عملتها بسلة من العملات.⁵

ومن مزايا هذا النظام إرساء الثقة في روح المتعاملين التجاريين وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب بسبب قلة التقلبات الكبيرة في سعر الصرف، خاصة إذا كانت العملة أو العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 116.

2 - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 162.

3 - عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2010/2011، ص 40.

4 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 116.

5 - دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص 55.

والاستقرار، كما أنه نظام يجمع ما بين ثبات الصرف من خلال ربط العملة ونظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات. فضلا عن ذلك فهو نظام لا يشجع على المضاربة لأن الأرباح الناتجة عنها تكون منعدمة أو ضئيلة جدا.¹

ثانيا: سعر الصرف المعوم

إن نظام الصرف المعوم يعتبر حديث العهد، إذ جاء على أنقاض نظام الصرف الثابت الذي وضع في بريتن وودز بعد اختيار هذا الأخير سنة 1971.² حيث يتيح لسعر الصرف أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملة الأجنبية في سوق الصرف.³

كما تختفي في هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، فعلى العكس من نظام قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقا لوزن كل منها من الذهب. وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام تعويم العملات، وفي ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات المالية والنقدية عبئا معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال التقليل من الواردات، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال. بناء على هذا فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج، وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي، ولهذا تتخذ السلطات من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة.⁴ وبصورة عامة، يمكن تمييز نوعين رئيسيين من التعويم:

1. التعويم الحر

يغيب التدخل الحكومي وتستمر تقلبات السوق حيث تحافظ القوى المؤثرة في هذه التقلبات على فاعليتها، وفي ظل هذا التعويم لا ينتقل التضخم بتأثيراته عبر الآليات النقدية، وبالتالي لا يحدث أي تغيير في الأرصدة النقدية الحكومية.⁵

¹ - محمد عبيلة ووليد لوشان، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، مجلة المدبر، العدد 06، المدرسة العليا للتسيير والتجارة الخارجية، القليعة، جوان 2018، ص 65.

² - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 209.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 73.

⁴ - محمد زراقة، مرجع سابق، ص 9.

⁵ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 299.

2. التعويم المدار

حسب هذا النظام، فإن قيمة العملة تحدد من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية، مع احتمال تدخل السلطات النقدية.¹

ولنظام سعر الصرف المعوم محاسن عديدة أهمها:²

1. يتيح نظام الصرف المعوم آلية سريعة وتلقائية لإجراء التعديل اللازم على مستوى سعر الصرف قصد الاستجابة إلى التغيرات التي تحدث في الاقتصاد خاصة على مستوى ميزان المدفوعات. وفي ظل توافر إمكانية القيام بعملية تعديل تلقائية لا تكون السلطات النقدية (البنك المركزي) حينها مضطرة للتدخل من أجل استعادة التوازن في سعر الصرف. ونتيجة لذلك يمكن القول أن نظام الصرف المعوم يساهم في حماية النظام النقدي الداخلي ضد الصدمات الخارجية ويوفر مرونة أكبر على مستوى السياسات لمواجهة هذه الصدمات؛

2. لا يكون البنك المركزي مضطراً لامتلاك حجم كبير من احتياطات الصرف لغرض التعديل ما دام هذا التعديل يتم آلياً من خلال التغير الذي يطرأ على سعر العملة في سوق الصرف استجابة لتغير هيكل الطلب على العملات الأجنبية وعرضها؛

3. يسمح نظام الصرف المعوم بتوفير فضاء يضمن استقلالية السياسة النقدية، بشكل يزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد. كما يعمل ذلك على زيادة قدرات وإمكانيات السلطات النقدية في مجال ضمان التوازنات الداخلية؛

4. بما أن سعر الصرف يتحدد في هذا النظام وفقاً لتفاعل العرض والطلب، وبالتالي يعكس ظروف السوق، فإن الكثير يعتبرون هذا النظام أكثر كفاءة ليس فقط على مستوى التعديل في ميزان المدفوعات ولكن أيضاً على مستوى التخصيص الأمثل للموارد سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على المستوى العالمي.

غير أن لنظام سعر الصرف المعوم مصاعب كثيرة قد تكتنفه، ومن أهم تلك المصاعب:³

1. أن حجم التجارة الخارجية يتذبذب تبعاً لتذبذب سعر الصرف الحر، ويكون التأثير بالاتجاه المعاكس؛

¹ - Zina Hamiche et Kamel Boussafi, dévaluation, à la recherche de l'équilibre de la balance commerciale, le rayon, une revue scientifique, volume 03, n° 01, université de Ahmed Ben Yahya, Tissemsilt, 2019, p: 43.

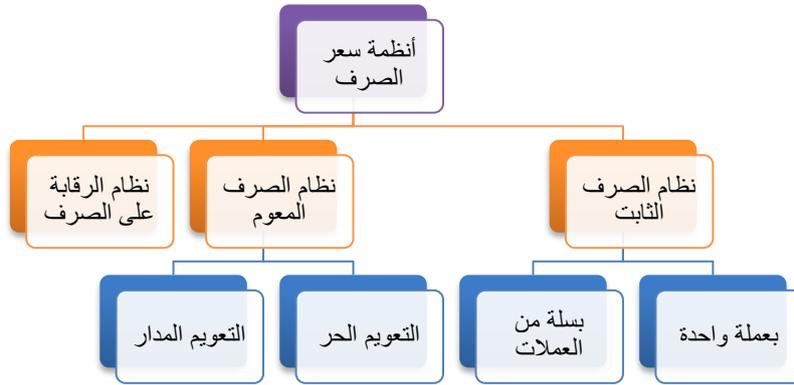
² - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص ص: 210-211.

³ - سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجنوني، النقود، البنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص

2. إن معدل التبادل الدولي يتجه في غير صالح الدولة التي تتدهور قيمة عملتها، حيث أن زيادة سعر صرف عملة ما يعني ارتفاع قيمتها مقوماً بالدولار أو بعملة أخرى؛
3. إن سعر الصرف الحر قد يكون له بعض الآثار لعدم الاستقرار على الاقتصاد المحلي، مما يؤدي لانكماش بعض الصناعات التي تقوم بإنتاج سلع التجارة الدولية.

ويمكن توضيح أنواع أنظمة سعر الصرف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): أنظمة سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في الكتاب: دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

ثالثاً: الرقابة على الصرف

يعد نظام الرقابة على الصرف أحد الأنظمة التي تلجأ إليها الدول عموماً للحفاظ على استقرار سعر التبادل لعملتها.

1. تعريف نظام الرقابة على الصرف

ظهرت الرقابة على الصرف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت بها ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية، واليوم تأخذ معظم دول العالم بهذا النظام والذي بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي تتدخل في ظروف العرض والطلب.¹

ويقصد به إشراف الدول وتحكمها في عرض الصرف والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي يبعاً

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 166.

وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها الدولة من مثل هذا التحديد.¹

إذن فالرقابة على الصرف هو قيام الدولة بالتحكم في العرض والطلب على العملات الأجنبية أساساً من أجل احتكارها بغية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية.

2. خصائص نظام الرقابة على الصرف

من خصائص نظام الرقابة على الصرف هي كون السلطة المشرفة على القطاع الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيعه وشرائه للمقيمين. وباعتبار أن عمليات المضاربة تنعدم في ظل الرقابة على الصرف فإن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز بين أسعار العملات الأجنبية المختلفة، كما أنها تلجأ إلى شراء النقد الأجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر، وقد تطبق الدولة أحياناً أسعاراً عدة للصرف بغية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية.²

3. أسباب فرض نظام الرقابة على الصرف

تتعدد الأسباب التي تدعو الدول إلى فرض الرقابة على الصرف لكننا نجد أن جميع تلك الأسباب تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي ومحاولة التخلص من العجز- إن وجد- ويمكن توضيح الأسباب على النحو التالي:³

- أ. التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب، والحد من الطلب عليها؛
- ب. المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف العرض والطلب؛
- ج. رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة، فكانت الرقابة وسيلة لمقابلة الكساد أو تشجيع الانتعاش؛
- د. ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون أغلبها من المواد الأولية مثلاً؛
- هـ. مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، سواء كان رأس المال مملوكاً لأجانب أو موظفين.

1- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 79.

2- السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 167.

3- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 262-263

4. أهداف نظام الرقابة على الصرف

قد يتساءل البعض عن الحكمة من تدخل الدولة بالرقابة على الصرف وعدم ترك الأمر للسوق. لماذا تتولى الدولة عملية تحديد صرف عملتها وتغيير هذا السعر بقرارات رسمية؟ للإجابة على هذا التساؤل نعرض عدد من الأهداف التي قد ترنو الدولة إلى تحقيقها من وراء تدخلها بالرقابة على الصرف وهي كما يلي:¹

أ. رفع القيمة الخارجية للعملة: تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها، حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وعندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملاء الأجانب الأخرى، تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية؛

ب. تخفيض قيمة العملة الخارجية: تتبع بعض الدول سياسة الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة لعملتها، وذلك من أجل تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ورفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة؛

ج. استقرار أسعار الصرف: تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة، وذلك بدلاً من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة؛

د. الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج: حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي، التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات، وبهذا الشكل تحافظ على العملات الأجنبية النادرة؛

هـ. حماية الصناعات المحلية والتقليل من استيراد السلع غير الضرورية: حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، وكذا التشجيع على استيراد السلع الضرورية والتقليل من استيراد السلع الكمالية من خلال التحكم في الواردات من السلع المنافسة، والترفيهية من خلال منح تراخيص الاستيراد لسلع الضرورية فقط، وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة؛

و. وأخيراً قد يكون الهدف من هذا النظام هو حماية الاقتصاد الوطني من أية تقلبات أو مؤثرات خارجية. فلو ترك الصرف حراً لتعرض الاقتصاد الوطني لأزمات لا شيء إلا لأنه ترك حراً فتأثر بأزمات الآخرين. وأحدث مثال على ذلك تباطؤ الاقتصاد الصيني أثر على العديد من الدول، ولكن لو كانت هناك رقابة على الصرف يكون تأثير الدولة يمثل تلك الأحداث محدوداً.²

¹ -زهرة سيدامر، مرجع سابق، ص 41.

² -رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 126-129.

رابعاً: آلية الانتقال المنظم من التثبيت إلى التعويم

رغم ما يكتنف هذه العملية من مخاطر ومجازفات إلا أن هناك آليات محكمة تحكم عملية الانتقال الآمن التي نذكر منها:¹

1. سوق الصرف الأجنبي

يجب على الدولة التي تريد تبني نظام التعويم أن يكون لها أسواق صرف وأسواق مالية متطورة جداً لامتصاص الصدمات بدون تغيرات كبيرة في أسعار الصرف، وكذا توفرها على أدوات مالية حديثة لتجنب المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. ولتفعيل أداء هذه الأسواق بالشكل المطلوب لا بد من توفر الشروط التالية:

- أ. الحد من دور البنوك المركزية في التأثير على نشاط السوق؛
- ب. تطوير المعلومات في السوق حول مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الكلية من أجل المساعدة في عملية التنبؤ؛
- ج. التخلص التدريجي من القيود المفروضة على معاملات النقد الأجنبي؛
- د. تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم لتفادي ادخال تعديلات دورية قصد تعزيز الثقة والمصدقية في السوق؛
- هـ. تطوير وتسهيل الأدوات الخاصة بإدارة مخاطر الصرف، وتوكيل المؤسسات المالية التي لها قدرة كافية على إدارة المخاطر على تسييرها بشكل جيد.

2. تطور نظام الضبط والسياسة النقدية

تعتبر هاتان النقطتان أساسيتين في منهج الانتقال المنظم لنظام الصرف المعوم، حيث تتطلب استراتيجية الانتقال من نظام التثبيت إلى التعويم تصميم إطار جيد للضبط الاقتصادي وصياغة سياسة نقدية جيدة تتضمن نتائج تقديرية مسبقة بما يتلاءم مع عملية التحول.

حيث أن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكلية المؤسسات والاقتصاد الوطني ككل، وقوة وفاعلية السياسة النقدية على ضمان استقرار الأسعار الذي يعتبر هدفها الرئيسي، وكذا درجة استقلالية البنك المركزي الذي يعمل على تحقيق الشفافية والخضوع للمساءلة عند إدارة السياسة النقدية وإظهار القدرة الكافية على التنبؤ بالمستويات المتوقعة للتضخم.

¹ - فاطمة فسول، نحو بناء نموذج اقتصادي لمحددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2014/2015، ص ص: 53-56.

3. إدارة مخاطر الصرف

إن إجراء تحليل شامل لمخاطر الصرف المتوقعة في كافة القطاعات الاقتصادية خطوة رئيسية بالنسبة للدول التي تريد ضمان عملية انتقال منظمة، ويقتضي ذلك تطوير الأساليب التقنية والتحليلية الدقيقة لقياس المخاطر المستقبلية والعمل على وضع إجراءات داخلية كفيلة بإدارتها ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها والتصدي لآثارها السلبية. وقد كشفت الازمة المكسيكية 1994 عن كيفية اثاره الإدارة لسيولة النقد الأجنبي ازمة عملة، وبالمثل أظهرت الازمة الاسيوية 1997 كيف يمكن لاقتراض النقد الأجنبي غير المغطى من جانب قطاع الشركات أن يتحول الى خسائر هائلة بالنسبة للبنوك الدائنة ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، عن طريق تكليف المؤسسات المالية بالحماية من خلال الاهتمام أكثر بدقة وتوفير المعلومات، وتبني طرق والاحتراز منها.

4. وتيرة الانتقال من التثبيت إلى التعويم

مهما كانت استراتيجية أو وتيرة التحول المختارة (سريعة أو متباطئة) فإن أي خطوة إلى الأمام ينبغي أن تهدف إلى أن تكون مخاطر تقلب سعر الصرف في الاتجاهين (الارتفاع أو الانخفاض)، فمثلا عندما يتم اختيار نظام نطاق محدد لتقلب أسعار الصرف ينبغي أن يكون متسعا بدرجة تكفي لضمان تحرك سعر الصرف في كلا الاتجاهين حول سعر التعادل المركزي، وينبغي تصحيح مستوى سعر الصرف لضمان عدم سرعة استنزاف المرونة التي يوفرها اتساع النطاق بسرعة من جراء عدم التعادل المحتمل، فقد يسبب اختيار نطاق ضيق لتقلب أسعار الصرف في ظل ضغوط صعودية متواصلة في ارتطام سعر الصرف بالحد الأعلى للنطاق مما يرغم السلطات النقدية إما على الدفاع عن النطاق أو توسيعه بدرجة أكبر، وتكرار تعديل اتساع النطاق قد يضر بدوره بمصدقية السوق ويؤدي إلى ضغوط المضاربات لاختيار الحدود القصوى للنطاق وتعدو مثل هذه الموضوعات أكثر إلحاحا مع ازدياد انفتاح حساب رأس المال¹.

خامسا: المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف

هناك العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف المختلفة ومدى قوة كل نظام (سواء الثابت أو المعوم) في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية أو الخارجية، ولا يوجد جواب كامل حول أفضلية نظام عن الآخر، إلا أنه يمكن تلخيص المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف الأمثل في النقاط التالية:²

1. الحجم النسبي وتكامل التجارة (ربما تجد بعض الدول النامية أنه من المناسب أن ترتبط مع دولة محورية وخاصة إذا كانت العلاقات معها كبيرة)؛

¹ - حسين برياطي، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2016/2017، ص 119.

² - محمد زراقة، مرجع سابق، ص: 16-17

2. مرونة هياكل الاقتصاد ومؤشرات الاقتصاد الكلي؛
3. القدرة على امتصاص الصدمات الحقيقية منها والإسمية؛
4. تنوع هيكل الإنتاج والتصدير؛
5. التركيز الجغرافي للتجارة؛
6. درجة التطور الاقتصادي سيما الجانب المالي منه؛
7. مدى استقرار ومصداقية العملة.

المبحث الثالث

تنظيم سوق الصرف الأجنبي

في هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على أسواق الصرف من خلال أربعة مطالب: المطلب الأول نتناول فيه مفهوم سوق الصرف، ونتطرق في المطلب الثاني العمليات والمتدخلين في أسواق الصرف، المطلب الثالث نعرض فيه الأسواق الدولية لأسعار الصرف وأهم العملات المتداولة فيها أما المطلب الرابع فخصصناه لدراسة مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف

يقوم المتعاملون بتحديد سعر التعادل لأسعار الصرف وتبادل العملات في مكان يطلق عليه اسم سوق الصرف. وسنفضل فيه أكثر من خلال هذا المطلب.

أولاً: تعريف سوق الصرف

تعريف 01: "في وقتنا الحالي، يعتبر سوق الصرف الأجنبي أكثر الأسواق تقلباً مع سيولة مرتفعة بين كل الأسواق المالية".¹

تعريف 02: "سوق الصرف هو الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى بسعر الصرف".²

تعريف 03: "هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة. ولكن هذا المكان ليس محدوداً بجيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة".³

تعريف 04: "يتم بيع العملات مقابل بعضها البعض عبر 24 ساعة في اليوم من خلال سوق يستعمل التلفون في إتمام صفقات تتعامل مع المتاجرين في سعر الصرف الأجنبي في المصارف الدولية".⁴

¹ - Hassan Dincer and others, global approaches in financial economics, banking and finance, springer international publishing, Switzerland, 2018, p: 469.

² - وليد صافي وأنس البكري، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 182.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 95.

⁴ - محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

من خلال ما تقدم يمكن تعريف سوق الصرف على أنه مكان التقاء طلب وعرض العملات الأجنبية للقيام بمختلف العمليات عليها.

ومن عوامل تطور أسواق الصرف:¹

1. ارتفاع قيم المعاملات البترولية في التجارة الدولية بشكل خاص وقيم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والتبادلات السلعية والخدمية بشكل عام؛
2. تزايد انفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض، وخاصة بعد تحول أنظمة التخطيط المركزي في شرقي أوروبا وآسيا إلى أنظمة اقتصاد السوق الحرة.

ثانياً: أنواع سوق الصرف ووظائفه

هناك نوعان من أسواق الصرف يتميز كل نوع بخصائص أساسية، ولسوق الصرف عدة وظائف تفصل في كل من أنواعه ووظائفه في هذا العنصر.

1. أنواع سوق الصرف

ونميز بين:

أ. سوق الصرف الفوري

في سوق الصرف الفوري يجري شراء وبيع العملات التي يتوجب أن تسلم على أبعد حد بعد يومين قابلين للعمل من تاريخ إنجاز العملية، لا تستثنى من هذه القاعدة إلا العمليات بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي، حيث يجب أن يحصل التسليم خلال 48 ساعة.² وتعتبر هذه المهلة (يومين) مهمة من الناحية الإجرائية للسماح بإجراء العمليات المحاسبية الضرورية وكذا بسبب الفارق الزمني بين الدول على أساس أن سوق الصرف الفوري يعمل بشكل متواصل.³

ب. سوق الصرف لأجل

وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر آجل، ويتم التسليم والتسليم بعد فترة، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلاً إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه. ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة

¹ - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 291.

² - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص 235.

³ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 217.

أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير.¹ وبطبيعة الحال فإن السعر في هذه الحالة يختلف عن السعر الحاضر وفقا لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل. فإذا كان من المتوقع في المستقبل ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية تضاف علاوة للسعر الحاضر، وعلى العكس يجري خصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية.²

2. وظائف سوق الصرف

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في:³

أ. تحويل القدرة الشرائية لعملة بلد معين إلى بلد آخر

لاستيضاح آلية عملية تحويل القدرة الشرائية نفترض أن شركة أمريكية تبيع الكمبيوترات (المصدر) لشركة بريطانية (مستورد)، وترغب الشركة الأمريكية في الحصول على USD (عملة المصدر) بينما لدى المستورد الإنجليزي GBP (عملة المستورد) فقط، لذا يجب أن يتم استبدال GBP ب USD لتتم عملية التسوية. وتولد عملية تدفق السلع والخدمات من أمريكا إلى إنجلترا عرضا من GBP وطلبا على USD أي أن صادرات أمريكا تتطلب تحويل GBP أو أي عملة أخرى تقتزن يبيلد المستورد إلى USD فتولد عرضا من GBP وطلبا على USD أما الواردات الأمريكية فتتطلب تحويل USD إلى GBP أو عملات أجنبية أخرى تقتزن يبيلد المصدر فتولد طلبا على GBP وعرضا ل USD.

ب. توفير الائتمان وتسوية المدفوعات الدولية

تقتضي حتمية التبادل الدولي توفير الائتمان لتسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، وهذا ما نقوم به سوق الصرف. وما أن عملية تدفق السلع بين البائع والمشتري تأخذ مدة. لا بد من جهة تمويل عملية التبادل، وما على المستورد الا ان يطالع النشرات اليومية لسعر صرف عملة المستورد مقابل العملة المحلية ويقوم أما بعملية التسوية المباشرة عن طريق الدفع الفوري للمصدر، وإذا وفر المصدر حسابا مفتوحا للمستورد مقابل استلام وعد بالدفع خلال مدة محددة (غالبا ثلاثة أشهر) لكي يتمكن المستورد من بيع البضاعة ودفع قيمة المستوردات عند الاستحقاق، فان المصدر هو الذي يقوم بعملية التمويل.

1 - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 248.

2 - محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 261-262.

3 - فاطمة قسول، مرجع سابق، ص: 28-29.

ج. توفير التسهيلات تغطية مخاطر الصرف

إن ندرة عملية تسوية المعاملات عن طريق الدفع الفوري بين الأعوان الاقتصادية (أي توجد حملة للدفع)، وكذا عدم الاستقرار النقدي، يترحم لنا التعرض لخطر الصرف وبوجود هذا الخطر هناك موقفين محتملين: إما بحث العون الاقتصادي عن التغطية من هذا الخطر، أو التعرض له بقصد تحقيق ربح أي المضاربة والتي ستقوم بشرحها في الفقرة المتعلقة بمختلف العمليات التي يقوم بها سوق الصرف.

المطلب الثاني: العمليات والمتدخلون في أسواق الصرف

تعرض أسعار الصرف في الأسواق لتقلبات دورية تتسبب في عدم استقرارها، وهو ما يجعل الأطراف المتدخلة في هذه الأسواق إلى القيام بعمليات للحماية وأخرى للاستفادة من هذه التقلبات.

أولاً: عمليات سوق الصرف

يوجد عدة عمليات تجعل متعاملي سوق الصرف يتدخلون فيه، وهو ما سنعرضه في هذا العنصر.

1. التغطية

يتدخل متعاملي سوق الصرف لتغطية خطر الصرف التي تحمله مختلف العمليات التجارية أو المالية، التحصيل أو التسديد بالعملة الصعبة لتاريخ استحقاق معين والتي تجرى في هذا السوق. ابتداء من تاريخ التغطية المتعامل يعلم يقينا المقابل من العملة الصعبة لعملة الوطنية والذي يكون تدفقه مستقبلا. هذه التغطية تحمل أيضا خطر أولي مما يدعو إلى اتخاذ وضعية صحيحة لمواجهة في هذا السوق وذلك لإلغائه نهائيا، فأي تغيرات غير مرضية لأسعار الصرف بالنسبة للوضعية الأولية للمتعامل سوف تعوض بأرباح تحقق عند وضعية تغطية الخطر. في الواقع بالرغم من أن المتعامل يسعى إلى تغطية خطر الصرف في هذه السوق ولكنه لا يجعله يتلاشى بل يحوله إلى متعامل آخر الذي يقبل تحمله أملا من أن يحقق أرباحا عند تحقق عملية الصرف.¹

¹ - شوقي طارق، مرجع سابق، ص 16.

وتشمل عملية التغطية الحالتين التاليتين¹:

أ. الحالة الأولى

عندما يتوقع مضارب أو شركة تجارية مدينة (بعملة أجنبية كالدولار مثلا) ارتفاع سعر هذه العملة مستقبلا عن سعرها الحالي، فهنا باستطاعة هذا الشخص أو الشركة تأمين نفسه ضد هذا الارتفاع في قيمة الدولار عن طريق الاقتراض من إحدى البنوك بمبلغ من الدولارات بسعر يتفق عليه في الحال.

ب. الحالة الثانية

عندما يتوقع شخص أو شركة دائنة (عندما تصدر سلع إلى الخارج مثلا) انخفاض سعر العملة (الدولار مثلا) التي ستقاضيها لقاء صادراتها، فهنا ستستطيع هذه الشركة تأمين موقفها المالي ضد انخفاض الدولار عن طريق بيع الدولارات التي يمكن أن تقتريها من أحد البنوك بسعر فائدة محدد وحين تحصل الشركة قيمة صادراتها تقوم بتسديد اقتراضها من البنك.

2. المضاربة

إن عملية المضاربة في سوق الصرف لها أهداف تختلف جذريا مع أهداف التغطية، فالمضارب يعرض نفسه طواعية لخطر الصرف على أمل تحقيق أرباح من تغيرات ايجابية لأسعار الصرف، وعليه فعمليات المضاربة لا تحركها العمليات التجارية (استيراد أو تصدير السلع أو الخدمات) ولا عمليات مالية (إقراض أو اقتراض بالعملات الصعبة)².

ويتمثل هدف الشخص الذي يقوم بالمضاربة وضعا مفتوحا في سوق الصرف الأجنبية بهدف الحصول على أرباح فجائية من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف. فعندما يتوقع المضارب أن سعر صرف عملة محدد سوف يرتفع في المستقبل القريب يقوم بشرائها، وبالعكس عندما يتوقع انخفاض هذه العملة في المستقبل القريب يقوم ببيع العملة في السوق الآجلة لغرض التسليم في المستقبل. وعندما لا يتحقق توقعات المضاربين يتحملون خسائر فجائية، أما في حالة المضاربة في العملة القوية والوحيدة في السوق فهي تدفع سعر الصرف للحركة إلى الاتجاه المتوقع³.

¹ - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 28.

² - شوقي طارق، مرجع سابق، ص 17.

³ - عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 293.

والمضاربة في سوق الصرف على نوعين هما:¹

أ. المضاربة المؤدية إلى الاستقرار في سوق الصرف

وهي المضاربة التي تسود في حالة سريان الظروف الطبيعية بحيث أن سعر الصرف الذي يرتفع أو ينخفض عن المستوى التوازني لا بد وأن يعود إليه لأن المضاربين يتحركون لبيع العملة التي ارتفع سعر صرفها لسبب طارئ، ويقومون بشرائها إذا انخفض سعر صرفها عن مستواه التوازني. وهم بهذا يقودون السوق والسعر إلى الاستقرار من جديد.

ب. المضاربة المؤدية إلى عدم الاستقرار

يسود هذا النوع من المضاربة عندما تغلب حالة غير مألوفة من التوقعات حول حركة سعر الصرف، بحيث إذا تحرك سعر الصرف بعيدا عن نقطة التوازن يؤدي إلى إطلاق حركة في سوق الصرف تدفع هذا السعر إلى الابتعاد أكثر عن السعر التوازني، ففي مثل هذه الأحوال عندما ينخفض سعر الصرف يسود لدى المضاربين التوقع بأن هذا السعر سيتبعه مزيد من الانخفاض، لذلك فإنهم يقومون بزيادة بيع أرصدهم من هذه العملة، وبالتالي فإن تصرف المضاربين هذا من شأنه أن يدفع سعر صرف العملة إلى مزيد من الانخفاض.

3. التحكيم

هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة.² وذلك عن طريق شراء العملات في سوق تكون فيه قيمتها رخيصة وبيعها في الحال في سوق آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، وتحقق هذه العملية عندما تتفاوت أسعار عملة ما في عدد من الأسواق المختلفة في آن واحد، وتؤدي هذه العملية في النهاية إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات داخل الأسواق.³

من هنا يمكن القول، إن عمليات التحكيم - على عكس المضاربة- تهدف إلى الاستفادة من التفاوت القائم بين أسعار صرف العملات في أسواق الصرف المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى القضاء على هذا التفاوت، وسيادة سعر واحد للعملة الأجنبية بين هذه الأسواق المختلفة. وطالما كانت الأوضاع عادية والمعلومات كاملة والمبالغ المتدفقة متاحة، فإن معدل سعر الصرف الآجل لسعر الصرف العاجل يعكس الفرق في أسعار الفائدة، وأي اختلاف بينهما سوف يتيح الفرصة لأرباح غير خاضعة للمخاطر. ويقوم المتعاملون في السوق

1 - هجر عدنان ركي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص: 263-264.

2 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 247.

3 - منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية-دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص الأسواق المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 16.

بالببيع والشراء حتى استفاد جميع فرص الربحية. وفي هذه الحالة فإن المتعاملين سوف يساؤون الأسعار عبر الزمن. وفي الواقع نجد أن هذه العلاقة لا تتحقق في بعض الأحيان عندما يتم الإيداع في دولتين مختلفتين لعدد من الأسباب، نذكر منها:¹

- أ. عدم وجود المنافسة الكاملة، حيث توجد تكاليف معاملات، وكذلك عدم توفر المعلومات بشكل كافي؛
- ب. لا تعتبر الأصول الأجنبية والمحلية بدائل كاملة، نظراً لقيام العديد من الحكومات بوضع بعض القيود على تدفقات الأموال الأجنبية؛
- ج. رغبة الأشخاص في تنوع الأصول التي يحتفظون بها لكي يقللوا من المخاطر، ويقومون بتحويل الأصول الأجنبية من وإلى الدولة، ومن ثم يتسببون في تحولات رؤوس الأموال حتى في ظل عدم وجود فوارق في أسعار الفائدة.

ثانياً: المتدخلون في أسواق الصرف

هناك عدة هيئات تتواجد بأسواق الصرف أبرزها:

1. البنوك المركزية

يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات كالتالي تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك بالاستناد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف.²

2. البنوك التجارية

هي من أهم المتعاملين في سوق الصرف بحكم طبيعة مواردها، تبحث دائماً عن توظيف ما لديها في سوق النقد في أصول قصيرة الأجل دائمة الحركة، وبهذا تمثل الجزء الأكبر للعمليات المتداولة. ويمكن ان نميز ثلاث أنواع من هذه البنوك:³

- أ. النوع الأول ويتميز بسيطرته على الأسواق، فهي بنوك على استعداد دائم لتوفير عروض البيع والشراء لعدد كبير من العملات الرئيسية، وهي مستعدة دائماً إلى تسديد البيع والشراء بالعروض التي تقدمها؛

1 - عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أكتوبر 2012، ص 49.

2 - السعيد عناني، مرجع سابق، ص 7.

3 - رحمة خموري، سياسات سعر الصرف في الجزائر (1962-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2010، ص 15.

ب. النوع الثاني يتميز بكثافته في السوق لكن ليس لها تأثير كبير؛
ج. النوع الثالث يتكون من البنوك المتوسطة والصغيرة، وهي تمثل الجزء الأكبر في السوق، لكن اشتراكها غير إيجابي.

3. المؤسسات غير المالية

تقوم بعض مؤسسات الأعمال بدخولها لسوق العملات الأجنبية وذلك كنتيجة لنشاط هذه المؤسسات التجارية والاستثمارية التي تحتم عليها دخول هذه الأسواق كمشترية أو كبائعة للعملات، وهي قد تقوم بذلك مباشرة أو من خلال البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل معها.¹

4. سماسة الصرف

يعتبر سماسة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.²

5. الأشخاص المستقلون

يتمثل الأشخاص المستقلون في كل من السياح، المستثمرون الذين يتاجرون في العملات المراهنة على اتجاه التغير في السعر النسبي، وغيرهم من المتعاملون الذين يخلقون كل من العرض والطلب على العملة الأجنبية.³

المطلب الثالث: الأسواق الدولية لأسعار الصرف وأهم العملات المتداولة فيها

تنقسم أسواق العملات الأجنبية في العالم إلى مجموعة أسواق تتداول فيها عملات قيادية وارتكازية، وهو ما سنوضحه في هذا المطلب.

1 - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 123.

2 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 109.

3 - لخضر عقي، ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية - دراسة حالة بلدان المغرب العربي من 1990 إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2010، ص 115.

أولاً: الأسواق الدولية لأسعار الصرف

وتنقسم إلى أربعة مجموعات رئيسية على أساس جغرافي، وذلك كما يلي:¹

1. أسواق الشرق الأقصى

تتاز هذه المجموعة بأنها أول من يفتح أبوابه للتعامل نظراً لطلوع الشمس فيها قبل أي مجموعة أخرى، ومن أهم هذه الأسواق:

- أ. سوق طوكيو: نظراً لزيادة دور اليابان في التجارة الخارجية بين دول العالم، فقد ازداد أهمية هذا السوق، وأخذ يلعب دوراً كبيراً في المنطقة، وعملتها الرئيسية بين الياباني.
- ب. سوق هونج كونج: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت هونج كونج قاعدة صناعية عالمية قريبة من الصين، أكبر دول العالم في تعداد السكان، وعملتها اللبوان الصيني.
- ج. سوق سنغافورة: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت سنغافورة قاعدة صناعية ومالية، تخدم منطقة جنوب شرق آسيا.

2. أسواق الشرق الأوسط:

لقد ازدادت أهمية هذه الأسواق نتيجة لزيادة إيرادات بعض دول المنطقة من عائدات النفط، وهي تفتح أسواقها للتعامل بعد خمسة ساعات من بدء العمل في أسواق الشرق الأقصى، يعتبر الريال أهم عملة متداولة في هذه الأسواق، ومن أهم أسواق هذه المجموعة:

- أ. سوق البحرين: حي تعتبر البحرين مركزاً مالياً للعمليات المصرفية الخارجية، تخدم منطقة البحرين والخليج العربي، والسعودية.
- ب. سوق دبي: ولها أهمية مالية خاصة للإمارات العربية المتحدة، ومنطقة الخليج العربي.
- ج. سوق الرياض: تبرز أهمية الرياض، كونها عاصمة المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر مخزون نفطي في العالم، ويعتبر اقتصادها أكبر اقتصاد في منطقة الخليج العربي.

3. الأسواق الأوروبية:

ويبدأ العمل في هذه الأسواق بعد ساعتين أو ثلاث ساعات بعد بدء العمل في أسواق الشرق الأوسط، ومن أهم العملات المتداولة في هذه الأسواق عملة اليورو وتمثل أسواق هذه المجموعة فيما يلي:

¹ - لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على تغيرات أسعار السلع الاستراتيجية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015، ص: 145-146.

أ. سوق لندن: ويعتبر أكبرها على الإطلاق، إذ يشكل مركزاً عالمياً مهماً لجميع أسواق المال في العالم، ولهذا السوق تاريخ طويل نظراً لكون بريطانيا دولة عظمى، كانت تسيطر على معظم الدول وتنتشر مستعمراتها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، كما تهتم الحكومة البريطانية بدعم هذا السوق نظراً للفائدة الاقتصادية التي تحققها من ذلك.

ب. سوق فرانكفورت: وتبرز أهمية هذا السوق كون ألمانيا تشكل عاملاً مهماً في التجارة الدولية، ومن أكبر دول أوروبا التي تتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، كما يقع فيها مركز البنك المركزي الأوروبي.

ج. سوق زيوريخ: تعتبر زيوريخ مركزاً مالياً مهماً، نظراً لما تتمتع به سويسرا من استقرار سياسي واقتصادي، وكذلك تميز قوانينها بالسرية والكتمان في التعاملات البنكية.

د. سوق باريس: وهو من الأسواق الأوروبية المهمة، نظراً لحجم الاقتصاد الفرنسي وحجم التبادل التجاري الفرنسي مع العالم.

4. أسواق أمريكا الشمالية:

تفتح هذه الأسواق أبوابها للتعامل بعد (5) ساعات من أسواق أوروبا، ويعتبر الدولار الأمريكي العملة المتداولة بقوة في هذا السوق ومن أهم أسواق هذه المجموعة:¹

أ. سوق نيويورك: وتعتبر أهم مركز مالي في أمريكا الشمالية.

ب. سوق شيكاغو: حيث تعتبر شيكاغو مركزاً مالياً صناعياً مهماً في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. سوق لوس أنجلوس: تعتبر لوس أنجلوس مركزاً مالياً وتجارياً في الولايات المتحدة الأمريكية.

د. سوق تورونتو: حيث تعتبر تورونتو من أهم المراكز المالية والتجارية في كندا.

ثانياً: أهم العملات المتداولة في أسواق الصرف الدولية

إن أرصدة العالم اليوم من العملات الارتكازية، تمثل المصدر الأول لزيادة الاحتياطات السائلة، وتمثل أهمها في²:

1. الدولار الأمريكي

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى.

1 - منال محمد تيسير سرور، مرجع سابق، ص 14.

2 - رقية سهلي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرة الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، جوان 2017، ص 36-37.

2. الجنيه الإسترليني

لقد احتل الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، ومع الحرب العالمية الأولى برزت الظروف الخالقة لعدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في إنجلترا، ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لازمات متعاقبة، مما نتج عنه هبوط الرصيد الذهبي لإنجلترا وتحويلها إلى دولة مقترضة، كل ذلك أثر في النهاية على المركز الفني للإسترليني كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع، وأجبره على التخلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.

3. الأورو الأوروبي

إن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، حيث انه منذ إصدار شكل الأورو عرف نجاحا لدوله الأعضاء، ويمكن القول أن الأورو حقق هدفه لدفع عملية التكامل وارتفعت مكانة الأورو الدولية باستمرار.

4. الين الياباني

مع ازدهار اليابان كقوة اقتصادية ملموسة وذات وزن في محيط العلاقات الدولية عرف الين الياباني نفس الشهرة، حيث تمثل اليابان 4% من الناتج المحلي العالمي و4% من التجارة العالمية.

5. الفرنك السويسري

تأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا على كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

6. اليوان الصيني

اندجت العملة الصينية في أكتوبر 2016 رسميا في سلة حقوق السحب الخاصة، مما يؤكد نجاحات الصين على صعيد التطور الاقتصادي، وهي ثمرة الإصلاحات وفتح قطاعها المالي.¹

¹ - محمد طيب احمد وكنوش عاشور، معايير وشروط انضمام النقود الدولية إلى النادي المغلق للعملة المرجعية المعتمدة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جوان 2017، ص 138.

المطلب الرابع: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها

لقد أثبت الواقع وجود عدة مخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، وإدارة هذه المخاطر وتغطيتها يلجأ المتعاملون لعدة تقنيات وإجراءات نتطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولاً: مخاطر سعر الصرف

يعرف خطر الصرف بأنه خطر الخسارة المحتمل بسبب وجود اختلاف وتباين غير معروف مسبقاً مرتبط بالتغير في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المرجعية¹، وتشمل مخاطر الصرف المخاطر التالية:

1. خطر تقلبات سعر الصرف

خطر تقلبات سعر الصرف هو خطر عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف، أو إجرائها مع التعرض لنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات. هذا الخطر ليس هاماً أبداً في الأوقات العادية، لكن قد يحصل أن يختفي سوق عملة ما، أنيا أو نهائياً، على إثر أزمة سياسة أو على إثر الوضع قيد التطبيق لضوابط إدارية تؤثر على سوق الصرف وعلى السوق النقدي الدولي للعملة المذكورة. إن هذا الخطر لا يطاول إلا العملات القليلة الأهمية المتداولة في السوق الإقليمي، في حين أن هذا الخطر يبقى ضعيفاً (هامشياً) بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية أو التي تقع عليها العمليات في الأسواق المالية الدولية.²

2. المخاطر المالية

من المتعارف عليه دولياً أن أسعار العملات تتغير يومياً بحوالي 1% عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة ولكن ينقلب الوضع لتصل نسبة التغير في الأسواق المالية يومياً إلى نسب مرتفعة، وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة مكشوفة في سوق العملات الأجنبية وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطرة كبيرة، وقد يكون البنك قد قام ببيع عملة معينة ولم يتم بتغطية مركزه المفتوح، ويحدث أن تنقلب الأسعار سلبياً فيجد البنك نفسه في خسارة قد تؤدي إلى إفلاسه، كما حدث في بنك بيرينج 1996 وبنك لوغانو في سويسرا عام 1976 ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تغيرات أسعار صرف العملات غير متوقعة من طرف المسيرين.³

1 - علي عباس براهم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2012/2011، ص 32.

2 - وسام ملاك، مرجع سابق، ص 207.

3 - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 34.

3. مخاطر التمويل

هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، أو يضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.¹

4. مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية

كل المؤسسات التي تحقق عمليات تجارية سواء صادرات أو واردات محررة بالعملة الأجنبية فإنها تتعرض لمخاطر الصرف:²

- أ. خطر الصرف والواردات: فمثلاً عند قيام مستورد بعملية استيراد عليه أن يدفع قيمة الصفقة التجارية في موعد محدد ومبلغ معين بالعملة الأجنبية. وعليه أن يعتبر ثلاث أسعار لتحرير مشترياته:
- سعر اليوم الذي يعقد المستورد طلبته مع المورد؛
 - سعر يوم جمركة السلعة؛
 - السعر الذي يشتري به العملات لدفع قيمة مشترياته.
- فعدم التغطية للخطر تبقي العائد مجهولاً بالنسبة للمستورد حتى وقت انتهاء عملية الاستيراد.
- ب. خطر الصرف والصادرات: إن المؤسسات قد تتعرض لخطر الصرف من جراء تصدير منتجاتها، فهي تتعرض إلى خسارة عند انخفاض قيمة العملة التي تمت الفاتورة بها قبل تاريخ الدفع أو التسوية، كما يمكن أن يحقق ربحاً في حالة ارتفاعها.

ثانياً: طرق تغطية مخاطر الصرف

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى³، ومن هذه الإجراءات والتقنيات نذكر ما يلي:

1 - علي عباس براهم، مرجع سابق، ص 32.

2 - عزي خليفة، مرجع سابق، ص 64.

3 - عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، ملتقى حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 18-16 أبريل 2007، ص 4.

1. تقنيات التغطية الداخلية

تتمثل الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية بالمؤسسة دون اللجوء إلى أي طرف خارجي في ما يلي:¹

أ. أسلوب المقاصة

تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعاً لتسوية الحقوق والالتزامات القصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، وتتم المقاصة عن طريق الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر بعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي. وتتخذ المقاصة شكلاً ثنائياً أو جماعياً.

تعتبر المقاصة ثنائية عندما تتعلق بمؤسستين تتحقق بينهما علاقات تجارية متبادلة، كأن تبيع الشركة الأم لفرعها الأجنبي منتجات نصف مصنعة، ثم بعد ذلك تعود وتشتري منتجات تامة الصنع من نفس الفرع، ويمكن أن تتم هذه التقنية بطرق طبيعية إذا كان زمن العمليات وتواريخ الدفع متماثلة، أو تتم بواسطة إيداع عملات أو تسليم إذا كان هناك تفاوت في المدة وتواريخ الدفع. أما نظام المقاصة الجماعية فيتم إنشاؤه بين مجموعة من المؤسسات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة، بأن تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منها تجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاترها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي، ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذاك، ولا شك أن إتباع هذا الأسلوب يخفف من عدد المدفوعات التي تتم بين المؤسسات المختلفة داخل المجموعة، وتخفف أيضاً من المصاريف البنكية، وتساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين المؤسسات المختلفة.

ب. التقنيات المتعلقة بالعملة:

عملة الفوترة هي العملة التي يحرر بها عقد البيع أو عقد الشراء. ولتجنب التعرض لخطر الصرف الطريقة الأسهل هي الفوترة بالعملة المرجعية، والتي في الغالب هي العملة الوطنية. هذه الطريقة تلغي كل شك لأن المصدر والمستورد الذي عقد الصفقة بعملة الوطنية يعرف بصفة أكيدة المبلغ الذي سوف يستلمه أو يدفعه عندما يحين أجل الاستحقاق.²

¹ - عزي خليفة، مرجع سابق، ص 67.

² - صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة (1998-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 44.

ج. تعديل تواريخ المعاملات:

وتقوم هذه العملية على مبدأ تعجيل أو تأخير الإيرادات والمدفوعات المقومة بعملة أجنبية وهذا من أجل الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، ويكون التعجيل أو التأخير حسب التوقعات المستقبلية لسعر الصرف، فمثلاً: إذا كان من المتوقع انخفاض الدولار في نهاية الأسبوع فإن المؤسسة ستنتظر حتى انخفاض الدولار ثم تقوم بدفع فواتيرها أي تأخير الدفع حتى نهاية الأسبوع، وبالعكس إذا كان من المتوقع ارتفاع الدولار فسيتم تعجيل الدفع بهذه العملة.¹

2. تقنيات التغطية الخارجية

يتخذ المتعاملون بعض الإجراءات للتغطية والتحوط ضد مخاطر الصرف، ومن هذه الإجراءات والتقنيات نذكر ما يلي:²

أ. الشراء والبيع الآجلة للعملة

بحيث يقوم المتعاملون بشراء العملة بسعر معين يحدد آنياً وتسلم العملة في تاريخ لاحق إذا كانت هناك توقعات بارتفاع سعر عملة الدفع، وإذا كانت هناك توقعات بانخفاض سعر عملة القبض، فإن المتعاملين يتوجهون إلى بيعها بعقد آجل؛

ب. إبرام عقود مبادلة العملات: وهي عبارة عن اتفاق بين طرفين يقضي بتبادل مبالغ متساوية من عملة معينة ومدفوعات فائدتها خلال فترة زمنية محددة؛

ج. إبرام عقود مستقبلية: وهي عبارة عن اتفاق بين متعاملين لشراء أو بيع عملة معينة بسعر محدد بتاريخ تسليم لاحق يحدد أثناء إبرام العقد. فإذا ما توقع أحد المتعاملين ارتفاع سعر عملة الدفع في تاريخ الدفع، فإنه يقوم بشراء عقد مستقبلي لشراء مبلغ العملة المعنية وتغطية خطر الصرف المصاحب لها، وفي حالة توقع انخفاض سعر عملة القبض فإنه يقوم بإبرام عقد مستقبلي لبيع هذه العملة مستقبلاً بالسعر المتفق عليه؛

د. إبرام عقود خيارات: هي عقود تعطي لحامله الحق -وليس الالتزام- في شراء أو بيع عملات بسعر محدد ولأجل محدد عادة من أسابيع إلى أشهر، ويتحدد أجل إمكانية تنفيذ مشتري الخيار لهذا الحق حسب نوع الخيار؛ أمريكي (الحق يمكن أن ينفذ خلال كامل مدة الخيار) أو أوروبي (الحق لا يمكن أن ينفذ إلا عند تاريخ الاستحقاق)، وعند تسوية عقد الخيار نميز بين ثلاث حالات:³

● عدم تنفيذ الخيار إذا كان سعر الصرف في السوق أفضل من سعر التنفيذ؛

1 - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 37.

2 - محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص 10.

3 - مريم آيت بارة ومحمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة أرسلور ميتال فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 238.

- تنفيذ الخيار من طرف مشتري الخيار في الحالة المعاكسة؛
- أو إعادة بيع العملات وذلك قبل التنفيذ.

المبحث الرابع

سياسات سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تهدف أساسا إلى حماية الاقتصاد الوطني للدولة من الصدمات الداخلية والخارجية، ولتحقيق ذلك يتطلب مجموعة من الأدوات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها

تقوم السياسة الاقتصادية بدور كبير في تحقيق أهدافها، ومن خلال هذا المطلب سنعرض بعض المفاهيم المتعلقة بها وسياساتها.

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. وتعتمد السياسة الاقتصادية على الأدوات والوسائل المتاحة لها ويتطلب ذلك دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن ان تعتمدها السلطات العامة بغية تحقي هدف معين أو غاية معينة.¹

ولكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لا بد من اتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية الكلية وهي:²

1. تحديد الهدف

عند وضع سياسة اقتصادية لا بد أن يحدد الهدف المرجو تحقيقه، ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكل بدوره يتطلب تفهم الاحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة؛

2. تحديد السياسة البديلة

من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه؛

1 - عبد الغفور مزيان وأحمد سلامين فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية- دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 86.

2 - إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد - الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص ص: 53-54.

3. تحليل دقيق لكل السياسات البديلة

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، فعن طريق هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الذي يراه هو أفضل الحلول؛

4. مقارنة الحل المختار مبدئياً مع الماضي

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

ثانياً: أنواع السياسات الاقتصادية

1. السياسة النقدية

وهي عبارة عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من عرض النقود أو التوسط النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك، على معدلات الفائدة، وعلى شروط القرض، ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة لتقليص الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية بهدف زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً على الاستثمار ومنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي.¹

2. السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموع الوسائل المالية للإيرادات العامة والنفقات التي تستعملها الدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، وصولاً لأهداف السياسة الاقتصادية للدولة. ويمكن تلخيص أهداف السياسة المالية كالتالي:²

- تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية؛
- التأثير على الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية؛

¹ - خيرة شنتوف وغالية عباس، قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جوان 2020، ص 346.

² - Zouhair Hambli, Lakhdar marghad, the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study of Algeria (2000-2016), journal of human sciences, volume 05, n° 01, University Larbi Ben M'hidi, Oum el-Bouaghi, June 2018, p 315.

- الرفع من معدلات النمو من خلال زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنى التحتية، والتي توفر جو ملائم للاستثمار.

3. السياسة التجارية

من بين السياسات التجارية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسية التجارية، وتعرف على أنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها.¹

4. سياسة سعر الصرف: وسنفصل في هذا العنصر في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مفهوم سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.²

وتعتبر سياسة سعر الصرف عن مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف.³

إن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، ويمكن تعريفها على أنها "سياسة تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، حتى لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين". فسياسة سعر الصرف هي أداة هامة دون شك للسياسة الاقتصادية. ويتعين تنسيق استخدامها مع الوسائل الأخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة.⁴

¹ - بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2016، ص 52.

² - دحو بن عبيدة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي لبايس، سيدي بلعباس، 2016/2017، ص 70.

³ - عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة عبد الحميد بوصوف، ميلة، ديسمبر 2017، ص 177.

⁴ - أمين تمار، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة لونييسي علي، البلدة، ص 119.

وتسعى سياسة سعر الصرف كسياسة اقتصادية إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

أولاً: مقاومة التضخم

حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثراً إيجابياً على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكن من تحقيق عوائد إنتاجية بإنتاج سلع ذات جودة عالية، وبالتالي تحسن تنافسياتها.

ثانياً: تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً والسلع التي يمكن تصديرها.

ثالثاً: توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها، والهدف من ذلك تقليل الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية وسعر الصرف للواردات الغذائية.

رابعاً: تنمية الصناعات المحلية

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

¹ - أمين تمار، مرجع سابق، ص ص: 119-120.

خامسا: تحقيق التوازن الخارجي

المقصود بالتوازن الخارجي هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهداف السياسة النقدية، فعجز ميزان المدفوعات يعتبر مشكلة بالنسبة لاقتصاد أي دولة، بزيادة وارداتها عن صادراتها ويجعلها مثقلة بالديون، وتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها، أما حالة الفائض تجعلها تعيش مستوى معيشي أقل من إمكاناتها حسب كالدور يجب أن يكون رصيد الميزان موجبا أو يقارب 2.1.

المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف وأدواتها

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تسعى السلطات النقدية إلى اتباع عدة سياسات وباستخدام عدة أدوات نتطرق إليها في هذا العنصر.

أولا: أنواع سياسات سعر الصرف

نميز بين نوعين من سياسات سعر الصرف هي:

1. سياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة التخفيض من السياسات التي تعتمد عليها معظم الدول النامية لتشجيع صادراتها والتقليل من وارداتها.

أ. تعريف سياسة تخفيض العملة

التخفيض هو إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي ويفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة تلقائية تحدث نتيجة ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، يتعلق

¹ - فتحة برون و آخرون، دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2020، ص 108.

التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.¹

ب. أهداف سياسة تخفيض العملة

لكي تتحقق أهداف التخفيض لابد من توفر مجموعة من الشروط:²

- وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي؛
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما يعيق الأهداف المرجوة من العملية؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

ج. أسباب تخفيض العملة

هناك عدة أسباب رئيسية منها وأخرى ثانوية، وتتلخص تلك الأسباب على النحو الآتي:³

- الأسباب الرئيسية

إن تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء اتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى ن الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وتنخفض استيراداته من السلع الأجنبية.

- الأسباب الثانوية:

- الارتباط بكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية؛
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية. وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية

¹ - عبد الرحمن علي الجبالي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعوم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، سبتمبر 2015، ص 14.

² - عبود عبد المجيد، مرجع سابق ص 178.

³ - صبحي حسون الساعدي وأباد حماد عبد، مرجع سابق، ص 91.

للعلمة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين؛

● تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة. وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

باختصار فإن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو العجز في ميزان المدفوعات ككل، أو إحدى مكوناته.

د. الآثار المتولدة عن تخفيض العملة

من الناحية النظرية يقتضي أن يحتوي تخفيض العملة على أثر إيجابي ويعيد التوازن الخارجي للبلد قبل السبعينات، ظهرت هذه الآثار المواتية تقريباً بسرعة. لكنها اليوم تتوارى بصعوبة لأن الآثار الضارة لكل تخفيض عملة تميل نحو التعزز، يمكن لمدتها التي لا تقل عن سنة أن تولد هبوطاً في الرصيد التجاري الذي يؤدي بدوره إلى تدني قيمة العملة الوطنية من جديد. ويضاف إلى ذلك أنه قبل أن تعوض الآثار الإيجابية لتخفيض العملة عن الآثار السلبية وتعيد التوازن التجاري، يمكن أن يسرع التضخم ويزيل الآثار الأولى الإيجابية لهذا التخفيض عندها تأتي حلقة مفرغة حقيقية فتأخذ مكاناً لها.¹

2. سياسة الرفع من قيمة العملة

تعتبر سياسة الرفع من قيمة العملة من بين سياسات سعر الصرف التي قلما تلجأ إليها الدول على عكس سياسة التخفيض.

أ. تعريف سياسة رفع العملة

الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه أن يعاد تقييم العملة وهو عكس التخفيض، فإذا كان التخفيض يؤدي إلى ازدهار قطاع الصادرات فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائدهم قبل رفع قيمة العملة، كما

¹ - ب. برنية وإ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص 429.

أن رفع قيمة العملة يعتبر عامل إيجابي بالنسبة للمستوردين حيث ترتفع مداخلكم وذلك لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية.¹

وترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية ونقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.²

وهذا الإجراء لا تتخذه إلا الدول التي يكون لها اقتصاد قوي، وتتمتع باحتياطات صرف كبيرة وقدرة تنافسية كبيرة وتملك مواقع جيدة في الأسواق الدولية، فمن أهم دوافع الرفع من قيمة العملة هو مواجهة التضخم، إلى جانب بعض الضغوط الأجنبية للدول التي تدعو إلى إعادة تقويم عملات شركائها التجاريين بهدف تخفيض وارداتها وزيادة صادراتها، أو تحت غطاء ما يعرف بحرب العملات، مثل الضغوطات المفروضة على الصين، والدول الآسيوية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقويم عملاتها، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن هذه الدول تعتمد الابقاء على عملاتها ضعيفة من أجل دعم تنافسية صادراتها، بحيث أن رفع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات، وبالتالي زيادتها، وارتفاع أسعار الصادرات ونقص تنافسيتها.³

وتهدف سياسة الرفع إلى:⁴

- إعادة التوازن لميزان المدفوعات الذي يوجد في حالة فائض، لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية، وكما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات؛
- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

¹ - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، جوان 2014، ص 72.

² - أمين تمار، مرجع سابق، ص 123.

³ - حسين برياطي، مرجع سابق، ص 153.

⁴ - عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، غرداية، 2011/2010، ص 71.

ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف

لتطبيق سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها ينبغي استعمال مجموعة من الأدوات والوسائل أهمها¹:

1. تعديل سعر صرف العملة

عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام الصرف الثابت، أما في ظل نظام الصرف الموعوم فتعمل للتأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

2. إقامة سعر صرف متعدد

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات الكمالية فتخضع لسعر الصرف العادي. وترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرت رغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقايقهم وفقا لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق. وباعتبار أن لتعدد أسعار الصرف آثار تنعكس على هيكل الاقتصاد فيجب أن تقوم سياسة التعدد على أساس أهمية والإمكانات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد في المدى القصير، المتوسط والطويل. كما يلزم لنجاح هذه السياسة توفر نوع من الاحتكار في سوق الصرف، بالإضافة إلى إمكانية الفصل التام بين الأسواق المختلفة التي يتم فيها تبادل الصرف بأسعار مختلفة².

3. استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو المدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند اختيار العملة تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعند تحسن قيمة العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة. أما في ظل نظام الصرف الموعوم فتقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات قد لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

¹ - محمد ترقو، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمثل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2016/2015، ص 77.

² - زهرة سيداعمر، مرجع سابق، ص: 39-40.

4. استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة،¹ فالبنوك المركزية يمكنها باستخدام سياسة سعر الفائدة لتحقيق أهداف الصرف. فاستخدام معدلات الفائدة أصبحت مهمة من أجل جلب حركة رؤوس الأموال، فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيف، حيث أنه يقوم بجذب رؤوس الأموال، فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيف، حيث أنه يقوم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها. فعندما اعتبر الفرنك الفرنسي في نظام النقد الأوروبي أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من معدلات الفائدة الألمانية، وبالتالي الرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية.²

¹ - سفيان نوالي، أثر تقلبات سعر صرف الأورو-دولار على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس دراسة قياسية للفترة (1975-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص ص: 26-27.

² - زهرة سيداعمر، مرجع سابق، ص 40.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالجانب النظري لسعر الصرف، والذي يتمثل في نسبة مبادلة العملة الأولى بالعملة الأخرى، حيث يقوم بثلاث وظائف؛ قياسية، تطويرية وتوزيعية. ومن أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف: التغيرات في قيمة الصادرات والواردات، تغير معدلات التضخم، التغير في معدلات الفائدة، المضاربة، ظروف السوق، التغيرات الهيكلية وحركة رؤوس الأموال.

وقد عرف سعر الصرف نظريات مفسرة له وعدة أنظمة، حيث ظهرت عدة نظريات تفسر لنا كيفية تحديد سعر الصرف للعملة وقد أخذت أشكالاً مختلفة منها: نظرية تعادل القوى الشرائية، نظرية تعادل معدلات الفائدة، نظرية كفاءة السوق، نظرية الأرصد وأثر فيشر. كما نميز بين ثلاث أنواع من الأنظمة؛ نظام صرف ثابت (قاعدة الذهب) ونظام مرن يتيح لسعر الصرف أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق ونظام الرقابة على الصرف.

وتوصلنا إلى أن المتعاملون يقومون بتحديد سعر التعادل لأسعار الصرف وتبادل العملات في مكان يطلق عليه اسم سوق الصرف والذي يعبر عن السوق التي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، حيث ينقسم إلى أربع أسواق رئيسية؛ أسواق الشرق الأقصى، أسواق الشرق الأوسط، الأسواق الأوروبية وأسواق شمال أمريكا. وتشهد هذه الأسواق مخاطر سيولة، مخاطر مالية ومخاطر تمويل ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، وإدارة هذه المخاطر وتغطيتها يلجأ المتعاملون لتقنيات داخلية وأخرى خارجية.

وأخيراً تم استهداف سياسة سعر الصرف التي تلجأ لها السلطات النقدية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها استهداف التضخم، تخصيص الموارد، توزيع الدخل وتنمية الصناعات المحلية، ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الدول إلى اتباع أحد السياسات: سياسة التخفيض وهي الأكثر استعمالاً من طرف الدول النامية لتشجيع صادراتها والتقليل من وارداتها، وسياسة الرفع وذلك الاستعانة بمجموعة أدوات من بينها: تعديل سعر صرف العملة، إقامة سعر صرف متعدد، استخدام احتياطي الصرف وسعر الفائدة.

وعلى هذا الأساس خلصنا إلى أن سعر الصرف تعتبر الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات عامة وتخفيض الواردات خاصة. وهو ما يدفعنا إلى دراسة الواردات باعتباره أحد المتغيرات الأساسية التي تتأثر بتقلبات سعر الصرف.

الفصل الثاني

الإطار النظري للواردات

الفصل الثاني

الإطار النظري للواردات

تمهيد:

تشكل الواردات جزء مهم للاقتصاد الوطني كونها أداة هامة لتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج من جهة، بالإضافة لكونها وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، وبالتالي مصدر مهم للعملة الصعبة من جهة أخرى، وباعتبارها تمثل جانبا مهما من السلع والخدمات في التجارة الخارجية ارتأينا ان نعرض أولا للتعريف بالتجارة الخارجية.

حيث ظهرت التجارة الخارجية كنتيجة حتمية لعدة عوامل أهمها عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية حيث تعتبر ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم الاستمرار بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية دول العالم، فهي مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها إلى بقية دول العالم والاستفادة من السلع والخدمات المنتجة في بقية دول العالم.

إن تعامل هذه البلدان فيما بينها في مجال التجارة الخارجية، يقتضي تسجيل الدولة لكل معاملاتها في سجل يعرف بميزان المدفوعات، حيث يعكس هذا الأخير قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية وعليه لابد من دراسته في مبحث مفصل.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: مدخل إلى ميزان المدفوعات؛

المبحث الثالث: الواردات: مفهومها وأدوات التحكم فيها؛

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الواردات.

المبحث الأول

أساسيات حول التجارة الخارجية

يحظى قطاع التجارة الخارجية بمكانة مميزة ضمن النظام الاقتصادي لأي دولة نظرا لارتباطه بعامل السيادة. وعليه سنخصص هذا المبحث لدراسته من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد حيث تدرس العلاقة المتبادلة بين دول العالم. ويمكن تقديم عدة تعاريف لها:

تعريف 01: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".¹

تعريف 02: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".²

وعليه فإن التجارة الخارجية هي مبادلة السلع، الخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف دول العالم.

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية بما يلي:³

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة؛
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها؛
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما وتشمل القروض الدولية؛
- تبادل عنصر العمل، ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.

1 - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 8.

2 - جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص 11.

3 - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص: 13-14.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية في عدة مجالات تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: المجال الاقتصادي

1. تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
2. تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي؛
3. تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة راس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وإنشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة بالدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية؛
4. مؤشراً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد ومستويات الدخل فيها، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛
5. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصاد مدينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
6. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.

ثانياً: المجال الاجتماعي

1. رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك؛
2. تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية؛
3. تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
4. الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً؛
5. التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

¹ - علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2015/2014، ص ص: 7-8.

ثالثا: المجال السياسي

1. تعزيز البني الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
 2. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
 3. العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، استفادة من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.
- ويتم قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة معينة من خلال درجة الانفتاح أو درجة الاعتماد والذي يتم قياسه لأي دولة من خلال النسب الآتية:¹

$$\frac{\text{الصادرات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}} \text{ و } \frac{\text{الواردات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}}$$

وقد تزايد الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:²

1. دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي؛
2. ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية؛
3. ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها؛
4. عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة التجارة الخارجية

إن قيام التجارة الخارجية جاء بفضل التراكم التاريخي للنظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية.

1 - إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 7.

2 - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص: 6-7.

أولاً: النظريات الكلاسيكية

سنقوم بعرض تسلسلي لأهم النظريات الكلاسيكية التي قامت بتفسير التجارة الخارجية:

1. نظرية الميزة المطلقة

يفسر آدم سميث قيام التجارة الخارجية إلى اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج السلع في الدول المختلفة.¹ حيث تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، ويتحقق ذلك عن طريق:²

- أ. قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى؛
- ب. كون الإنتاجية من سلعة ما في دولة ما أكبر من غيرها من الدول الأخرى، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تزيد إنتاجية نفس السلعة في دولة ما عن غيرها من الدول الأخرى؛
- ج. قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

الجدول رقم (2-01): تكاليف إنتاجية سلعتين في دولتين حسب آدم سميث

الدولة	السلعة	النسيج	القمح
إنجلترا	2	3	1
البرتغال	5	1	3

المصدر: علالي محطار، مرجع سابق، ص 16.

ويبدو من هذا المثال أن تكلفة إنتاجية النسيج في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي النسيج في إنجلترا بتصديره إلى البرتغال لارتفاع ثمن القمح في إنجلترا عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح في البرتغال على تصديره إلى إنجلترا، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق النسيج أمام المنتجين الإنجليز وسوق القمح أمام

1 - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 57.

2 - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص: 27-28.

المنتجين البرتغاليين، وذلك بإضافة سوق البرتغال إلى الأولى وسوق إنجلترا إلى الثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة النسيج في إنجلترا، وفي صناعة القمح بالبرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما.

وبهذا يمكن لكل دولة الحصول على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها، تبعا لما أكده آدم سميث في مقولته "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشترها منه ببعض إنتاج صناعتنا"، إن رأي آدم سميث في الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية والثروة في الدول المعنية، لهذا وضع آدم سميث أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية.¹

2. نظرية الميزة النسبية

رأى دافيد ريكاردو أن بعض الدول ومنها الدول النامية لا يكون لديها أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة من السلعتين وذلك بسبب ظروفها الاقتصادية، وبالتالي تكون للدولة الأخرى ميزة مطلقة بإنتاج السلعتين وحسب هذه المعطيات لا تصلح نظرية آدم سميث لتفسير قيام التجارة الدولية بين هاتين الدولتين. مما دعا بدافيد ريكاردو إلى وضع نظريته الميزة النسبية في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي قال فيه أن شرط توفر الميزة المطلقة ليس ضروريا لكي تحقق الدول مكاسب من التجارة الدولية لكن يكفي وجود ميزة نسبية أي اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع عبر الدول لكي تقوم التجارة الدولية.²

بافتراض وجود دولتين A و B وسلعتين هما X و Y، يمكننا حساب التكلفة النسبية وفقا للصيغة التالية:³

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج السلعة } X \text{ في الدولة } B}{\text{تكلفة إنتاج السلعة } Y \text{ في الدولة } B} = \frac{\text{تكلفة إنتاج السلعة } X \text{ في الدولة } A}{\text{تكلفة إنتاج السلعة } Y \text{ في الدولة } A}$$

واستعان ريكاردو لتوضيح نظريته بالمثال التالي:

1 - علالي مخطار، مرجع سابق، ص 16.

2 - نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 21.

3 - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 23.

الجدول رقم (2-02): تكاليف إنتاج سلعتين في دولتين حسب دافيد ريكاردو

عصير فاكهة	النسيج	البلد / وحدات العمل
120	100	إنجلترا
80	90	البرتغال

المصدر: سكيبة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 84.

نلاحظ من الجدول أن تكاليف إنتاج المنسوجات وعصير الفاكهة أقل في البرتغال عنها في إنجلترا، ومن خلال هذا المثال نلاحظ أن التبادل التجاري لن يقوم بين إنجلترا والبرتغال وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على إنجلترا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول رغم هذا إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج عصير الفاكهة من المنسوجات، وبعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق نسبيا في إنتاج عصير الفاكهة عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا، وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين البرتغال وإنجلترا.¹

واستنادا إلى البيانات السابقة، فإن التكلفة النسبية لعصير الفاكهة بالمقارنة مع النسيج في البرتغال هي 90/80، بينما التكلفة النسبية لعصير الفاكهة بالمقارنة مع النسيج في إنجلترا هي 100/120، وبمقارنة التكاليف النسبية نجد أن البرتغال يتخصص في إنتاج عصير الفاكهة ($90/80 > 100/120$) بينما تخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات انطلاقا من تمتعها بميزة نسبية في إنتاج النسيج ($80/90 > 120/100$).²

3. نظرية القيم الدولية

ترك ريكاردو ثغرة في تحديد القيمة الحقيقية عند التبادل بين السلعتين المتبادلتين، ودفاعا عن هذه النظرية جاء جون ستيوارت ميل بنظريته المعروفة "القيم الدولية" بهدف تحديد القيمة الفعلية لتبادل سلعتين بين دولتين لكي توجد معدل التبادل الفعلي.³

1 - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 33.

2 - سكيبة بن حمود، مرجع سابق، ص 84.

3 - شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سبتمبر 2001، ص 8.

فنسب التبادل الفعلية أو شروط التبادل الدولي تتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على "الطلب المتبادل"، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى، هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل بـ "قانون الطلب المتبادل"2.

ويضيف ميل أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين، الحد الأول هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجين في الدولة الأولى، والحد الثاني هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجين في الدولة الثانية، وبين ميل أن من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الواحد، ولما كانت صادرات هذا البلد هي واردات البلد الآخر والعكس فإن معدل التبادل الدولي التوازني يحقق التوازن التجاري بين قيمة الصادرات والواردات في البلد الآخر، وأن أي معدل آخر يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري وظهور الفائض أو العجز في أحد البلدين. وقد أوضح جون ستيوارت ميل أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين. وبصفة عامة فإنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح¹.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية

من خلال عرضنا للنظرية الكلاسيكية رأينا أنها تحدد متى تقوم التجارة الخارجية ولا تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، فقامت المدرسة النيوكلاسيكية بدراسة المنفعة التي رأت فيها مصدر للقيمة، فقيمة السلع عند النيوكلاسيك تكمن في المنفعة التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لتلك السلع، إلى جانب اهتمامها بمواضيع مختلفة أخرى، حيث نجد أن مدرسة فيينا قد اهتمت بمعالجة آلية المنفعة الحدية، بينما عكفت مدرسة لوزان على دراسة التوازن العام، أما مدرسة شيكاغو فقد خصصت أبحاثها لدراسة الميكانيزمات النقدية. وستتطرق لأهم النظريات النيوكلاسيكية:

1. نظرية وفرة وندرة عوامل الإنتاج

تعرف هذه النظرية بنظرية $H - O$ نسبة إلى الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين، حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول². فالدولة التي يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع هي التي تتميز بكثافة استخدام عوامل الإنتاج أي تكون متوفرة

1 - فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2011/2012، ص 18.

2 - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 29.

لديها بكثرة نسبية، وهي تفترض أن جميع الدول لها نفس دوال الإنتاج (الذي يعني قدر متساوي من خدمات عوامل الإنتاج سينتج نواتج متساوية في جميع الدول)، ولكن أن العرض النسبي لعوامل الإنتاج ومن ثم الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تختلف بين الدول.¹ وتقوم نظرية هكشر - أولين على الافتراضات التالية:²

- أن هناك بلدين ينتجان سلعتين وعاملين للإنتاج أو أكثر متماثلين في البلدين؛
- حرية الانتقال من بلد لآخر للمنتجين وتوفر المنافسة الكاملة؛
- عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد لآخر، وبالتالي يكون لكل بلد حجم ثابت من هذه العوامل؛
- المنتجان هما إما كثيفان من رأس المال أو كثيفان من العمل؛
- عمليات الإنتاج هي نفسها، الشيء الذي يفترض نفس التطور التكنولوجي وتأهيل متماثل لليد العاملة بالنسبة للبلدين؛
- المردودية ثابتة، بحيث أن التكاليف وأسعار السلع ليست تابعة لحجم الإنتاج؛
- اعتمد هكشر وأولين على التحليل بالنقود، ورفضهما التقييم بقيمة العمل؛
- هناك اختلاف في أسعار العوامل بين البلدين، وهذا راجع إلى اختلاف مدى توفر العوامل بين البلدين.

ولتوضيح ذلك نستعين بالمثال التالي، A و B دولتين، X و Y سلعتين، K و L عاملي إنتاج، تفترض النظرية أن:³

$$\left[\frac{K}{L}\right]_B > \left[\frac{K}{L}\right]_A$$

أي أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة B، مما يعني أن الدولة B تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة A تتميز بوفرة الأيدي العاملة.

$$\left[\frac{K}{L}\right]^Y > \left[\frac{K}{L}\right]^X$$

أي أن انتاج السلعة Y يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع السلعة X وأن هذه الأخيرة تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع Y. ويفترض أيضا أن وجه المقارنة بين X و Y يظل ثابتا حتى لو تغيرت نسب الإنتاج (أي أن Y تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج). وبتطبيق النظرية (التي تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم

¹ - فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأور و متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009/2008، ص 7.

² - سكينه بن حمود، مرجع سابق، ص 87.

³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص: 21-22.

بتصديرها، وتستورد السلع الأخرى) على المثال أعلاه ستقوم الدولة A بتصدير X واستيراد السلعة Y، بينما تقوم الدولة B بتصدير السلعة Y واستيراد السلعة X.

2. لغز ليونتييف

إن النتائج المتوصل إليها سابقا كانت بحاجة إلى تفسير، فحسب ليونتييف فإن نظرية هكشر أولين تبقى محققة، لكن الفرضية الأولية التي مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال فرضية خاطئة، فالاختبار دل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل وليس رأس المال، وبالتالي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل وتصديرها دون السلع كثيفة رأس المال.¹ إذا فقد كان هدف ليونتييف هو اختبار ما تقضي به النظرية السويدية من أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بكثافة رأسمالية كبيرة في النشاط الإنتاجي لاقتصادها الوطني تتمتع بالتالي بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة نسبيا من رأس المال، وعلى ذلك فمن الضروري طبقاً للنظرية أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير السلع التي تتميز بمعامل رأس المال كثيف وإلى استيراد السلع التي تتميز بمعامل عمل كثيف. وقد قام فيها بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة.²

وقد لقي اكتشاف ليونتييف انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة. فكان هذا الموضوع مادة لنقاش بين العديد من الاقتصاديين من مختلف البلدان، الذين حاولوا تفسير "لغز ليونتييف". وكانت النتيجة تطوير نظرية "الميزة النسبية"، حيث أخذت في الحسبان الظروف والاعتبارات الإضافية، التي تؤثر في التخصص الدولي. من بينها:³

- عدم تجانس عناصر الإنتاج: وبالدرجة الأولى اليد العاملة، والتي تختلف من حيث مستوى الكفاءة. وفقا لهذا الأمر تؤدي وفرة اليد العاملة العالية التنظيم والمهارة، إلى تصدير السلع المعقدة. في حين أن غلبة اليد العاملة غير المهارة في بنية العاملين في بلد ما، تجعل اقتصاد هذا البلد يميل إلى إنتاج وتصدير السلع التي لا تحتاج إلى مستوى عال من الكفاءة؛
- الدور الكبير للموارد الطبيعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لدخول عملية الإنتاج، وهذا يفسر إلى حد ما لماذا تكون صادرات البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية ذات كثافة رأس مال عالية، رغم أن رأس المال في هذه البلدان لا يعتبر عنصرا من عناصر الإنتاج فائضا نسبيا؛

¹ - BERNARD GUILLOCHON, ANNIE KAWCKI, Economie internationale, 4^{eme} édition, Dunod, Paris, 2003, p44.

² - عزيزي أحمد عكاشة وسالم عبد العزيز، الأجهزة والاجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 04، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2017، ص 248.

³ - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص ص: 122-123.

- تأثير السياسة التجارية الخارجية للدول على التخصص الدولي، فالدولة يمكن أن تحدد من الاستيراد وأن تحفز في الوقت نفسه إنتاج وتصدير تلك السلع التي يحتاج تصنيعها إلى عناصر إنتاج لا تتواجد فيها بوفرة نسبية.

ثالثا: النظريات الحديثة

بعد عرضنا للنظريات الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية نتطرق في هذا العنصر للنظريات الحديثة.

1. نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطورا، وتعديلا آخر لنظرية هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفيات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وتعبير متكافئ تنشأ وفيات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة)، وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير)، والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير)، ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.¹

2. دورة حياة المنتج:

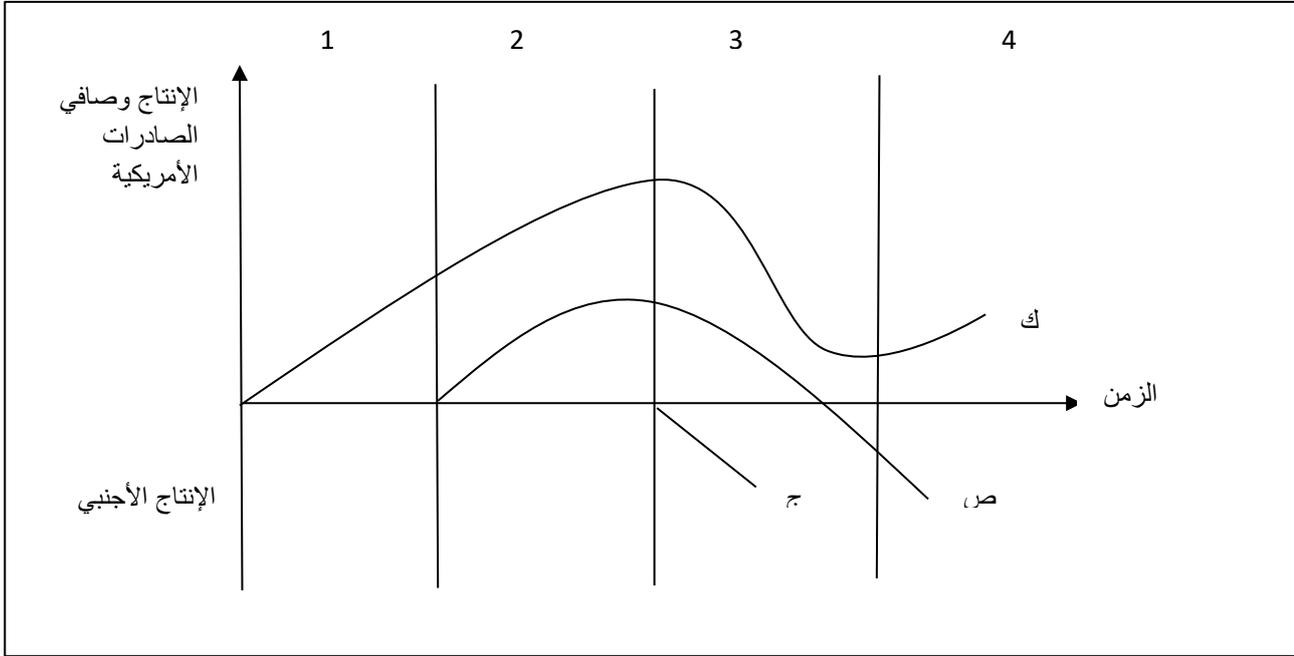
تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة، وعادة ما يحدث هذا في سلع المواد الأولية (الخام).²

¹ - منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جويلية 2005، ص 15.

² - عياش درار وآخرون، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2011)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 27، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 36.

ويمكن تلخيص ما جاء به الاقتصادي فرنون من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-01): مراحل دورة تطوير منتج جديد



المصدر: برايس خليفة، مرجع سابق، ص 19.

حيث:

ك: كميات الإنتاج الأمريكي

ص: صافي الصادرات الأمريكية من المنتج الجديد

ج: كميات الإنتاج الاجنبي

يبين لنا الشكل السابق مراحل تطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني التالي:¹

أ. يبدأ تطور الإنتاج وتسويقه في السوق الأمريكي؛

ب. بعد نجاح المنتج في السوق الأمريكي يجذب الطلب الأصلي عليه مما يؤدي إلى بداية تزايد الصادرات

الأمريكية من المنتج؛

¹ - برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص ص: 19-20.

- ج. عندما تتمكن المنشآت الأجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية اللازمة للإنتاج تبدأ بإنتاج السلعة (تزايد ج) ومن ثم تسويقها في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى بداية تناقص الصادرات الأمريكية المنتجة (تناقص ص)؛
- د. بسبب تحقيق المنتجين الأجانب وفورات الحجم مع توسع إنتاجهم للأسواق المحلية والخارجية يصبح لديهم ميزة نسبية في المنتج مما يحول أمريكا إلى صافي مستورد للمنتج (تصبح ص سالبة)؛
- هـ. بالطبع فإن الفترة الزمنية تختلف من منتج إلى آخر علاوة على أنه في بعض الأحيان قد تحتفي المرحلة الثانية أو الثالثة، ويعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة انتقال التكنولوجيا ومدى فعالية براءة الاختراع.

المبحث الثاني مدخل إلى ميزان المدفوعات

يتم قياس التجارة الخارجية بالاستعانة بجملة من الأدوات المحاسبية والاحصائية أهمها ما يصطلح عليه باسم ميزان المدفوعات. وسنعالج هذا الموضوع في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

تقوم كل الدول بحصر معاملاتها التجارية مع دول العالم في ميزان المدفوعات، فما المقصود بميزان المدفوعات؟

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها ما يلي:

تعريف 01: عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاد دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.¹

تعريف 02: ميزان المدفوعات هو حالة احصائية تعرض في شكل محاسبي مجموع تدفقات الأصول الحقيقية، المالية والنقدية بين مقيمي الدولة المعنية وغير مقيمي تلك الدولة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة).²

تعريف 02: "هو سجل كامل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وغير المقيمين خلال سنة، ويتكون من حقوق دولية وهي المبالغ الواجبة الدفع للدولة من قبل الخارج، والديون الدولية وهي المبالغ الواجبة الدفع من الدولة للخارج".³

¹ - عبد الوحيد صرامة ونوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)، مجلة المالية وحكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2018، ص 49.

² - BERNARD GUILLOCHON, ANNIE KAWCKI, op cit, p174.

³ - عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 161.

تعريف 03: هو بيان موجز لجميع المعاملات الدولية للمقيمين في دولة ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.¹

وحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فالوحدات المقيمة هي:²

- الأعران الاقتصادية المقيمة (عائلات، إدارات ومؤسسات)؛
- الموظفون الإداريون والعسكريون جزائريو الجنسية في السفارات والقنصليات والمؤسسات الجزائرية بالخارج؛
- الأعران جزائريو الجنسية والموظفون في السفارات والقنصليات الأجنبية في الجزائر؛
- السياح الجزائريون بالخارج؛
- وكالات المؤسسات الأجنبية الممارسة لنشاط دائم في الجزائر؛
- المؤسسات الجزائرية الممارسة لنشاط مؤقت (أقل من سنة) في الخارج؛
- المتعاونون التقنيون.

أما الوحدات غير المقيمة فهي:

- الموظفون الدبلوماسيين والعسكريون الأجانب في الجزائر؛
- الموظفون الدوليون في الجزائر؛
- السياح الأجانب في الجزائر؛
- مسافرو الأعمال والزوار الأجانب في الجزائر لمدة أقل من سنة؛
- الأعران المحليون الموظفون في الخارج في السفارات الجزائرية بالخارج؛
- العمال الجزائريون المهاجرون.

ثانيا: خصائص ميزان المدفوعات

إن أهم ما يميز ميزان المدفوعات الخصائص التالية:³

1. يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط التي نتج عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو حقوقا لغير المقيمين لدى المقيمين، ونشير هنا أن المقيمين هم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

¹ - Dominick Salvatore, International Economics, 11eme edition, Wiley Education, USA, 2013, p 729.

² - محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، 2004/2005، ص 1.

³ - نوري حاشي وآخرون، ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي: مقارنة باستخدام (ARDL Panel)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جويلية 2020، ص ص: 809-810

- (شركات، مؤسسات البنوك الذين يعملون داخل إقليم الدولة بما في ذلك البحري والجوي، أما الأفراد المتواجدين بصفة مؤقتة كالسياح مثلا فلا يعتبرون مقيمين، ولا علاقة ميزان المدفوعات الدولية بالمعاملات الاقتصادية الداخلية؛
2. إن الفترة الزمنية بالنسبة لميزان المدفوعات ليست بالضرورة سنة وبدايتها غير متعلقة فقط بالأول من شهر جانفي، فهناك دولا كاليابان مثلا تبدأ الفترة في الأول من أفريل وتنتهي في نهاية الشهر مارس، ودولا أخرى وهي الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية تكون فترة إعداد ميزان المدفوعات الدولية فيها كل ثلاثة أشهر في تقييم وضعها الاقتصادي وتتخذ الإجراءات اللازمة والمناسبة ولا تنتظر حتى نهاية السنة؛
3. إن أهم ما يميز ميزان المدفوعات هو توازنه الدائم محاسبيا لأنه يأخذ مبدأ القيد المزدوج، أي تساوي الدائنية والمديونية في جميع الحالات بالرغم من بعض الصعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيمين وغير المقيمين وأسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت؛
4. يسجل ميزان المدفوعات التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل، كما يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت بالفعل ولكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج؛
5. من خلال ميزان المدفوعات يمكن تتبع التغيرات في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية، حيث نستطيع مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية وتلعب المعلومات دورا مهما في تحديد السياسات الخارجية التجارية بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما يمكن من خلال المعطيات المتعلقة بالتغيرات النسبية للصادرات والواردات وهي من مكونات الاقتصاد الوطني والمعطيات المتعلقة بالتغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية يمكن وضع السياسات المالية والنقدية الملائمة للدخل والتوظيف والواجب إتباعها، كما أن عدم توازن ميزان المدفوعات واختلاله المستمر يعتبر مؤشرا لاتخاذ أدوات ووسائل تصحيحية لإعادة توازنه.

ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر التسجيل في ميزان مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية:¹

1. يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي والعكس؛

¹ - سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص ص: 76-77.

2. يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه، وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية؛
3. يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية؛
4. تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

تختلف تقسيمات ميزان المدفوعات باختلاف المراجع، إلا أنها وإن اختلفت فإنها تشترك في المكونات التي تضم مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1. الحساب الجاري

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات وينقسم إلى:

أ. الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا.¹ وهو يتكون من جانبين؛ جانب دائن يسجل فيه إيرادات الدولة من الصادرات السلعية وجانب مدين يدون فيه مدفوعات الدولة من الواردات السلعية.² ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات أكبر من الواردات، عجزا إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، ويحقق الميزان التجاري توازنا في حالة تساوي الصادرات والواردات.³

1 - فتيحة مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، جوان 2018، ص 14.

2 - عبد الباسط وفا، مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 2005، ص 61.

3 - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 201.

ب. ميزان الخدمات

يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة.¹ ويعد صندوق النقد الدولي الفقرات الآتية معاملات غير منظورة:²

- النقل الدولي للسلع: بما في ذلك مخازن استيداع السلع لغرض النقل والنفقات المترتبة عليه؛
 - السفر من أجل الأعمال، التعليم، الصحة، المؤتمرات الدولية أو السياحية؛
 - أقساط التأمين ودفع الحقوق؛
 - الدخل الناجم عن الاستثمار، بما في ذلك الفائدة، الربح والإيجارات والأرباح؛
 - فقرات خدمات متفرقة مثل الإعلان، العمولات، إيجار الأفلام، التقاعد، أجور براءات الاختراع، رسم الامتياز، الاشتراكات في المجلات الدورية، أجور العضوية في الجمعيات وما شابه؛
 - الهبات، النقود التي يحولها المهاجرين إلى ذويهم، الإرث؛
 - إعادة دفع الائتمان التجاري.
2. حساب التحويلات من طرف واحد

يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل³، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد⁴. وقد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات الأفراد، منظمات دينية، ثقافية وخيرية وتحويلات المهاجرين، أو عامة كالمعونات العسكرية والمنح الحكومية.⁵

1 - صالح أويابة وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، جوان 2018، ص 168.

2 - عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص 235.

3 - محمود بونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 174.

4 - كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 05، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 245.

5 - محمد دياب، مرجع سابق، ص 163.

3. حساب رأس المال

يحتوى هذا الحساب على التدفقات لرؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات وينقسم إلى قسمين:¹

أ. حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

يتضمن المعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي لمدة تفوق السنة، ويضم:

- الاستثمار المباشر: يتخذ صورة الفروع التي تؤسسها المشروعات في الدول الأخرى، والمشروعات التي تقيمها في هذه الدول وتكون تابعة لها؛
- استثمارات المحفظة: هي أسهم وسندات يصدرها غير المقيمين ويمتلكها مقيمون بالدولة، أو أن تكون أسهم وسندات صادرة من قبل المقيمين بالدولة ويمتلكها غير المقيمين؛
- القروض التجارية: وهي نوعان؛ قروض تجارية عند التصدير وقروض تجارية عند الاستيراد؛
- القروض التجارية عند التصدير: تمنح من المقيمين إلى غير المقيمين، وتنقسم إلى قروض المشترين وقروض الموردين. الأولى تقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المقيمين، والثانية تقدم من طرف المصدرين مباشرة؛
- القروض التجارية عند الاستيراد: تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين.

ب. حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

تشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في ودائع البنوك، سندات، قروض قصيرة الأجل.²

إن أهمية حساب رأس المال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، فإذا حصل المقيمون على أسهم وسندات أجنبية فهم يحصلون على دخل في المستقبل وعندما يقومون ببيعها يصبح بإمكانهم شراء السلع والخدمات الأجنبية أما إذا قام المقيمون باقتراض نقود من بنك أجنبي،

¹ - وردة موساوي، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/2012، ص 59.

² - زينب يعلى، مرجع سابق، ص 54.

فيجب أن يدفعوا الفائدة في المستقبل وعندما تستحق ديونهم يجب عليهم أن يبيعوا سلع وخدمات أكثر إلى الأجانب.¹

4. حساب التمويل:

يشمل التدفقات النقدية الدولية المتعلقة بالاستثمار والأعمال، الأسهم والسندات، حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي واحتياطات الذهب المودعة لدى صندوق النقد الدولي.²

5. حساب السهو والخطأ:

يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج. يعامل التباين الإحصائي (بند السهو والخطأ) كجزء من الحساب الرأسمالي على المدى القصير لأن المعاملات المالية بشكل عام تمثل المصدر الأكثر شيوعاً للخطأ ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدتين إلى واحد من الأسباب التالي:³

- أ. الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات؛
- ب. الخلل الناتج من تغيير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً، فمثلاً عندما ينتاب الخوف مستورداً في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة، هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدماً، وعلى يكون هذا الدفع بالنسبة للدولة المصدرة كاستيراد غير مسجل لرأس المال.

المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

يعتبر التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات الحالة الطبيعية، لكن نادراً ما تتحقق في الاقتصاديات الحديثة نظراً للحركة الكبيرة لمعاملاتها ما يؤدي إلى ظهور اختلالات باختلاف أنواعها لتعدد الأسباب المؤدية لها.

أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تتجاوز المطلوبات التي تستحق

1 - عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص 236.

2 - عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 462.

3 - محمد الناصر حميدو، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2016، ص 289.

على الدولة للدولة الأخرى، حقوق الدولة تجاه تلك الدول.¹ ويعتبر الاختلال الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية،² نميز بين أنواع مختلفة من الاختلالات في ميزان المدفوعات منها:

1. الاختلال المؤقت

هو اختلال ينشأ عادة عن ظروف غير عادية أو استثنائية لا تلبث أن تزول ويعقبها عودة للوضع الطبيعي أو العادي، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للاختلال المؤقت:³

أ. الاختلال العارض:

وهو ذلك النوع من الاختلال الذي يصيب التوازن الخارجي للدولة، وتحدث نتيجة لظروف أو عوامل طارئة.⁴ مثل حدوث كوارث طبيعية، تقلبات الطقس، حدوث أزمة سياسية غير متوقعة، حدوث نزاعات مسلحة وحروب، التغيرات المفاجئة في أسعار المواد المصدرة والمستوردة والتغير في أسعار الصرف، وإذا كانت العوامل الأربعة الأولى لها أثر في عجز ميزان المدفوعات، فإن العاملين الأخيرين لهما أثر في اتجاه العجز، كما يمكن أن يكون لهما أثر في اتجاه الفائض، فالارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الأساسية التي تصدرها الدولة، له أثر على ميزان المدفوعات في اتجاه الفائض، كما يمكن أن يكون لارتفاع معدلات الصرف نفس الأثر على الميزان. ونشير في الأخير أن الاختلال الناتج عن هذه العوامل، لا يلبث أن يزول بمجرد زوال هذه العوامل، وهو ما جعلنا نسمي هذا النوع من الاختلال بالاختلال العارض.⁵

ب. الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في المعاملات مع الخارج، أما في

¹ - نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014، ص 29.

² - عياش زبير ونوفل بلول، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار وصيد ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، جوان 2017، ص 97.

³ - محمد زراقة، مرجع سابق، ص 51.

⁴ - ليندة بلقاسم، مرجع سابق، ص 70.

⁵ - محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص 18.

آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة، إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.¹

ج. الاختلال الدوري:

يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد التشغيل ويزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الانكماش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشرة سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.²

2. الاختلال الهيكلي

هو الاختلال الذي يصيب تركيبة واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، بحيث يصيب هيكل وأسس الاقتصاد بما يؤدي إلى تزايد التكاليف، مما يؤثر سلبا على مركز الدولة من حيث دائيتها ومديونيتها، وتتميز به العديد من الدول النامية نتيجة الفروقات في معدل النمو، وبالتالي فإن هذا النوع من الاختلال يؤثر في القدرة الإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد الكلي، وهذه عوامل راسخة وليست بعوامل عارضة، وبالتالي فإن الدول التي تعاني من عجز هيكلي تجد نفسها مضطرة للقيام بسياسات تصحيحية داخلية وخارجية بغية الحد من آثار هذا الاختلال وهو ما يستغرق وقتا طويلا لمكافحته.³ ويكون راجع لعدة أسباب نذكر منها:⁴

أ. انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب؛

ب. التغير في العوائد الناجمة عن الاستثمار في الخارج والداخل بالزيادة أو النقصان؛

ج. تحسن المستوى المعيشي للسكان مما يزيد من عدم قدرة الدولة على تحقيق جميع الرغبات لأفرادها وبهذا تكون مضطرة إلى الاعتماد على الخارج؛

1 - مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2013/2012، ص 32.

2 - عمر حميدات، مرجع سابق، ص 40.

3 - عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحيى فارس، المدية، 2012/2011، ص 81.

4 - لخضر عقي، مرجع سابق، ص 25.

ثانيا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية، نورد أهمها فيما يلي:

1. تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية¹

جرت العادة على التفرقة بين تغيرات الأسعار المحلية، وتغيرات الأسعار العالمية عند الحديث عن تغيرات الأسعار كأحد العوامل المسببة للاختلال في ميزان المدفوعات. ففيما يتعلق بأثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، من شأنها أن تحدث آثارا مناظرة على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية. ومضمون ذلك هو أن هفي حالة ارتفاع الأسعار داخليا فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية، وبالتالي زيادة الواردات، وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

2. الركود الاقتصادي العالمي

يكون بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وكان ذلك بصفة أساسية التخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وترتب على ذلك آثارا ركودية في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو، مما أثر بدوره على حركة التجارة الدولية، فانخفاض معدل النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية، وكان معدل هبوط الصادرات في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة. وهذا الانخفاض في صادرات البلدان النامية يرجع أيضا للسياسات الحمائية التي طبقتها البلدان المتقدمة كرد فعل لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة ومما لا شك فيه أن الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان.²

3. تقلب سعر الصرف الأجنبي:

إذا تم تقييم سعر الصرف الأجنبي بأعلى من قيمته (overvaluation)، بمعنى آخر إذا كان أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، يمكن لهذا أن يحدث عجزا في ميزان المدفوعات، لأنه في نظر المستهلك

1 - عزي خليفة، مرجع سابق، ص ص: 12-13.

2 - جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ماي 2019، ص 136.

المحلي تعتبر السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية، والمستهلك الأجنبي ينظر للسلع المصدرة من بلده على أنها هي الأرخص كذلك. أما إذا قدر سعر الصرف الأجنبي بأقل من قيمته (undervaluation) تصبح السلع المستوردة في نظر المستهلك المحلي مرتفعة الأسعار.¹

4. أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في الميزان الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنيا في ميزان مدفوعاتها. ولا ننسى ذكر دور التقسيم الدولي للعمل وتوزيع الأدوار على المستوى الدولي الذي يفرضه التنظيم الرأسمالي عالميا حيث تظل معظم الدول النامية حبيسة دورها التقليدي كمصدر للموارد الأولية وملتقي للسلع المصنعة بالتكنولوجيا الحديث، وأيضا التغيرات في الإطار الاقتصادي والسياسي الذي من خلاله تتم التجارة والمدفوعات مثل نوع ومستوى الحماية، تشكيل الكتل التجارية، والحروب.²

المطلب الرابع: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ظهرت عدة مقاربات كل بسياسة معينة، نذكرها فيما يلي:

أولا: حسب النظرية الكلاسيكية

ترى هذه النظرية أن إعادة التوازن لميزان المدفوعات يكون بتغيير الأسعار من الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التصدير والاستيراد (حجم المبادلات) فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه عن طريق فعالية السوق (العرض والطلب)، دون الحاجة إلى التدخل المباشر من السلطات العامة، فوجود فائض يتولد عنه زيادة في الاحتياطي النقدي مما يشجع على زيادة الاستهلاك ويزيد في الطلب مما يؤدي لزيادة الواردات، وبالتالي نتخلص من الفائض، والعكس بالنسبة للعجز.³

¹ - صالح تومي ورضوان جمعة، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية (1970-2010) - دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 70.

² - زينب يعلى، مرجع سابق، ص 58.

³ - لخضر عقي، مرجع سابق، ص 28.

ثانيا: حسب النظرية الكينزية

من أهم شروط هذه النظرية ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار (ثباتها) والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، ويعتمد كينز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحادي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات ومقدار التغير في الدخل زيادة أو نقصانا فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، أما مضاعف التجارة الخارجية فهو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الأصلي، في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى¹.

وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، في حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل، وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام الخلل في ميزان، غير أن الكينزيين لا يعتقدوا عليها مقارنة السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات غير أن الكينزيين لا يعتمدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية².

ثالثا: التصحيح عن طريق تدخل السطات العامة

يحدث كثيرا في الحياة الاقتصادية ألا تدع الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات حيث أنها تتدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الاختلال، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك باتخاذ توليفة من الإجراءات على النحو التالي:

1. إجراءات داخلية:

وتتمثل فيما يلي:³

أ. بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في الميزان؛

1 - يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص 70.

2 - المرجع السابق، ص 71.

3 - محمد زراقة، مرجع سابق، ص ص: 54-55.

- ب. استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو فرض الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان؛
- ج. استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.
2. إجراءات خارجية

وتتمثل فيما يلي: ¹

- أ. اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية؛
- ب. بيع جزء من احتياطات الذهب إلى الخارج؛
- ج. بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي؛

¹ - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، كتاب الكتروني، المنهل، ص 176.

المبحث الثالث

الواردات: مفهومها، أدوات التحكم فيها ومناهجها

تكتسي الواردات أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي ودورها هاماً في التنمية الاقتصادية، من حيث كونها أداة هامة لتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج من جهة، بالإضافة لكونها وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير.

المطلب الأول: مفهوم الواردات

نعرض في هذا المطلب مفهوم الواردات بالتطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا المتغير الاقتصادي.

أولاً: تعريف الواردات

تعريف 01: "السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي يتم شراؤها من الخارج، حيث تمثل الواردات سحبا (تسربا) من تدفق الدخل القومي الدائري وتؤدي إلى تخفيض الدخل والنتائج الحقيقيين".¹

تعريف 02: "تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد".²

تعريف 03: ونقصد بها السلع والخدمات التي تشتري من دول أجنبية منتجة لها، وتعتبر تسربا من الدخل القومي.³

تعريف 04: الواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد وذلك بغض النظر عما إذا كان غير المقيمين متواجدين داخل حدود البلد أو خارجه.⁴

وعليه يمكن تعريف الواردات على أنها دخول الخدمات ولسلع داخل الوطن مقابل خروج الأموال.

¹ - مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 209.

² - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 131.

³ - بول إيه سامويلسون وويليام دي نورهاس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 783.

⁴ - Kada Akacem, comptabilité nationale, OPU Alger, 1990, p: 135.

ثانيا: تعريف الاستيراد

وإذا كان الواردات هي الاسم فإن العملية (الفعل) يصطلح عليها بالاستيراد، والاستيراد هو جلب للسلع من الخارج إلى داخل البلد وإدخالها إلى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي. كما أنه كل بضاعة ترد إلى الدولة سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو وينظم بها بيان جمركي وتخضع للضرائب الجمركية بموجب التعريف الجمركية الموحدة والرسوم المقررة إلا ما أستثني بموجب أحكام نظام قانون الجمارك الموحد أو بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس أو أي اتفاقية دولية أخرى في إطار المجلس اعتبارا من تاريخ تسجيل البيان الجمركي في الدوائر الجمركية.¹

ويسهم الاستيراد في بدايات مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر في تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، إذ أن الاستيراد يوفر المعدات والتجهيزات والخيرات اللازمة لهذه التنمية، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه.²

ثالثا: أنواع الاستيراد

يوجد عدة أنواع من الاستيراد منها:³

1. الاستيراد للتجار:

وهو كل ما يستورده الشخص الطبيعي والاعتباري المقيد بسجل المستوردين من سلع تحمل الصفة التجارية لبيعها بحالتها عند الاستيراد أو بعد تعبئتها وتغليفها دون إجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليها.

2. الاستيراد للإنتاج السلعي والخدمي:

كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به أو يوكل إليها من أعمال ويشمل ذلك مستلزمات الإنتاج أو التشغيل أو أداء الخدمة بما في ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسيطة وغيرها من الأجزاء.

1 - محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 103.

2 - بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، غرداية، 2010/2011، ص 33.

3 - محمود الشيخ، مرجع سابق، ص: 103-104.

3. الاستيراد للاستخدام الخاص

كل ما يستورد لغير الاتجار أو الإنتاج من أول رأسمالية وقطع غيار ومواد الدعاية والإعلان وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه، وما يستورد للتأجير التمويلي يعد استخداما خاصا فيما عدا سيارات الركوب.

4. الاستيراد للاستعمال الشخصي

كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له أو لعائلته، من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكمياتها مع الاستعمال الشخصي أو العائلي وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار.

5. الاستيراد للحكومة

هو ما تستورده الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق أغراضها.

المطلب الثاني: أدوات التحكم في الواردات

رغبة في تخفيض فاتورة الاستيراد والتقليل من الواردات، تقوم الدولة بالاستعانة ببعض الأدوات نذكر منها ما يلي:

أولاً: ضرائب الاستيراد

هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تدخل الحدود الوطنية. ويطلق هذا المصطلح على الضرائب المفروضة على الواردات، وهي الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية.¹ ومن الضروري معرفة أنواع هذه الضرائب تمهيدا للدخول في تحليل الآثار المختلفة لهذه الضرائب. وبناء على ذلك فإن ضرائب الاستيراد يمكن تقسيمها إلى ما يلي:²

1. الضرائب النسبية (ضريبة القيمة المضافة)

وهي نسبة مئوية ثابتة من السعر تفرض على قيمة السلعة المستوردة وتتصف هذه الضريبة بما يلي:

1 - محمد دياب، مرجع سابق، ص ص: 318-320.

2 - حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص ص: 73-74.

- أ. لا توفر هذه الضريبة حماية للإيرادات الحكومية في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة بسبب انخفاض قيمة الإيراد الضريبي المفروض على قيمة السلع المستوردة؛
- ب. صعوبة إدارتها بسبب الحاجة إلى تقييم السلعة المستوردة، وكذلك إمكانية تلاعب المستورد بقيمة فاتورة الاستيراد، بالاتفاق مع مصدر السلعة؛
- ج. يحتاج هذا النوع من الضريبة إلى موظفين مؤهلين يتميزون بالقدرة على تقييم السلع المستوردة، وذلك بسبب إمكانية حدوث الأخطاء في احتساب الضريبة المفروضة على السلع، وكذلك قد يؤدي جهل الموظف إلى إغفال بعض أجزاء السلع التي تدخل في نسبة احتساب الضريبة، ويمكن أن يكون هناك أخطاء بسبب تلاعب موظفي الجمارك أنفسهم.

2. ضريبة الاستيراد النوعية

وسميت بذلك لأنها تعتمد على نوع السلعة المفروض عليها الضريبة، وتفرض هذه الضريبة على شكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة. ويتصف هذا النوع من الضريبة بما يلي:

- أ. سهولة إدارتها لعدم الحاجة لتقييم السلعة المستوردة، لأنها تفرض على وحدات السلعة وليس قيمتها؛
- ب. توفر حماية لإيرادات الدولة الضريبية. في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة لأنها تتجاهل القيمة للسلع المستوردة وتركز على الكمية منها؛
- ج. لا تحتاج إلى تقييم السلع المستوردة وهي بذلك لا تحتاج إلى موظفين مؤهلين.

3. ضريبة الاستيراد المركبة

وهي الضريبة التي تجمع بين الضريبة النسبية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة. بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة، ويتصف هذا النوع من الضريبة بشموله لصفات الضريبة النوعية وضريبة القيمة المضافة.

ومن آثار ضرائب الاستيراد نذكر:¹

1. تأثير الرسوم الجمركية على الأسعار والكميات المستوردة والمنتجة

من الواضح أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات تؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة في السوق المحلية، وإلى نقص الكميات المستوردة منها، وبالتالي إلى زيادة إنتاج هذه السلعة محلياً. لكن هذا الاستنتاج العام لا ينفي ضرورة التوقف عند الملاحظات التالية:

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، ص 321.

- أ. إذا كان عرض السلعة في الدولة المستوردة كبير المرونة، فإن سعرها في هذه الدولة لن يرتفع ارتفاعا ملحوظا بعد فرض الرسم الجمركي. وعلى العكس من ذلك إذا كان عرضها قليل المرونة؛
- ب. إذا كان الطلب على السلعة في الدولة المستوردة كبير المرونة، فإن ارتفاع سعرها في هذه الدولة سيكون محدودا نسبيا بعد فرض الرسم الجمركي. وعلى العكس من ذلك إذا كان الطلب قليل المرونة. وإذا كان الطلب على الواردات مساويا في مرونته للصفر، فإن فرض الرسم الجمركي على الواردات لن يؤثر في حجم الكميات المستوردة تأثيرا ملحوظا.
- ج. إذا كان المنتج الأجنبي يعتمد بصفة أساسية على سوق الدولة المستوردة أي أن العرض الخارجي من السلعة غير مرن فإن فرض الرسم الجمركي على الواردات من قبل الدولة المستوردة قد يجعل المنتج الأجنبي يتحمل جزءا من عبء هذه الضريبة، من خلال تخفيض سعر السلعة؛
- د. إذا كانت الدولة المستوردة كبيرة (أي ذات سوق كبيرة) ويؤثر طلبها في السوق الخارجية، فإن فرض الرسوم الجمركية على وارداتها ومن ثم تقليل حجم هذه الواردات قد يؤدي الى انخفاض السعر العالمي للسلعة.

2. تأثير الرسوم الجمركية على الاستهلاك

إن فرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات يكون له غالبا أثرا مقيدا على الاستهلاك، فارتفاع ثمن السلعة بعد فرض الضريبة يترتب عليه انخفاض الكمية المستهلكة منها. ويضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل إشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كليا. وبالطبع فإن الضريبة الجمركية يتوقف على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كان الأثر على الاستهلاك أكثر، والعكس صحيح. وتلجأ البلدان النامية إلى فرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك الترفيهية بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير جزء أكبر من الدخل الوطني لأغراض الاستثمار أو التنمية.

3. تأثير الرسوم الجمركية على توزيع الدخل الوطني

من المعروف ان الاستيراد حسب التحليل الكينزي هو أحد مصادر التسرب وعامل يرتبط بمستوى الدخل الوطني بعلاقة عكسية وعليه إذا ترتب على فرض الرسوم الجمركية انخفاض حجم الواردات، أو انخفاض الميل الحدي للاستيراد فذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وتأتي زيادة الدخل الوطني عن طريق تخفيض حجم الاستيراد والتقليل من التسرب، وكذلك عن طريق زيادة إنتاج السلعة التي كانت تستورد بالكامل من قبل، وأيضا عن طريق الفائض الذي يحصل عليه المنتجون ذوي النفقة المنخفضة، والذي يتمثل في الفرق بين السعر الذي يتعين على المستهلكين دفعه بعد فرض الضريبة الجمركية، وبين نفقة إنتاج السلعة داخليا ومن الواضح أن ذلك يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين المنتجين والمستهلكين.

4. تأثير الرسوم الجمركية على معدل التبادل

من حيث الأثر على معدل التبادل، قد تستطيع الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات تحسين معدل تبادلها مع العالم الخارجي، ذلك أنه يترتب على فرض هذه الرسوم ضرورة زيادة حجم السلع الأجنبية للحصول على نفس القدر من السلع الوطنية. وهذا الفرض يعني بطبيعة الحال أن الضريبة الجمركية تتحملها الدولة الأجنبية أو على الأقل تتحمل جزءا منها، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان عرض السلعة الأجنبية غير مرن. أما إذا كان العرض شديد المرونة فإن فرض الضريبة الجمركية سيكون من شأنه تخفيض حجم التجارة مع بقاء معدلات التبادل على ما هي، فعبء الرسوم الجمركية قد يكون أكثر ثقلا على دولة دون أخرى، ويتوقف هذا على المرونات للسلع التي يتضمنها التبادل، وبطبيعة الحال يتوقف الكسب على عدم المقابلة بالمثل من قبل الدول الأخرى.

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها. والرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات، ويمكنها من تحقيق عدة أهداف هي:¹

1. تحقيق توازن ميزان المدفوعات، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات؛
2. تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال التقليل من الواردات؛
3. حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التضخم المحلي وزيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص: 126-127.

ثالثا: تراخيص الاستيراد

تعرف تراخيص الاستيراد بعدم سماح استيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك¹، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد. فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة. وعندئذ تُحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة. وإنما تقوم الصعاب عند تحديد هذه الحصة، وغالبا ما يتم تحديدها على أساس نصيب التاجر من واردات نفس السلعة في فترة سابقة.²

رابعا: نظام الحصص

ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيودا كميًا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدته الرسوم الجمركية. وتتميز رسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية. أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة.³

وقد ظهر نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات، ويعتبر نظام الحروب والأزمات حيث أنه يظهر في مثل هذه الحالات الخاصة. وقد فضلت الدول اتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية للأسباب التالية:⁴

1. يسمح بدخول السلع الأجنبية دون أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها؛
2. يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة. فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد. ولذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات؛

¹ - عثمان مزراق، أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2012/2011، ص 65.

² - عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 262

³ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 132.

⁴ - عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 260.

3. يساعد بشكل عكسي على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به، بتبادل المزايا فيما بينهما. وقد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع التقليل من الواردات إلى توازن الميزان التجاري.

ورغم مزايا نظام الحصص إلا أنه يكتنفه العديد من العيوب نذكر منها:¹

1. يعزل السوق المحلية عن السوق الخارجية، ذلك يغري الأجانب المصدرين للسلعة التي تخضع لحصص الاستيراد برفع سعر التصدير في محاولة لاقتسام الأرباح الاحتكارية مع مستوردي السلعة. ولا يحدث ذلك في ظل الرسوم الجمركية لأنها تترك مجالاً للمنافسة بين السوقين؛
2. يرفع في حالة حصص الاستيراد من ثمن السلعة في السوق المحلية، وبذلك يلقي العبء على المستهلك، في حين يحصل على الربح من يقومون بالاستيراد؛
3. يقيد من فرص الاختيار أمام المستهلكين، حيث يفرض عليهم كمية معينة بدلا من أن يتيح لهم الحصول على السلعة مقابل دفع ثمن أعلى، وهو ما يقلل من مستوى الرفاهية التي يحصلون عليها؛
4. يساعد على انتشار الرشوة والفساد، وذلك ينجم عن محاولة الدول المصدرة الحصول على نصيب أكبر من الحصة، وعن محاولة المستوردين الحصول على تراخيص الاستيراد؛
5. يثير الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية وخصوصا عندما يتعلق الأمر بتحديد الحصة فهل تحدد مثلا على أساس كمية معينة من السلعة أو مبلغ معين من النقود؟ وهل تحدد الحصة بفترة زمنية طويلة أم قصيرة؟ وهل تحدد الدولة حصة كلية لما ترغب في استيراده دون تمييز بين دولة وأخرى أو تحدد حصة لكل دولة على حدى؟ وما هي المعايير التي تستند إليها في كل حالة، وهكذا؛
6. يتيح الفرصة للاتجار فيها بدلا من استيراد السلع ذاتها، ويؤدي هذا بالطبع إلى رفع ثمن السلعة المستوردة في السوق المحلية وتحمل المستهلك زيادات الأسعار.

المطلب الثالث: دالة الطلب على الواردات

إن تحديد دالة الطلب على الواردات هو مماثل لأي دالة طلب، فبالرغم من أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية لتقدير دالة الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سلوك الطلب على الواردات، واختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات فيها من دولة

¹ - عثمان مزراق، مرجع سابق، ص 65.

لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيرا الدخل والأسعار يعتبران محددان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية:¹

$$M_t = f(y_t, P_t^m, P_t^d)$$

حيث أن:

M_t : الطلب على الواردات الكلية في السنة t؛

y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة t؛

P_t^m : أسعار الواردات في السنة t؛

P_t^d : أسعار السلع المنتجة محليا في السنة t.

وتبين هذه المعادلة أن التغيرات في قيمة الواردات الكلية تفسرها تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا بالإضافة إلى انه يفترض في هذه الدالة أن الواردات هي سلع بديلة للسلع المحلية، كما يمكن كتابة دالة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط: الدخل والأسعار النسبية على الشكل التالي:²

$$M_t = f \left(Y_t, \frac{P_t^m}{p_t^d} \right)$$

حيث أن:

M_t : الطلب على الواردات الكلية في السنة t؛

y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة t؛

$Y_t, \frac{P_t^m}{p_t^d}$: الأسعار النسبية تمثل (أسعار الواردات في السنة t / أسعار السلع المنتجة محليا في السنة t).

تعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعار النسبية، وذلك بعد تثبيت

¹ - إيمان كروشة وزايري بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 310.

² - إيمان كروشة وزايري بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2016، ص 44.

الدخل فحسب نظرية الطلب، نلاحظ أن ارتفاع أسعار الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، بينما ارتفاع الأسعار المحلية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات.

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية:¹

$$M_t = f(y_t, P_t, Z_t, U_t)$$

حيث أن:

Z_t : هي المحددات التفسيرية الإضافية؛

U_t : يعبر عن حد الخطأ للقياس والتحديد.

وتختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدوال محل الدراسة، ومن بين المحددات التفسيرية الإضافية: حصيلة الصادرات، عدد السكان، حجم التمويل وموجودات الدولة من النقد الأجنبي، معدل الحماية، معدل التضخم ومعدل سعر الصرف.

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية بمعنى إذا زاد الدخل تزداد الواردات، وذلك حسب المعادلة التالية:²

$$M = M_0 + my$$

حيث:

M : تمثل الواردات؛

M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل، وهي الحد الأدنى من الإنفاق على الواردات الذي لا بد أن يتم حتى إذا كان الدخل معدوماً (عن طريق قروض، معونات خارجية أو احتياطي الصرف الأجنبي)

m : الميل الحدي للاستيراد و y : الدخل الوطني

¹ - كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2014/2015، ص ص: 65-66.

² - عمر صخري، مرجع سابق، ص 66.

المبحث الرابع

العوامل المؤثرة في الواردات

تعتبر محددات الواردات مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغيير في توزيعها الجغرافي، تركيبها السلعية أو حجمها خلال فترة زمنية، وسنقوم بالتفصيل فيها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات منها:¹

أولاً: التكتلات الاقتصادية

تعمل مختلف التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

ثانياً: تكاليف النقل

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملاً هاماً في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سبباً رئيسياً في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

ثالثاً: الميزات النسبية والتنافسية للدول

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها، ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

¹ - محمود رضا فتح الله، اقتصاد الطلب على الواردات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 16-19.

رابعاً: العادات والأنماط الشرائية¹

يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب وعاداته وطقوسه الدينية والوطنية، فكثيراً ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي لواردات دولة معينة هو مجرد الإبقاء على تقاليد في استيراد سلعة معينة من مصدر جغرافي معين. فهناك شعوب تكثر من اقتناء منتجات محددة على غرار شعوب أخرى التي تستهلك منتجات مغايرة، وبذلك فإن هذه العادات الاستهلاكية ستؤثر دون شك على تركيبة الهيكل الجغرافي للواردات، فمثلاً يتعود المستهلكون على استخدام سيارات يابانية مقارنة بالسيارات الأوروبية، وبالتالي ستكون الأهمية النسبية في التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدولة مرتفعة بالنسبة لليابان مقارنة مع مجموعة الدول الأوروبية.

وبالتالي فإن القيم والعادات الاستهلاكية والاجتماعية تؤثر على الأنماط الاستهلاكية لدى الشعوب، كما تؤثر الطقوس الدينية أيضاً على السلوك الشرائي لهم، فعلى سبيل المثال تتأثر الشعوب الإسلامية باقتناء السلع التي تكون متلائمة مع معتقداتهم الدينية، فمثلاً يقتني المسلم اللحوم إلا إذا كانت مذبوحة على الطريقة الإسلامية، وبذلك فإن استيراد هذا النوع من السلع سيؤثر حتماً على التوزيع الجغرافي لهذه الدول.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات

هناك بعض العوامل التي لها دور هام في التأثير على التركيب السلعي للواردات، والتي ستطرق إلى أهمها وهي: التنمية الاقتصادية، سياسات توزيع الدخل، التغيرات الديمغرافية، هيكل الحماية الجمركية:²

أولاً: التنمية الاقتصادية

ويؤثر هذا الجانب من حيث تنفيذ برامج وخطط التنمية في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع والخدمات الاستثمارية، والتي تكون مستوردة من الخارج غالباً، وهذا ما يزيد الاتفاق على الواردات من السلع الاستثمارية مما يزيد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات، بالإضافة إلى ذلك أن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، وهذا يؤدي أيضاً إلى زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية قصيرة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها امكانيات انتاجية محدودة، هذا ما يحتم التوجه الى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب

¹ - إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2010/2009، ص 35.

² - زهرة مارون، استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2010، ص 52.

الاستهلاكي، وعلى عكس ذلك فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الانتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد وبذلك تقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

ثانيا: سياسة توزيع الدخل

ولهذا الجانب تأثير أيضا حيث أن سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من تمييزها اتجاه فئة معينة دون أخرى، هذا يعني أنه إذا كانت هذه السياسات تدعم فئة محدودي الدخل فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون لها أهمية أكثر من باقي الواردات، أما إذا لم يكن هناك توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية يزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة و السلع الرفاهية.

ثالثا: التغيرات الديموغرافية

وهذا الجانب يعتبر من العوامل الهامة التي لها أثر على تحديد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، لأن النمو السكاني معدلات مرتفعة يزيد في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودي الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة، فإن الأمر يتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب

رابعا: هيكل الحماية الجمركية

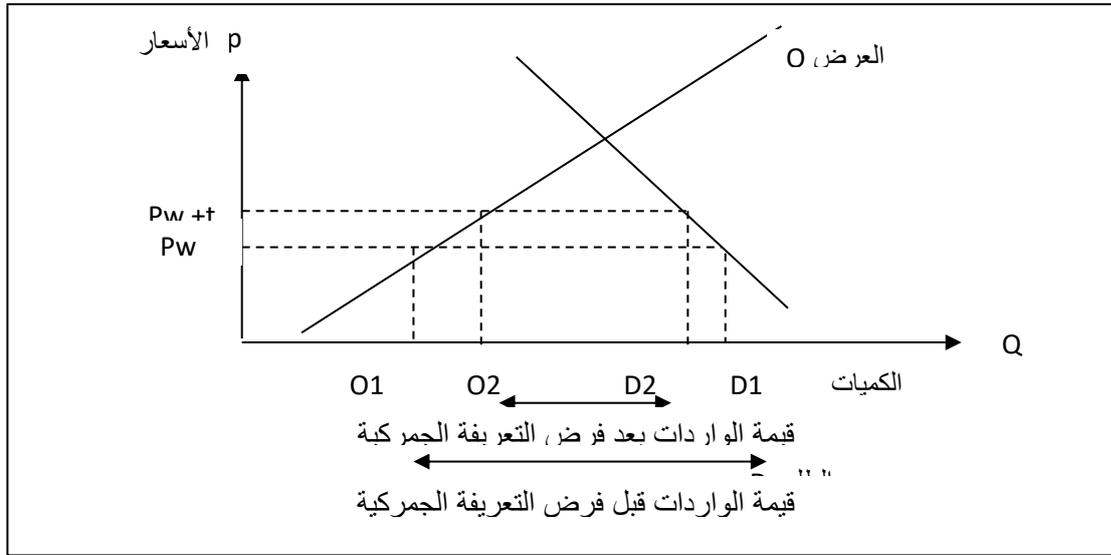
يؤثر هذا الجانب بان هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتحاد صناعة محلية معينة يؤدي إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح، هذا يعني أن تخفيض الدولة للتعريفات الجمركية على سلع معينة يؤدي إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع وبشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

خامسا: السياسات التجارية¹

تتأثر الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة، (نأخذ التعريفات الجمركية كمثال)، فبعد فرض التعريفات الجمركية انتقل سعر الواردات من P_w إلى $P_w + t$ مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها، حيث انتقلت من D_1 إلى D_2 ، مقابل ارتفاع إنتاج وعرض المنتجات البديلة المحلية من O_1 إلى O_2 ، معنى ذلك هو حدوث فجوة تفصل بين أسعار عارضي واردات هذه السلع وبين أسعارها محلي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة محليا، وبالتالي انخفاض الطلب عليها من جهة وازدياد الطلب على المنتجات المماثلة المنتجة محليا من جهة أخرى.

¹ - إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

الشكل رقم (2-02): أثر التعريفات الجمركية على الواردات



المصدر: كروشة إيمان، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 30.

وعليه فإن التعريفات الجمركية هي أحد عوامل رفع قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة في السوق المحلية، فهي تحد من الإنفاق على السلع الخارجية وهي نتيجة لارتفاع الإنفاق على السلع المحلية، أما إذا التزمت الدولة بتخفيض التعريفات الجمركية على سلع معينة، فسيؤدي هذا إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من غيرها من السلع التي لم تدخل حيز هذا التخفيض.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في حجم الواردات

تتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

أولاً: الدخل¹

وفقاً للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، وبافتراض هذه الدالة خطية فإن:

$$M = a + by$$

حيث يطلق على معامل b في هذه الدالة الميل الحدي للاستيراد، وهو يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة. ويقرر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل

¹ - علي خليلد ومحمد مدياني، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مجلة الحقيقة، العدد 28، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2014، ص: 392-394.

الدخل في دالة الطلب على الواردات لا بد أن تكون أقل من الواحد، وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة. وتشير بعض الدراسات التطبيقية أن العلاقة بين نمو الدخل الحقيقي ليست طردية بالضرورة. ومن الممكن أن تكون مرونة الطلب الدخلية سالبة، على أساس أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، حيث:

$$M = D - S$$

حيث: M, S, D : الطلب، العرض والواردات على التوالي.

وبأخذ التفاضل لهذه المعادلة بالنسبة للدخل y يمكن الحصول على:

$$\begin{aligned} e_{m,y} &= (D/M)(e_{d,y}) - (S/M)(e_{s,y}) \\ &= (D/M)(e_{d,y} - e_{s,y}) + (e_{s,y}) \end{aligned}$$

حيث:

$e_{m,y}$: المرونة الدخلية للطلب على الواردات؛

$e_{d,y}$: المرونة الدخلية للطلب المحلي؛

$e_{s,y}$: المرونة الدخلية للعرض المحلي.

وبالتالي فإن المرونة الدخلية للطلب على الواردات تكون سالبة عندما تحقق $e_{m,y}$ المتراجحة التالية:

$$\frac{D}{S} < \frac{e_{s,y}}{e_{d,y}}$$

وهذا يعني أنه لا بد أن تكون قيمة مرونة العرض المحلي أكبر من قيمة مرونة الطلب المحلي بحيث أن النسبة بينهما تتعدى نسبة الطلب المحلي إلى العرض المحلي والتي تتعدى الواحد الصحيح حيث أن:

$$\frac{D}{S} = 1 + \frac{M}{S}$$

ومن هنا يمكن القول، إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الطلب المحلي يتوافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات، بمعنى عندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الإنتاج المحلي لما يمكن استيراده يمكن أن يزيد بأسرع من معدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات.

ثانيا: الأسعار

تعتبر أسعار السلع من أهم محددات حركة الواردات، وعلى نفس أساس النظرية الجزئية فإن الطلب بشكل عام هو العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، بالإضافة لأسعار السلع البديلة والمكملة ويمكن التعبير عن الأسعار بدالة الطلب على الواردات بأحد الشكلين:¹

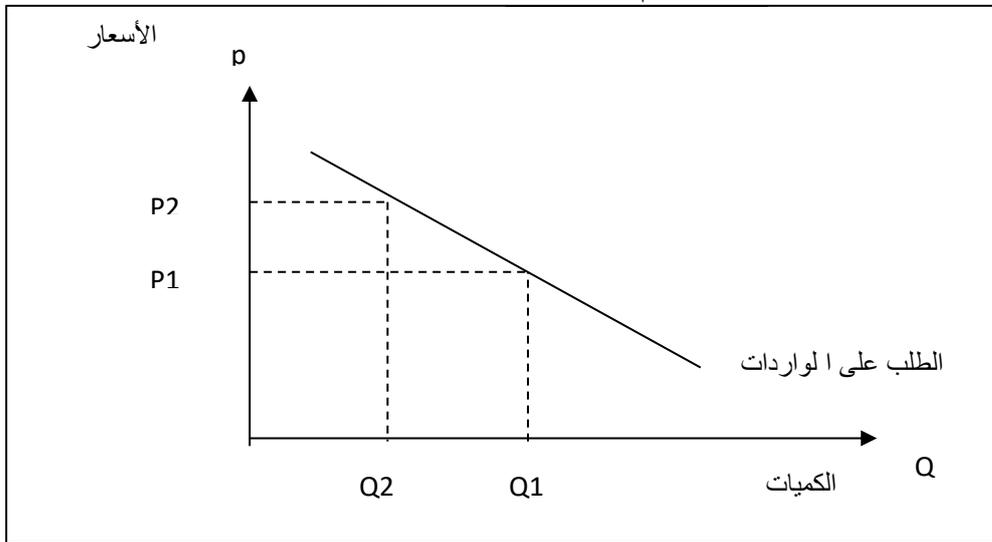
1. تكون الكمية المطلوبة من الواردات دالة لكل من أسعار الواردات، أسعار السلع البديلة المحلية بالإضافة إلى

الدخل

ففي هذه الحالة ارتفاع سعر الواردات يؤدي إلى انخفاض في الطلب عليها كما هو موضح في الشكل التالي ويكون ذلك راجع إلى ثلاث أسباب كما يلي:

- أ. أثر الإحلال في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات؛
- ب. أثر الدخل أي ارتفاع أسعار الواردات يقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الواردات؛
- ج. أثر الإنتاج حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يقود إلى انخفاض إجمالي الواردات.

الشكل رقم (2-03): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار



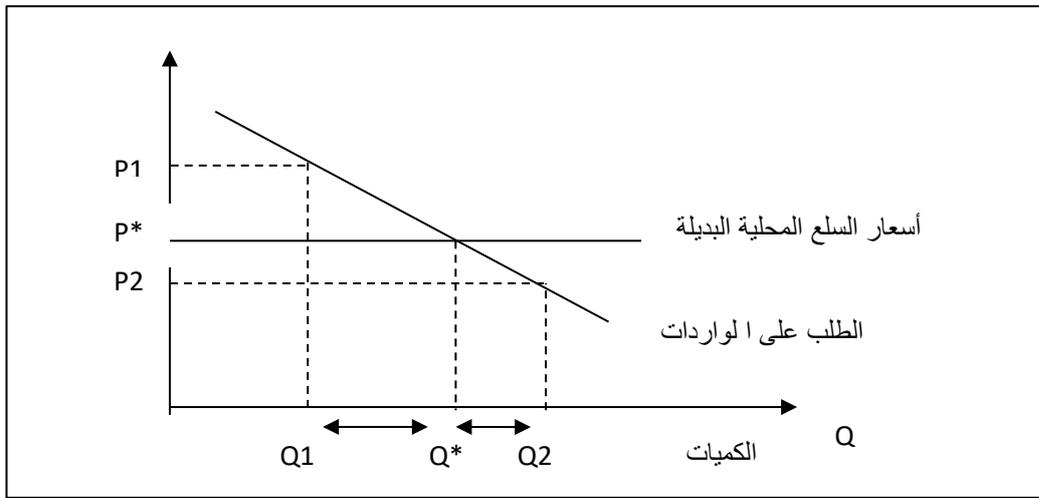
المصدر: إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 20.

¹ - إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 20.

2. الأسعار النسبية

هناك علاقة عكسية بين الأسعار النسبية للسلع والخدمات المستوردة،¹ حيث إذا ارتفعت أسعار السلع المستوردة من P^* إلى $P1$ مع ثبات الأسعار المحلية لبدائل الواردات، يرتفع السعر النسبي وتصبح أعلى نسبيا من بدائلها المحلية فيقل الطلب عليها وبذلك ينتقل الطلب من Q^* إلى $Q1$ (الشكل رقم 02-03) والعكس صحيح. أما إذا ارتفعت الأسعار المحلية لبدائل الواردات بمعدل أعلى من معدل ارتفاع أسعار السلع المستوردة ينخفض السعر النسبي ويزداد الطلب عليها².

الشكل رقم (2-04): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار النسبية.



المصدر: إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 21.

ثالثا: الصادرات

يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين: أولهما أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي على زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الجانب الآخر هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج مواد خام و سلع وسيطة قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، وبالتالي فإن زيادة الصادرات الصناعية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية.³

1 - أم الخير فرد، مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017/2016، ص 59.

2 - إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 20.

3 - محمد مدياني، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2009، ص 23.

رابعاً: احتياطي الصرف الأجنبي

تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياطي الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.¹

خامساً: تحرير التجارة

فيما يتصل بمفهوم تحرير التجارة، والذي اكتسب حديثاً اهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن لنا إلقاء الضوء بشكل مختصر حول أثرها على الواردات، ففي هذا الإطار يرى Dornbusch أن الأسعار المحلية للواردات ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجارية من خلال الصيغة التالية:²

$$P_d = E \cdot P_w (1+t)$$

حيث:

t: معدل الحماية الإسمي؛

P: مستوى الأسعار المحلية؛

P_w: مستوى الأسعار في العالم الخارجي؛

E: سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية،

وفي ظل ثبات الأسعار المحلية فإن من المتوقع أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي تدريجياً إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، الأمر الذي قد لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الواردات، وبالرغم من ذلك فإن الدول النامية التي غالباً ما تقاوم انخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهرياً إلى خفض تكاليف وارداتها أي انخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية، وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات.³

1 - المرجع سابق، ص 24.

2 - جار التب يبابو جار النبي، محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعاملات الآنية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 07، جامعة بخت الرضا، السودان، جوان 2013، ص 109.

3 - سمير بوعافية، دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 34.

سادسا: الذوق المحلي

يعتبر الذوق المحلي من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب المحلي للواردات، وتماثل وسائل الإعلام الخارجية دورا كبيرا في التأثير عليه، حيث يعتبر هذا العامل من بين أسباب تغير النمط الاستهلاكي لدى الدول النامية مما يؤدي إلى التأثير على حجم الواردات.¹

سابعا: سعر الصرف

إن المتفق عليه اقتصاديا أن احتياجات القطر الواحد من العالم الخارجي تتمثل في مجموعة السلع الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية، ولا يمكن الحصول على هذه السلع بالعملة المحلية مما يستدعي الأمر من الأفراد المحليين دفع قيمة المستحقات بالعملة الأجنبية، هذه الأخيرة يتحصلون عليها بمبادلة العملة المحلية التي يجوزتهم بالعملات الأجنبية وذلك في سوق الصرف، وهو ما يولد عرضا للعملة المحلية وطلبا على العملة الأجنبية.² ويمكن تلخيص ذلك من خلال الصيغة التالية:³

$$P_d = E \cdot p_w (1 + t)$$

حيث:

t: تمثل معدل الحماية الاسمي

Pd: تمثل مستوى الأسعار المحلية

Pw: تمثل مستوى الأسعار في العالم الخارجي

E: تمثل سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية.

نلاحظ من المعادلة التالية أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر عكسيا على الطلب على الواردات $M = Q(e)$ ، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات، ينخفض الطلب على الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي تنخفض القيمة الكلية للواردات. وعليه فإن القيمة الخارجية للعملة المحلية تؤثر تأثيرا عكسيا على السعر النسبي للواردات، بحيث إذا انخفضت القيمة الخارجية للعملة المحلية ينخفض سعر بدائل الواردات مقومة بالعملة الأجنبية ويرتفع بذلك السعر النسبي للواردات مما يقلل الطلب عليها $(\frac{p_m}{p'_m \times e})$ ، حيث يمثل Pm سعر

1 - كلثوم صافي، مرجع سابق، ص 71.

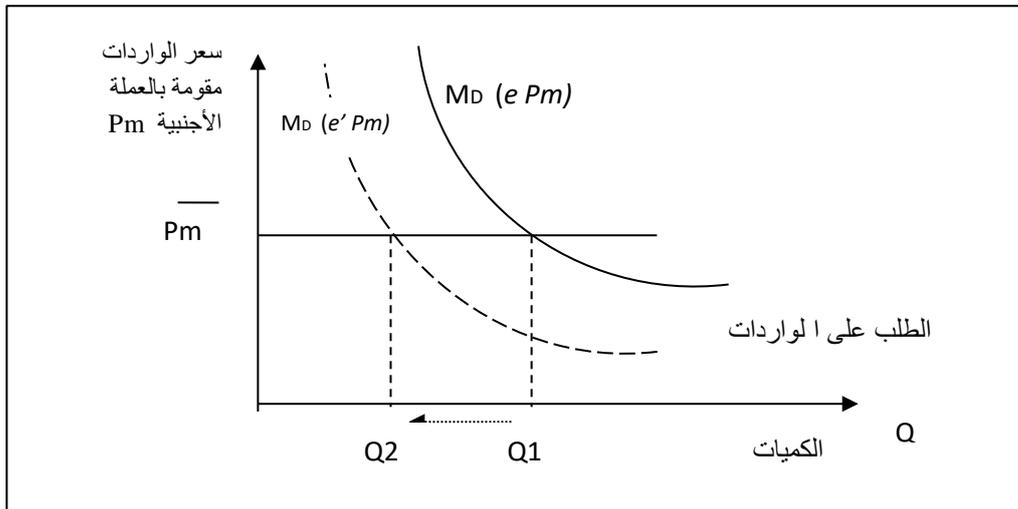
2 - سامي بن جدو، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011، ص 53.

3 - سمير بوعافية، مرجع سابق، ص 34.

الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، P^m هو السعر المحلي لبدائل الواردات بالعملة المحلية، e هو سعر الصرف، ومنه فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل الواردات أغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي مما يؤدي إلى تخفيض كمية الواردات كما موضح في الشكل التالي بانتقال منحنى الطلب على الواردات إلى اليسار، وانخفاض قيمة الواردات من $Q1$ إلى $Q2$ بعد عملية التخفيض.¹

و تتحقق عملية التخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية بعد توفر شرط مارشال- لينر المتمثل في أن تكون مجموع مروونات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات أكبر من الواحد $\sum x + \sum m > 1$ ، مما يؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري، وذلك مع بقاء أسعار الصادرات ثابتة مقدرة بالعملة المحلية، وأن تكون مرونة عرض الصادرات والواردات لا نهائية. 2011،

الشكل رقم (02-5): أثر انخفاض سعر الصرف على الطلب على الواردات



المصدر: إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 24.

¹ - إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 23.

خلاصة:

لقد استعرضنا في هذا الفصل كيف أن الدول بحاجة إلى القيام بالمعاملات التجارية كضرورة حتمية لا يمكن الاستمرار بدونها في إطار ما يعرف بالتجارة الخارجية، حيث تحظى بأهمية كبرى على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، وقد تبين أن قيام التجارة الخارجية لم يكف محظ الصدفة إنما وليد التراكم التاريخي للنظريات الكلاسيكية منها، النيوكلاسيكية والحديثة.

ولقياس التجارة الخارجية تقوم الدول بتسجيل مختلف التدفقات النقدية بين المقيمين وغير المقيمين في سجل يصطلح عليه بميزان المدفوعات، حيث تسعى الدول للحفاظ على توازن هذا الأخير وبالأخص في الميزان التجاري (أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات) ويتمثل في الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، إلا أن ذلك لا يمنع ظهور اختلافات مؤقتة أو هيكلية باختلاف أسبابها كتغير مستويات الأسعار المحلية، الركود الاقتصادي، تقلب سعر الصرف وغيرها، وعليه ظهرت عدة نظريات تنادي باتباع سياسة معينة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

بعد معالجة موضوع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات كأداة قياس لها، قمنا بدراسة الواردات والتي تعتبر جزء من التجارة الخارجية، فإعطاء هذه الأخيرة بصفة عامة والواردات بصفة خاصة مكانتهما ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي، وتعرف الواردات على أنها مجموع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن. وباعتبار أنها تسرب فإن الدول تعمل جاهدة على كبحها للتقليل من فاتورة الاستيراد، من خلال مجموعة أدوات أهمها: الضرائب، نظام الرقابة على الصرف، تراخيص الاستيراد ونظام الحصص.

في الأخير قمنا بدراسة العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للواردات المتمثلة في (التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، الميزات النسبية والتنافسية للدول، العادات والأنماط الشرائية)، تركيبها السلعية وهي (التنمية الاقتصادية، سياسة توزيع الدخل، التغيرات الديموغرافية، هيكل الحماية الجمركية والسياسات التجارية)، وحجم الطلب عليها والمتمثلة في (الدخل، الأسعار، الصادرات، احتياطي الصرف الأجنبي، تحرير التجارة، الذوق وسعر الصرف)، ويعد هذا الأخير (سعر الصرف) متغير أساسي يؤثر طرديا على كمية الواردات. وللتأكد من ذلك نقوم باختبار هذه النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف
الدينار الجزائري على الواردات

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنقوم بإعطاء لمحة عن تطور سعر الصرف في الجزائر، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق نظم لسعر الصرف في مراحل محددة بهدف حماية الاقتصاد الوطني وكبح تآكل العملة الصعبة ورؤوس الأموال وخلال ذلك شهدت العملة (الدينار الجزائري) تقلبات أمام العملات الأجنبية. ومنتقل بعد ذلك إلى دراسة سياسة الاستيراد في الجزائر، ثم تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)، بتتبع حجمها، تركيبها السلعية والجغرافية لها. ثم نقوم بتحليل تأثير سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات الجزائرية، ولتعزيز الدراسة التحليلية نستعين بنتائج الدراسات القياسية باستخدام نموذج ARDL وبرنامج Eviews.

ولمزيد من التوضيح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطور الواردات في الجزائر؛

المبحث الثالث: تأثير سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات؛

المبحث الرابع: قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الأول

تطور سعر الصرف في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على واقع سعر الصرف في الجزائر، بالتطرق إلى المراحل التي مرت بها أنظمة الصرف ثم دراسة تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر

عرف الدينار الجزائري عدة أنظمة تسعيرية مقابل العملات الأجنبية؛ نتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

أولاً: مرحلة النظام الثابت (1962-1987)

شهدت الجزائر تطوراً في أنظمة الصرف منذ الاستقلال؛ ويمكن ايجاز ذلك من خلال ما يلي:

1. مرحلة التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحددت نسبة صرفها وفقاً لنظام التسعير المسير بـ 0.18 غ (1 دج = 180 ملغ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم 64-111 المتعلق بنظام الصرف، وهذا الالتزام من الجزائر بصفتها عضو من هيئة بريتن وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969.¹

لتبقى العلاقة ثابتة عند 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي حتى سنة 1973، أين ظهر عدم قدرة الدينار على عكس واقع اقتصادي مزدهر، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي الدينار ظاهرياً محافظاً على قيمته، هذا جعل سعر صرف الدينار يتميز في هذه المرحلة بالاستقرار، لأن قيمته كانت ثابتة ومغالى فيها وتحدد بطريقة إدارية دون الرجوع إلى العوامل الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، حيث بلغ 4.91 دج لكل دولار أمريكي سنة 1974 مقابل 4.48 دج و3.96 دج سنتي 1972 و1973 ويمكن حصر الأسباب الرئيسية التي ساعدت على استقرار سعر الصرف عند هذا المستوى فيما يلي:²

¹ - عبد الجليل هداجي، تأثير سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2012، ص 104.

² - عبد الحق بوعتروس وملاك قارة، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2007، ص 212.

أ. نظام الحصص الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية وإخضاع هذه العمليات لتراخيص مسبقة؛

ب. احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة؛

ج. إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الخارج لتوسيع المبادلات التجارية الرسمية.

2. التثبيت بالنسبة لسلة من العملات

خلال هذه الفترة تم تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع سلة من العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة، وذلك حسب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم يتم حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار، وبعد ذلك يتم حساب سعر الصرف لكلتا العملتين وحسب وزن كل عملة في السلة، ثم يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي.¹

3. مجالس العملة

تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994، والتي تضم ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر ويتم تحديد سعر صرف الدينار عن طريق المناقصة عند أقل عرض.²

ثانيا: مرحلة التسيير الديناميكي (1988-1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 (المصدر الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية. وأعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993 وبداية 1994، على أن تتم بشكل تدريجي واحترازي. وفي هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي بغية ايصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني

¹ - سهيلة مواكبي، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2014، ص 119.

² - حياة مراكشي وحكيم ملباني، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية - دراسة التجريبية التركيبية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد التاسع، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مارس 2019، ص 181.

على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة التي تم اتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب.¹

1. التخفيض التدريجي

قامت هذه المرحلة بتطبيق انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، منذ نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تحقيق التوازن ما بين الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وما يتوفر من عملة أجنبية، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار للدولار الأمريكي في نهاية مارس 1991، وابتداء من نوفمبر 1990 كان 1 دولار يساوي 12.11 دج وهو تسريع في عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات وذلك طبقا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بهدف استقرار سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، من أجل تحقيق استقرار لسعر صرف الدينار الجزائري وتقريبه من قيمته الحقيقية.²

2. التخفيض الصريح

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أبريل 1994 بتخفيض بنسبة 40.17%، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.³

وتعتبر هذه التخفيضات بمثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة أن السوق يتحكم في تحديد قيمة الدينار الجزائري.

1 - عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص73.

2 - يسين سي لاخضر غربي، علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019/2018، ص 172.

3 - أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية -آفاق ما بعد 2017، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، أبريل 2017، ص259.

ثالثا: مرحلة التعويم المدار من سنة 1994 إلى يومنا هذا (2019)

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف (خاصة ما بين 1995-1998) والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ويمكن جمع هذه الإجراءات في التالي:

1. إن عملية الانتقال إلى التعويم كانت مسبقة بأول إجراء وهو الانتقال التدريجي للتعويم المدار، من خلال تعويض نظام سلة العملات بنظام جلسات التثبيت، الذي شمل الفترة من 01 أكتوبر 1994 إلى غاية 31 ديسمبر 1995، وهو يضم ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية، 74 ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة الأجنبية، (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر؛¹

إضافة إلى: ²

2. إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من جانفي 1996، وذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم العملة؛

3. رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية؛

4. تم العمل فعليا سنة 1994 بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي شرع فيها منذ سنة 1991، لأنه تم فعليا تحرير عملات الدفع على الاستيرادات انطلاقا من هذه السنة؛

5. تم البدء في التحويلات الجارية للدينار فيما يخص الخدمات انطلاقا من جوان 1995، حيث تم ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج، وهذا في حدود مبلغ أو سقف سنوي؛

6. السماح بإنشاء مكاتب الصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996؛

7. ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997، وتم التطبيق الفعلي لهذا الحق منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وهذا في حدود سقف سنوي؛

¹ - راضية رنان، استراتيجية إدارة سياسة سعر الصرف في البلدان النامية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الدولية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2017، ص ص: 150-151.

² - زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2012/2013، ص 110.

8. تبنى الجزائر منذ سبتمبر 1997 نصوص المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي، إذ يعني هذا قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية؛

9. تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ويساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاثة فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الفرنك يصل إلى 14 دج في السوق السوداء، وهو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999.

كما عرف سعر الصرف في الجزائر استقرارا كبيرا خاصة بعد سنة 2000 وذلك نظرا للفوائض المالية التي أصبح يحوزها البنك المركزي جراء ارتفاع أسعار المحروقات، حيث أن هذه الفوائض أعطت للبنك المركزي أريحية في تسيير سعر الصرف.¹

رغم دخول الاورو إلى حيز المعاملات منذ جانفي 2002 الذي كان يمكن أن يضر باتجاه التقارب بين السعرين، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازية ضخوا أموالهم في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة، وهذه العملية سمحت بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الأجنبية إلى الدائرة المصرفية في ظرف قياسي لغرض تحويلها إلى الاورو وهذا ما عزز الاحتياطي الرسمي، لكن ذلك قد لا يدوم طويلا بسبب احتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم لاستخدامها لأغراض مختلفة، وهذا ما جعل السوق الموازية لم يتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام الاورو، إضافة إلى الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 وجانفي 2003 الذي ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي بين السعرين.²

منذ 2005، بدأت الجزائر في تنويع العملات ما أدى إلى التصدي لتقلبات سعر الصرف بين الأورو والدولار، حيث أن بنك الجزائر اتخذ سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية كما قام البنك بتثبيت سعر الصرف في السداسي الثاني من سنة 2008 في ظرف شهدت فيه أكبر اقتصاديات الدول تقلبات جد هامة في عملاتها المحلية.³

1 - وليد بشيشي، دراسة قياسية لأثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 28.

2 - سعيدة شطباني، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

3 - فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 99.

وعلى الرغم من التقلبات الحادة في الأورو والدولار الأمريكي التي شهدتها سنة 2011، فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري في سوق الصرف بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف وبقائه في حدود المستوى التوازني.¹

ومنذ منتصف سنة 2014 حدث انخفاض كبير في سعر البترول مما أدى إلى تخفيض صرف الدينار مقابل الدولار، ويرجع هذا التخفيض إلى اعتماد الدولة سياسة تخفيض الدينار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات حتى تتمكن الدولة من تخفيض قيمة العجز والوفاء بالأجور، رغم أن سعر صرف الدولار انخفض مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلا أن اعتماد الجزائر على مورد البترول كمورد وحيد أثر بدرجة كبيرة على استقرار سعر الصرف في الجزائر.²

المطلب الثاني: سوق الصرف الموازية في الجزائر

تشهد الجزائر وجود سوقين للنقد الأجنبي، الأول سوق رسمي منظم خاضع لرقابة بنك الجزائر والثاني غير رسمي يطلق عليه اسم السوق الموازية. وهو ما سنناقشه في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم سوق الصرف الموازية

وهو السوق الذي يتم فيه تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات، يتميز بسعر غير مفروض ويتحدد بحرية.³

والسوق الموازي هو سوق غير رسمي أين يمكن لعارضوا العملة الأجنبية أن يلبوا احتياجات من لا يمكنهم الحصول على ما يريدون لدى المصادر الرسمية، كما يعبر عن النسبة التي يفوق فيها سعر الصرف في السوق الموازية عن السوق الرسمية.⁴

¹ - خديجة تواتي، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري (1980-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2014، ص 74.

² - وليد بشيشي، مرجع سابق، ص 28.

³ - حياة مراكشي وحكيم ملياني، مرجع سابق، ص 169.

⁴ - Matallah Sihem, Bounoua Chaib, black market exchange rate, trade and the links with economic growth: empirical evidence from the north African countries, revue Maghrébine d'économie et management, n° 01, université Aboubekr Belkaid, Tlemcen, mai 2015, p: 36-37.

يطلق على السوق الموازية السوق غير الرسمي أو الحر، وهو سوق أين يتم التفاوض فيه بشأن العملات الأجنبية وفقا للعرض والطلب، لأنه لا يخضع تحت رقابة السلطات النقدية، ويعكس السوق الرسمي، السوق الموازي مربوط إلى عملة واحدة هي الفرنك الفرنسي ومنذ أبريل 2002 حلت العملة الأوروبية الأورو محل الفرنك.¹

لقد أصبحت السوق الموازية للعملات الصعبة واقعا معيشيا للكثير من دول العالم، حيث تمثل سوق الصرف الموازي الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط، بل حتى المؤسسات والبنوك تشكل أطرافا فاعلة فيه.²

ثانيا: أسباب ظهور وتوسع سوق الصرف الموازية في الجزائر

ظهرت سوق الصرف الموازية في الجزائر مع بداية تدهور سعر صرف الدينار الجزائري لأسباب عديدة، وانتشر بعدها التعامل فيها لعدة أسباب، وهو ما سنعالجه خلال هذا العنصر.

1. أسباب ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر

إن من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور سعر الصرف الموازي هي قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في سوق موازية بدلا من السوق الرسمية. ويرجع سبب هذه الندرة إلى:³

- أ. ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة؛
- ب. تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية؛
- ج. تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوعة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف؛
- د. سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الحكومة الجزائرية لعدة عقود.

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 154.

² - حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2014/2013، ص 106.

³ - علي عزوز، نحو مقارنة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، جوان 2015، ص: 14-15.

2. أسباب توسع السوق الموازية في الجزائر

من بين أهم أسباب توسع سوق الصرف الموازية في الجزائر¹:

- أ. ضعف الجهاز المصرفي الجزائري، إذ تعاني الجزائر من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه، فهذا الضعف قد سجل تطورا مذهلا في الانتقال من المظهر الرسمي إلى المظهر غير الرسمي، ما نتج عنه مجموعة من الآثار مست بشكل كبير الأسعار بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور سوق موازية للصرف لتجارة العملات بدلا من السوق الرسمي؛
- ب. جملة الإجراءات التي كانت خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي وكذا السماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل على مستوى البنوك التجارية، فهذه العوامل أدت إلى ظهور سوق موازية للصرف آثار السوق الموازية؛
- ج. ضعف ومحدودية حق الصرف المتنقل به قانونا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة؛
- د. تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية؛
- هـ. فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية؛
- و. تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف؛

إضافة إلى:²

- ز. الأزمة البترولية لسنة 1986 وما انجر عنها من تخفيض الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على الثروة البترولية، وزيادة في المقابل قيمة الواردات؛
- ح. زيادة الطلب على العملة الصعبة خاصة في المناسبات الوطنية والأعياد الدينية كأعياد نهاية السنة، الحج والعمرة... الخ. فهذه الزيادة توافقها قلة العرض بالتالي الطلب على العملة الصعبة يرتفع.

إلا أن غياب الإرادة السياسية يبقى أهم سبب في تفشي هذه الظاهرة وتوسعها.

¹ - عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011، ص: 162-163.

² - سلمى دوحة ورقية حساني، دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الوادي، الوادي، أوث 2015، ص: 175-176.

ثالثا: آثار السوق الموازية

إن وجود سعرين لصرف العملة، أحدهما رسمي والآخر موازي لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني نذكر منها:¹

1. كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تنشط في السوق السوداء، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازية؛
2. تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازية بدل السوق الرسمية بسبب فارق السعر؛
3. هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازية وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع؛
4. عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، ويعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وبالنسبة لخزينة الدولة.

رابعا: الحلول المتخذة للقضاء على سوق الصرف الموازية

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير لمعالجة مشكلة أسواق الصرف الموازية أهمها:²

1. عام 1995 تم إقرار التشريعات الخاصة بإنشاء مكاتب الصرف وشروط الترخيص لها وهامش الربح الذي تحصل عليه من معاملاتها والذي حدد ب 1%؛
2. عام 2005 تضمن قانون المالية مجموعة من الإجراءات الهادفة لمحاربة أسواق الصرف الموازية وهي:
 - أ. رفع رأسمال تأسيس شركات الاستيراد إلى 20 مليار دينار جزائري، وقد سمح هذا الاجراء باختفاء العديد من هذه الشركات التي كانت موجودة سابقا، وهو ما يفترض أن يخفف من الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية؛
 - ب. إلزامية توطين المعاملات والصفقات التجارية لدى البنوك ومنع قيامها خارج القنوات البنكية الرسمية؛

¹ - محمد راتول، مداخلة بعنوان تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وآفاق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 348.

² - عبد الحميد مرغيت، أسواق الصرف الموازية في الجزائر: أسبابها، آثارها وسبل مكافحتها، شوهد بتاريخ 2019/12/16، متوفر على الرابط:

- ج. منع استيراد السيارات المستعملة والأقل من ثلاث سنوات، من أجل خفض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.
- د. عام 2011 اتخذت الحكومة قرار بالقمع المباشر لجميع الأسواق الموازية لأن القانون لا يسمح بوجودها؛
- هـ. عام 2015 لجأت الحكومة إلى استخدام القوة العمومية لفض أسواق الصرف الموازية مثل ما حصل بأكبر سوق صرف موازي بالجزائر وهو ما يعرف بسوق السكوار يوم 11 أبريل 2015؛
- و. عام 2016 أكد محافظ بنك الجزائر محمد لكصاوي أن مجلس النقد والقرض قد أنهى في مارس 2016 تنظيما جديدا حول شروط فتح مكاتب الصرف تضمن رفع هامش الربح لجعل نشاطها أكبر جاذبية، كما أكد المحافظ على أن البنك يعمل على تحديد كفاءات رفع سقف منحة السفر للسياحة أو الدراسة أو العلاج بالخارج للأسر نظرا لأن السقف متواضع جدا بشكل لا يؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية في ميزان المدفوعات.

إلا أن هذه الإجراءات لم تفلح في مكافحة أسواق الصرف الموازية، إذ لا يزال التعامل فيها جاريا، ذلك أنه وحسب بعض الباحثين فإن هذه التدابير المتخذة من طرف السلطات الجزائرية حاولت معالجة أعراض الظاهرة ولم تهتم بمعالجة الأصل، وعليه للقضاء على سوق الصرف الموازية وجب اتخاذ الإجراءات التالية:¹

- أ. قابلية تحويل العملة: وتندرج تحت الشروط التالية:
- ب. يجب على البلد أن يمتلك حجما هاما من الاحتياطات؛
- ج. ضمان قابلية تحويل العملة ويقصد بها حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود، وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حرية عملته في سوق الصرف بكل حرية؛
- د. فتح مكاتب الصيرفة: مثلما هو معمول به في العديد من الدول العربية وذلك من اجل التخلص نهائيا من الاحتكار والمضاربة؛
- هـ. ترسيم تبديل العملات الأجنبية يسمح بالقضاء على العملة المزورة وتمكين الدولة من عائدات مالية هامة ومساعدة المواطن على اقتناء العملة الصعبة بأسعار معقولة، ومنه تقريب السعر بين البنوك ومكاتب الصيرفة.

¹ - حورية بورعدة، مرجع سابق، ص ص: 156-157.

المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

شهد الدينار الجزائري تقلبات خلال الفترة (2000-2019)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

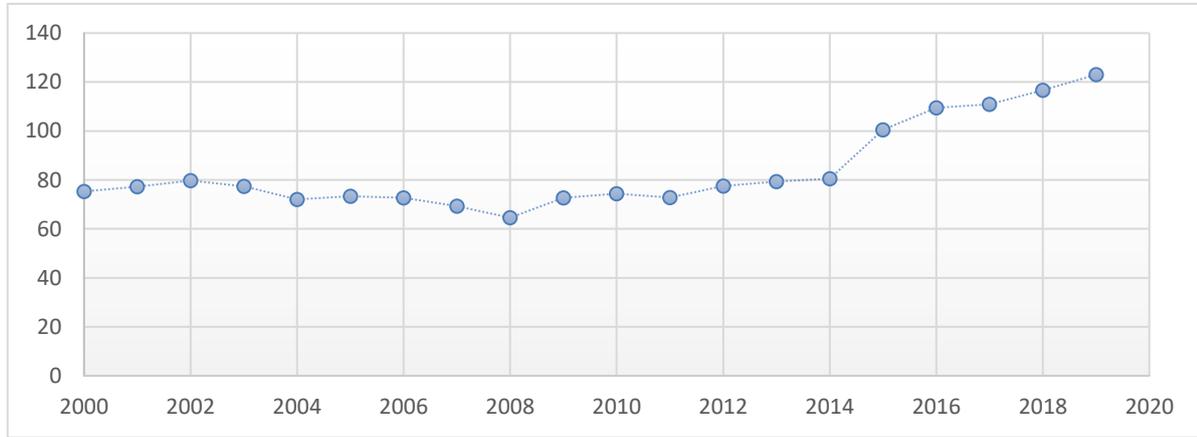
الجدول رقم (01-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	72.65	64.57	69.37	72.65	73.36	72.07	77.39	79.68	77.22	75.26
السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	123	116.62	110.96	109.47	100.46	80.56	79.38	77.55	72.85	74.4

المصدر: صندوق النقد الدولي (2000-2004)، بنك الجزائر (2005-2019).

ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (01-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01-3).

يتضح من الشكل أعلاه أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2019) عرف اتجاه تصاعدي وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

حيث قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2002) بنسبة 5% لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ومنه تقليل نمو الكتلة المالية المتداولة في السوق الموازية، ثم ارتفع خلال الفترة (2003-2008) نتيجة تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات القيادية بسبب انتعاش أسعار النفط، باستثناء سنة 2005 الذي سجل فيها انخفاضا بنسبة 1.8%، ليشهد بعدها تخفيضا سنتي 2009 و2010 بنسبة 12.5% و2.4% كإجراء لحماية الاقتصاد الجزائري من آثار أزمة الرهن العقاري.

وسجل سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا مؤقتا سنة 2011 بسعر متوسط 72.85 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2018)، حيث عرف تدهورا بحوالي 20% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيللة الصادرات المتأتية من المحروقات والمقومة بالدولار الأمريكي ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري عند تحويلها للدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسبة العجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، ليواصل تراجع سنة 2016 بنسبة 9.5% لاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاوله من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، وبنسبة 1.4% سنة 2017 وذلك لامتناع السيولة الضخمة في السوق الموازية، ثم بنسبة 5.1% سنة 2018 نتيجة اللجوء للتمويل غير التقليدي، أين تم طباعة 5000 مليار دينار جزائري حسب محافظ بنك الجزائر دون مقابل إنتاجي، وهو ما ساهم في تدهور قيمة العملة المحلية ليتراجع سنة 2019 بنسبة 5.5% ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسبب عدم الاستقرار السياسي، ما أعطى مؤشرا من الناحية الاقتصادية على وجود مخاوف على من يكتنزون أموالهم نقدا وهو ما جعلهم يستبدلوها بالعملة الصعبة والذهب.

وقد اختلف الخبراء الاقتصاديون في تفسير هذا التدهور؛ فمنهم من يسميه "انخفاضا" ويرجعه لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ويعززون حججهم بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 والأزمة النفطية سنة 2014 وعدم وجود الاستقرار السياسي سنة 2019.

- حيث تراجع سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار بنسبة 12.5% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة انهيار أسعار النفط بنسبة 35.3%، ليشهد بعدها تحسن سنة 2011 بسعر متوسط 72.85 دينار للدولار الأمريكي الواحد كرد فعل لتعافي الاقتصاد من الأزمة المالية وعودة ارتفاع أسعار النفط؛
- تدهور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 24.7% على إثر انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 بنسبة 48.6% وواصل تراجع لاستمرار انخفاض أسعار النفط؛
- تراجع سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية بسبب عدم الاستقرار السياسي وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية.

ومنهم من يسميه "تخفيضا" ويرجعه إلى تدخل السلطات النقدية بهدف:

- تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ومنه امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية حيث وحسب آخر الإحصائيات فإن 40% من الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد موازي؛
- حماية الاقتصاد الجزائري بكبح الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية التي انخفضت أسعارها في السوق الدولية؛
- رفع حصة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار خاصة في فترات انهيار أسعار النفط؛
- الحد من عجز الميزان التجاري.

بينما يفسرون الارتفاع الذي شهده الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال السنوات 2003، 2005، 2007 و2011 على أنه حالة ارتفاع مؤقتة تعزى إلى الاستقرار النسبي الذي عرفه الطلب على العملة الأجنبية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا الخروج بنتيجة أن هناك فترات يكون فيها انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي كرد فعل لانهيار أو حتى انخفاض في أسعار النفط، فالجزائر متصلة بالعالم الخارجي وطبيعي هو التأثير بالصددمات الخارجية ومنه انخفاض سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي وبقية العملات الأجنبية (خاصة في ظل الاعتماد الشبه كلي لاقتصاد الجزائر على المحروقات)، وهناك فترات أخرى يتدخل فيها بنك الجزائر لتخفيض الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية حسب الظروف الاقتصادية، وهو ما يثبت أن نظام سعر الصرف الذي تتبعه الجزائر هو نظام التعويم المدار.

المبحث الثاني

تطور الواردات في الجزائر

تشكل الواردات الجزائرية مصدرا مهما للمعلومة للخبراء الاقتصاديين، كونها من المتغيرات المعبرة عن ارتباط الاقتصاد بالعالم الخارجي، وعليه سنخصص هذا المبحث لمعرفة تشكيلة هذه الواردات وتوزيعها الجغرافي وقبل ذلك نتطرق إلى تطور سياسة الاستيراد في الجزائر.

المطلب الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر

عرف قطاع التجارة الخارجية عدة تعديلات في سياسة الاستيراد، وذلك بدءا من فترة الرقابة، ثم احتكار الدولة لها وانتهاء بتحريرها.

أولا: المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة (1962-1969)

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، وتعتبر مرحلة الرقابة كمرحلة أولى لتدخل الدولة في التجارة الخارجية خاصة من جانب الواردات وهي قوانين مستمدة من القوانين التشريعية الأولى غداة الاستقلال كميثاق طرابلس سنة 1962 الذي اقترح تأميم التجارة الخارجية، بمعنى تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمؤسسات الحكومية، ويسمح هذا التنظيم للدولة بفرض الرقابة الفعلية على الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وزيادة الأرباح على الاستثمارات خاصة في القطاعات المنتجة. كما جاء ميثاق الجزائر سنة 1964 والذي أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات النظام الاشتراكي في التجارة الخارجية، بالتركيز على تأميمها كتحديد طبيعة السلع التي تكون الجزائر في حاجة إلى استيرادها.¹

¹ - ليندة بلقاسم، مرجع سابق، ص: 101-102.

ومن أجل تحقيق هذه الرقابة اتخذت الجزائر مجموعة من الآليات والإجراءات الخارجية وتمثلت في:¹

1. الرسوم الجمركية

صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريف جمركية سنة 1963، حيث ميزت بين رسوم جمركية حسب تصنيف المنتجات، حيث تم تحديد تعريف 10% لسلع التجهيز والمواد الأولية، وتعريف في حدود 5% إلى 20% للمنتجات نصف المصنعة، وتعريف من 15% إلى 20% للمنتجات تامة الصنع، ورسوم جمركية حسب مصدرها الجغرافي حيث فرضت تعريف منخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من القرض الفرنسي الممنوح آنذاك، تعريف جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، وتعريف جمركية عادية لبقية دول العالم.

أما التعريف الجمركية لسنة 1968 تميزت بتعريف جمركية تفضليه حسب المناطق الجغرافية خضعت لها المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي بما في ذلك فرنسا، وتعريف جمركية حسب أصناف السلع المستوردة، إعفاء شبه تام على وسائل التجهيز، المواد الخام معفاة، المواد شبه الخام نسب منخفضة بالنسبة للمواد الأساسية، ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية، كما فرض معدل منخفض على السلع الضرورية، والسلع ضرورية من الدرجة الثانية، في حين تخضع السلع الكمالية لمعدل الحظر من 100% إلى 150%.

2. نظام حصص الاستيراد وتحديد حجم الواردات

وقد طبق هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 1963/05/25، وفحوى هذه الأداة هو تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقا، مع إمكانية تحديد الناحية والمنطقة الجغرافية مصدر الاستيراد، ويعتبر تحديد حجم الواردات شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد ولكن بصفة محدودة من منطلق أن نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع، فيما تبقى باقي السلع غير الواردة في إطار نظام الحصص خاضعة لحرية الاستيراد.²

¹ - سمية بونوة ومنير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2018، ص: 124-125.

² - فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 91.

إن تطبيق الإجراءات على السلع التي تكون خاضعة لنظام الحصص تفرض جملة من الأهداف يمكن ذكرها كالآتي:¹

- أ. إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛
 - ب. التقليل من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة؛
 - ج. حماية الإنتاج الوطني؛
 - د. تحسين وضع الميزان التجاري في ظل احتياجات صرف قليلة.
3. التجمعات المهنية للشراء

وتضم ممثلين عن الدولة يتواجدون على مستوى المجالس الإدارية للتجمعات بالإضافة إلى المستوردين الخواص، وأنشئت بمقتضى المرسوم المحدد للنظام الأساسي للتجمعات المهنية للشراء وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الخواص والدولة بأغلبية عمومية. وتهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض التالية:²

- أ. تنفيذ برامج استيراد سنوية للمنتجات؛
- ب. تسويق هذه المنتجات بين المتعاملين وذلك حسب حصته التي تقدمها له وزارة التجارة؛
- ج. تنظيم وتكوين مخزون للمنتجات بعد موافقة وزارة التجارة.

ثانيا: المرحلة الثانية: مرحلة احتكار الدولة (1970-1989)

بدأ هذا النظام في السبعينات حيث كان احتكار التجارة الخارجية بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة أين استخدمت هذه الأخيرة مجموعة من الوسائل التي تمثلت في منح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية، والرخص الاجمالية للاستيراد (التي تم استبدالها فيما بعد بميزانية العملة الصعبة)، والهدف من ذلك هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تسير سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، حيث كأغلب الاقتصاديات النامية المستقلة اتبعت الجزائر سياسة تنموية لجأت من خلالها إلى فرض مجموعة من التدابير والإجراءات الرقابية على حركة السلع والخدمات من وإلى الجزائر كالرفع من التعريفات الجمركية ووضع نظام الحصص وغيرها من الإجراءات أريدت من خلالها الجزائر التحكم في ثرواتها وتوجيهها للتنمية الوطنية.³

1 - ليندة بلقاسم، مرجع سابق، ص 105.

2 - عباش درار وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

3 - أمين تمار، مرجع سابق، ص: 161-162.

حيث اتجهت الدولة نحو تطبيق الاحتكار بصدور القانون 78/02 المؤرخ في 11 فيفري 1978، والذي ينص على خضوع المؤسسات العمومية المكلفة بتطبيق احتكار التجارة الخارجية إلى الواجبات التالية:¹

1. تلبية احتياجات الأعوان الاقتصاديون والاقتصاد الوطني بصفة عامة؛
2. الأخذ في عين الاعتبار القدرات الوطنية للإنتاج في تلبية هدف الحاجيات قبل اللجوء إلى الاستيراد؛
3. أولوية التعامل في الاستيراد والشروط المتساوية مع الدول التي تربطها اتفاقيات تجارية مع الجزائر؛
4. احترام الهوامش التجارية والأسعار المحددة من الحكومة؛
5. التطبيق الفعلي للإجراءات وطرق المراقبة من مصالح الدولة لتجسيد سياسة الاحتكار على أرض الواقع؛
6. البحث عن قروض بشروط ملائمة لتمويل الاستيراد والتصدير، ويجب أن تتم في إطار البرنامج السنوي العام للاستيراد المحدد من الحكومة فيما يخص الواردات كانت تحت إجراء التراخيص العامة للاستيراد المحدد من طرف الحكومة مع مراعاة التوازنات المالية، وتمنح هذه التراخيص المؤسسات العمومية ما يمكن إعطاءها للمؤسسات الأجنبية التي تربطها صفقة تجارية مع الحكومة الجزائرية أو هيئة حكومية، وتمنح كذلك للأشخاص المعنويين إذا تعلق الأمر باستيراد مواد موجهة للإنتاج الوطني.

ولقد نتج عن هذه الرخصة الاحادية للاستيراد عدة مشاكل نذكر منها:²

1. استيراد المواد بصفة غير منطقية تفاديا للنقص لكن في الحقيقة أدى هذا إلى تبذير الموارد الأولية من طرف بعض المؤسسات العمومية كإعادة بيعها في السوق؛
2. الفرق الشاسع الموجود بين الفاتورة والاحتياجات الحقيقية مما أدى إلى تعطيل عدة مشاريع وارتفاع الأسعار دون أن ننسى سوء التخطيط والبرمجة.

ثالثا: المرحلة الثالثة: مرحلة التحرير منذ 1990

بعد الأزمة البترولية التي عرفت الأسواق العالمية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول؛ وتدهور قيمة الدولار الأمريكي؛ وأيضا زيادة عبء المديونية الخارجية؛ وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، بحيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي، لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد سنة 1986 بفترتين:

¹ - حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي - المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2012، ص 90.

² - حفيظة شيخي، مرجع سابق، ص 90.

1. فترة التحرير المقيد قبل 1994

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 37-91 المؤرخ في فبراير 1991 والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط تهدف إلى الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة. فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراءات غير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عمدت هذه الأخيرة إلى ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمات الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، حيث كان الهدف منها حماية المنتج الوطني.¹

ونظرا لندرة الموارد من العملات الأجنبية في هذه المرحلة، قامت السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، وتم انشاء لجنة AD - HOC (متابعة عمليات التجارة الخارجية) أين ميزت بين السلع الاستراتيجية "سلع ذات أولوية"، من بينها المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومواد البناء واللوازم المدرسية، أما السلع المتعلقة بالإنتاج والاستثمار فاعتبرتها "سلع ذات أولوية ثانية"، في حين اعتبرت السلع الممنوعة من الاستيراد سلعاً محظورة وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية.²

2. مرحلة التحرير الجزئي (1992-1994)

تميزت المرحلة السابقة باقتصاد التجارة الخارجية على فئة معينة (الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة)، واستخدام قائمة من المحظورات من قبل الوزارة، وضرورة توفير رصيد من العملة الصعبة، وجاءت هذه المرحلة لتخطي هذه النقاط المذكورة، وذلك بسماع لكل متعامل طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم في الجزائر دون شرط أو قيد (باستثناء شرط التوطين البنكي).³

3. مرحلة التحرير التام ما بعد 1994

تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أبريل 1994 وذلك على مراحل ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60%

¹ - دليلة طالب، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، جوان 2018، ص 237.

² - قادة أقاسم وسمية كبير، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 12.

³ - يحي حويلة ومرهم سحنون، سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 41.

إلى 50% سنة 1996، وفي جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45% وقد تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة فقط وتم إلغائها منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية وبعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات (أصبحت منذ سنة 2002 5% بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز، 15% بالنسبة للمواد الوسيطة و 30% بالنسبة للمواد الاستهلاكية النهائية)¹.

وتم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفات جمركية تشمل التعريفات العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنع الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، تحدد نسبتها كما يلي:²

أ. الاعفاء الخاص بالحبوب وبعض المنتوجات الصيدلانية؛

ب. معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز؛

ج. معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطة؛

د. معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه التعريفات، كونها تعريفات معاقبة للإنتاج الوطني عوض حمايته تم تعديل الأمر بموجب المرسوم 02/02 بتاريخ 25 فيفري 2002، حيث تم تخفيض الحقوق الجمركية ومست 264 وضعية، كما تم تخفيض المعدل المفروض على المنتجات النصف المصنعة كوسيط في الفروع الصناعية إلى 5%.

المطلب الثاني: تطور حجم الواردات الجزائرية

يمثل الجدول التالي تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

1 - تمار أمين، مرجع سابق، ص: 164-165.

2 - مديحة بن زكري بن علو وشيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري - التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2019، 390.

الجدول رقم (02-3): تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

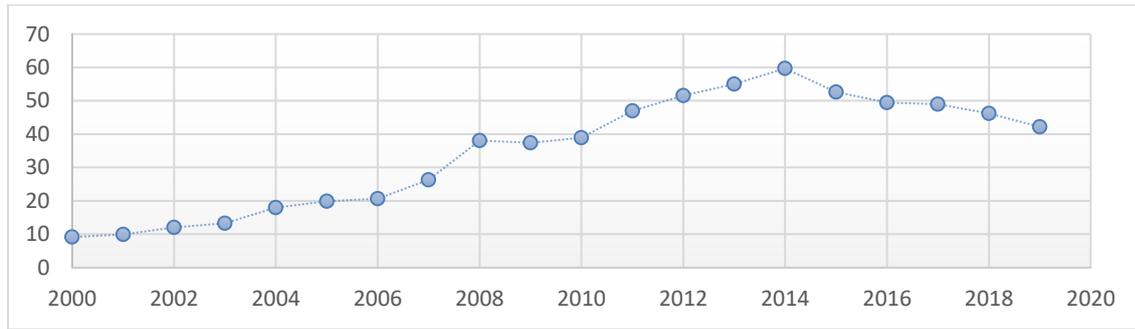
الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9.17	9.9	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	38.89	46.93	51.57	54.99	59.67	52.65	49.44	48.98	46.19	42.94

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2000-2002)، تقارير بنك الجزائر (2003-2018).

ويمكن توضيح تطور الواردات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-3): تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03).

يوضح الشكل أعلاه المسار المتزايد لحجم الواردات خلال الفترة (2000-2014) باستثناء سنة 2009، وتراجع مستمر خلال الفترة (2014-2019) وعليه يمكن تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة بناء على هاتين المرحلتين:

المرحلة الأولى (2000-2014): نلاحظ ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة لحصيلة الواردات، حيث تميزت الفترة (2000-2004) والتي تزامنت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي بنمو متزايد للواردات حيث تضاعفت الحصيلة مرتين تقريبا نهاية سنة 2004 (17.95 مليار دولار أمريكي) مقارنة بسنة 2000 (9.17 مليار دولار أمريكي) (2004-2001) ويرجع ذلك إلى نتائج تنفيذ البرنامج الرباعي ما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهو ما صاحبه ارتفاع في قيمة الواردات، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية ذات الجودة والسعر التنافسي مقارنة بالأسعار المحلية المرتفعة.

في حين تميزت الفترة (2005-2008) بنمو متسارع للواردات وتزامنت هذه الفترة مع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) والذي كان من مضامينه زيادة النفقات في ميدان التجهيز، وعليه سجلت الواردات من التجهيزات الصناعية ارتفاعا محسوسا سنة 2008 بقيمة 4.559 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2007، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام اليورو وهو ما يضاف إلى ذلك الارتفاع الكبير في أسعار المواد الرئيسية في الأسواق الدولية سنة 2008 (أين ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130%، وأسعار الذرة بنسبة 31% وأسعار الصويا بنسبة 87%)، وباعتبار الجزائر من أكبر المستوردين للقمح فقد تحملت تكاليف إضافية جراء هذه الأزمة الغذائية، وعلى إثر ذلك سجلت قيمة الواردات أعلى مستوى لها سنة 2008 بحصيلة قدرها 38.07 مليار دولار أمريكي والتي تضاعف فيها حجم الواردات بأربع مرات مقارنة بسنة 2000 وبنمو قدره 44.5% مقارنة بسنة 2007، وذلك قبل أن تسجل تراجعا طفيفا سنة 2009 بنسبة 2% على إثر تخفيض بنك الجزائر لسعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما انجر عنه من ارتفاع في أسعار المنتجات الأساسية والتهاب أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط بنسبة 35%، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الصادرات اللازمة لتغطية حصيلة الواردات.

وقد شهدت الواردات خلال الفترة (2010-2014) والذي جاء بالتزامن مع برنامج التنمية الخماسي تطورا كبيرا ويعزى ذلك للعديد من الأسباب أهمها؛ ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تقوم الجزائر باستيرادها أهمها القمح، السكر والحليب، وتوسع تشكيلة الواردات لتشمل سلعا جديدة كالمالية كالأجهزة الالكترونية والسيارات الفخمة وغيرها في ظل الارتفاع الكبير للأسعار المحلية، وارتفاع الطلب نتيجة زيادة السكان وارتفاع أجور العمال ما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع المعمرة كالسيارات، والتحسن المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما الفترة (2015-2019) فنلاحظ تراجع مستمر للواردات طيلة الفترة، ويرجع ذلك للأزمة النفطية لسنة 2014، أين هوت أسعار النفط إلى النصف، فقام بنك الجزائر بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% وهو ما أدى إلى تراجع حصيلة الواردات بنسبة 12%، لتواصل الانخفاض إلى غاية 2018 ويعزى هذا التراجع في الحصيلة إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أين قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية لكبح فاتورة الواردات الضخمة من الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالإسمنت والحديد أواخر 2017. وقد ساهمت في احتواء تزايد الواردات، تدابير تضم أساسا، تضييق المتطلبات فيما يتعلق بالمعايير، وكذا تحضير وتطبيق التدبير المتعلق بتأطير الواردات، وتدابير اتخذت من طرف بنك الجزائر، تتمثل في:

● تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك، للوضعية المالية للمستورد، عند توطين عملية

الاستيراد؛

- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من اثنان إلى واحد أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول؛
- إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها؛
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

تساهم هذه التدابير، المرافقة لتلك المأخوذة من طرف السلطات العمومية في هذا المجال، في ترشيد الاستيراد.

ونلاحظ استمرار تراجع حصيلة الواردات سنة 2019 بنسبة 7% مقارنة بسنة 2018 وذلك على خلفية الآليات الجديدة التي تم وضعها قصد تأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية منذ مطلع سنة 2018 بهدف تقليص العجز التجاري وترقية الإنتاج الوطني على غرار قرار إلغاء الرسم الإضافي المؤقت الوقائي على استيراد لحوم البقر والفواكه الجافة والمجففة وأغذية الحمية الموجهة لأغراض طبية.

المطلب الثالث: تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية

تتميز الواردات الجزائرية بهيكل متنوع، والذي يتسم بعدم قابليته للإحلال، وهو ما يثقل كاهل الاقتصاد الجزائري الذي يستنزف ثروة ضخمة لدفع فاتورة الاستيراد، ويوضح الجدول التالي تشكيلة الواردات خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم (3-03): تطور التركيبة السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

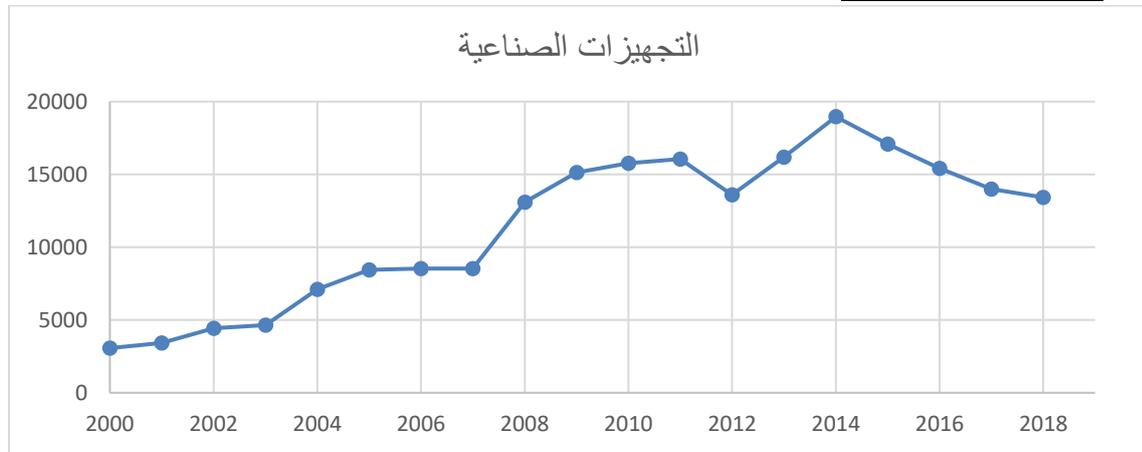
السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	2415	129	428	1654	85	3068	1392
2001	2395	139	445	1872	155	3435	1465
2002	2741	145	522	2336	148	4424	1654
2003	2503	57	607	2529	115	4649	1921
2004	3603	207	764	3513	201	7105	2773
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511
2018	8573	1015	1898	10995	563	13433	9756

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على رأس الترتيب من إجمالي الواردات، بينما تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الثانية، أما المواد الغذائية فتأتي في المرتبة الثالثة، في حين تحتل السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، أما بالنسبة لبقية السلع المستوردة فتحتل المراتب الأخيرة، ويمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

أولاً: التجهيزات الصناعية

يوضح الشكل التالي تطور الواردات من سلع التجهيز الصناعية خلال الفترة (2000-2018)

الشكل رقم (3-03): تطور الواردات من التجهيزات الصناعية خلال الفترة (2000-2018)

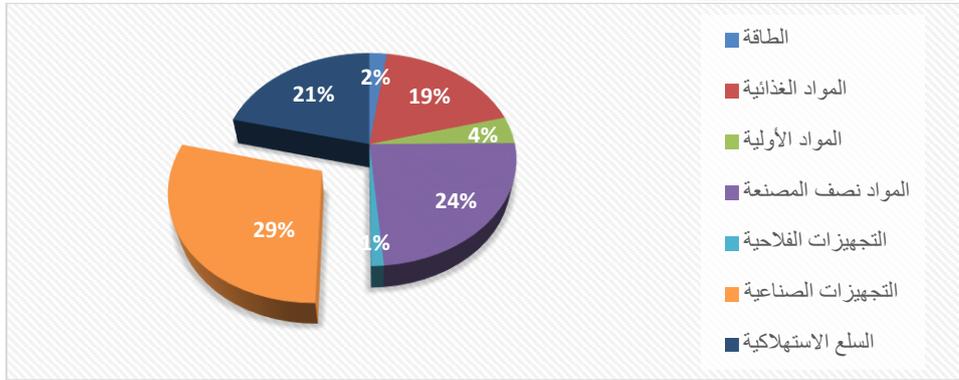


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03).

نلاحظ أن الواردات من التجهيزات الصناعية في تزايد مستمر خلال طول الفترة (2000-2014) حيث تضاعفت ستة مرات فانتقلت من 3068 مليون دولار أمريكي إلى 18961 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهو ما يعكس محاولات الدولة لإعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة بالإضافة إلى كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد، حيث ارتفعت التجهيزات الصناعية سنة 2004 بنسبة 43.7% مقارنة بسنة 2000، وذلك راجع لنتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 1.91 مليار دولار أمريكي للتجهيز الهيكلي. كما نلاحظ أن سنة 2008 شهدت زيادة كبيرة في هذه التركيبة بنسبة 53% مقارنة بسنة 2007، نتيجة زيادة الاستثمار في المشاريع التنموية كما يمكن تفسيره أيضا بالإيجابيات المترتبة عن دخول الجزائر في الشراكة الأورو متوسطية وكذا حيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية. كما شهدت الفترة (2009-2014) تزايد في السلع التجهيزية بنسب مرتفعة ويعزى ذلك إلى كون سلع التجهيز الصناعية المتمثلة أساسا في (تجهيزات الهواتف، مركبات لنقل الأشخاص والسلع والآلات الأوتوماتيكية، آلات فرز أو غربلة أو فصل أو الغسيل وسحق وخلط أو عجن الأرض وأجزاؤها) سلع غير متوفرة داخليا وعليه تعتبر السوق الخارجية كقناة لإشباع الطلب الداخلي على هذه السلع. تخلل هذه الفترة انخفاض واحد سنة 2012، ويرجع سبب ذلك إلى قرار بنك الجزائر بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 6% لكبح الواردات.

أما الفترة (2015-2018) فقد عكس المسار اتجاهه نحو الانخفاض، أين تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية طيلة الفترة حيث انتقلت واردات منتجات التجهيز الصناعية من 18961 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 17046 مليون دولار أمريكي سنة 2015، واستمر الانخفاض سنة 2016 متراجعا بنسبة 10%، وبنسبة 9% سنة 2017، ثم بنسبة 4% سنة 2018، ويعزى هذا التراجع إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية على إثر انهيار أسعار النفط ومنه تراجع المداخيل، فكان نتيجة ذلك تقلص كل من الواردات من المحركات النفاثة العنفية، المحركات المروحية التوربينية والواردات من مركبات نقل الأشخاص والبضائع. وباعتبار التجهيزات الصناعية تحتل حصة الأسد من مجموع الواردات كما يبينه الشكل رقم (3-04) فهي تفسر إلى جانب السلع نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية ما نسبته 74% من التغيرات التي تطرأ على إجمالي الواردات (حيث مثلت لوحدها 29% من قيمة الواردات سنة 2018).

الشكل رقم (3-04): نصيب التجهيزات الصناعية من إجمالي الواردات سنة 2018

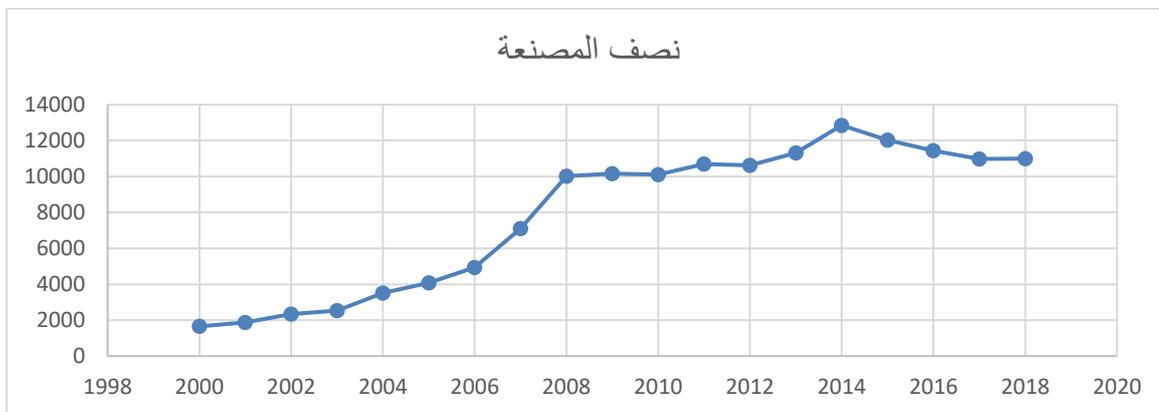


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03).

ثانيا: المواد نصف المصنعة

يوضح الشكل التالي تطور الواردات من السلع نصف المصنعة خلال الفترة (2000-2018):

الشكل رقم (3-05): تطور الواردات من السلع نصف المصنعة خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03).

من الشكل أعلاه يتضح أن المواد نصف المصنعة أخذت منحى تصاعدي خلال الفترة (2000-2014) بنمو متباطئ خلال الفترة (2000-2006)، ثم بنمو متسارع تضاعف فيه قيمة المواد نصف المصنعة سنة 2008 مقارنة بسنة 2006 حيث انتقلت من 4934 مليون دولار أمريكي إلى 10014 مليون دولار أمريكي، ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع القياسي للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة 26.7% وسعي الجزائر لتوفير المستلزمات والأدوات اللازمة للتشغيل والإنتاج والتي تتطلبها قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، وقد تخلل هذه الفترة أزمة 2008 نتج عنها انخفاض طفيف في حصيلة المواد نصف المصنعة سنتي 2009، 2010 بنسبة 1.5% و 0.6% على الترتيب، لتعاود الارتفاع سريعا ما يدل على التعافي السريع للاقتصاد العالمي، وذلك بنمو مستقر نوعا ما خلال الفترة (2010-2013) لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2014 خلال فترة الدراسة بقيمة 12852 مليون دولار أمريكي، بسبب ارتفاع قيمة الخشب وقضبان الحديد والصلب وهي أهم السلع نصف المصنعة المستوردة في الأسواق الدولية في مقابل انخفاض أسعار المواد الأولية التي استغنت عنها الدول المصنعة باستثناء البترول.

ثالثا: السلع الغذائية

تحتل السلع الغذائية المرتبة الثالثة من تركيبة الواردات، ولتوضيح مسار تطورها نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-06): تطور استيراد المواد الغذائية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03).

نلاحظ أن الواردات من السلع الغذائية متذبذب خلال الفترة (2000-2018) حيث يرتفع ثم ينخفض من سنة لأخرى إلا أنه ذو مسار تصاعدي، ويمكن تفسير ذلك بالتذبذب الحاصل في أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، حيث سجلت ما قيمته 2415 مليون دولار أمريكي سنة 2000 لتبلغ قيمة 2741 سنة 2002 ثم انخفضت بنسبة 9% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 ويعزى ذلك إلى الإصلاحات المتخذة والتي تهدف إلى تخفيض فاتورة الاستيراد من الغذاء كتخفيض التعريفات الجمركية ووضع تسهيلات جمركية، ثم شهدت الفترة (2004-2008) ارتفاعا مستمرا لتبلغ سنة 2008 قيمة 7813 مليون دولار أمريكي بنسبة تطور قدرت ب

116% مقارنة بسنة 2004 ويمكن تفسير ذلك إلى البهبوحة المالية التي شهدتها الجزائر نتيجة تسجيل أسعار النفط مستويات قياسية حيث ارتفعت سنة 2008 بنسبة 37%، انخفضت بعدها سنة 2009 بنسبة 22% على خلفية أزمة الرهن العقاري 2008 والتي ترتب عنها انخفاض في أسعار النفط ومنه انخفاض العائدات المتأتية من هذا القطاع واللازمة لتغطية حصيلة الواردات، بالإضافة إلى إلغاء الحكومة القروض الاستهلاكية للتقليل من فاتورة الواردات، لترتفع مجددا سنة 2011 مسجلة قيمة 9850 مليون دولار أمريكي. ثم انخفضت سنة 2012 بنسبة 8%، لتأخذ منحى تصاعدي بلغ ذروته سنة 2014 قيمة 11005 مليون دولار أمريكي قبل أن تعكس اتجاهها، ويمكن تفسير ذلك بتفاقم الأسعار العالمية للسكر بسبب نتيجة الظاهرة المناخية "النينو" التي مست قارة آسيا والتي نجم عنها انخفاض الإنتاج العالمي بنسبة 4.2%، تراجعت المواد الغذائية بنسبة 25% سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 والسبب يرجع لانخفاض أسعار النفط سنة 2014 ونتيجة ذلك باشرت السلطات الجزائرية بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية من الاستيراد، إضافة إلى انخفاض الواردات من الحبوب ومسحوق الحليب، لتحسن بعدها سنتي 2017، 2018 بمعدل 3% و2%؛ بسبب ارتفاع منتجات الحليب ومشتقاته بنسبة 31.5%، وارتفاع أسعار الحبوب والزيوت الغذائية بنسبة 3.2% و3.1% على التوالي، باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حادا خلال سنة 2017 بنسبة 11.2% حسب احصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

إن التطور المستمر للمواد الغذائية يندب بمستقبل يهدد استقرار البلاد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية كونها تركز فكرة التبعية الغذائية للعالم الخارجي، وعليه على السلطات الجزائرية وضع التدابير اللازمة لتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع التي من شأنها تخفيض فاتورة استيراد المواد الغذائية التي تكبد الميزانية المخصصة للواردات مبالغ ضخمة.

رابعا: السلع الاستهلاكية غير الغذائية

الشكل رقم (3-07): تطور السلع الاستهلاكية غير الغذائية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن السلع الاستهلاكية (والتي تتكون أساسا من الأدوية والسيارات السياحية) قد نمت بوتيرة متباطئة نوعا ما خلال الفترة (2000-2008)، ثم تراجعت بنسبة طفيفة (4%) سنة 2009 واستمرت في الانخفاض سنة 2009 على إثر أزمة الرهن العقاري، لتعاود الارتفاع سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 بوتيرة متسارعة نظرا لكون هذه السلع مهمة في تغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة ارتفاع الدخل والزيادات السكانية، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد إضافة إلى تفشي الأمراض، ثم تراجعت سنتي 2015، 2016 بنسبة 16% و14% على التوالي على إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من منتصف 2014، فقامت السلطات الجزائرية باتباع سياسة تقشفية وعليه انخفضت الواردات من السيارات السياحية نتيجة إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، إلا أنها عاودت الارتفاع سريعا سنة 2017، 2018، بنسبة 2% و15% تباعا.

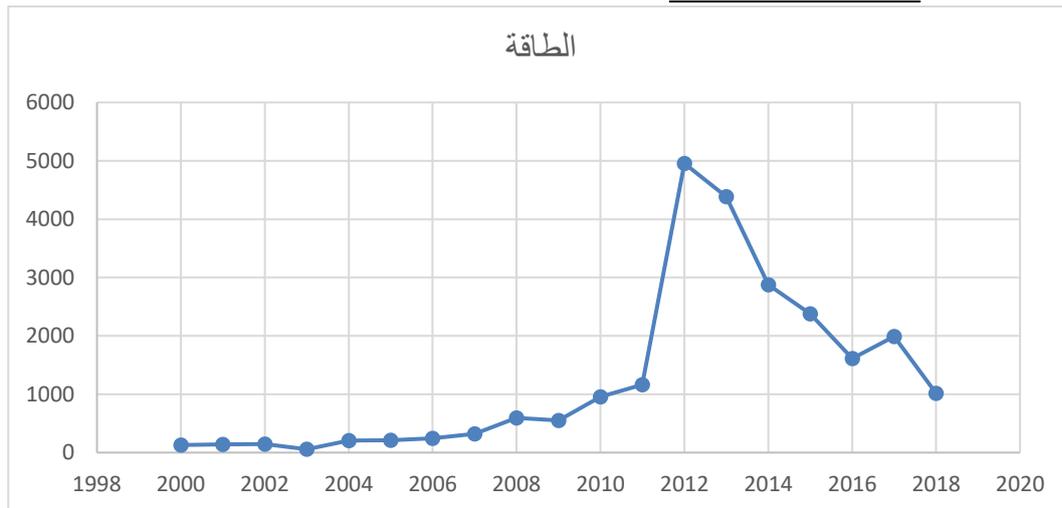
خامسا: المواد الخام

أما المرتبة الخامسة فهي للواردات من المواد الخام، حيث لم تتعدى قيمتها 1900 مليون دولار أمريكي خلال فترة الدراسة، باعتبار أن الجزائر بلد يزخر بالمواد الخام والثروات الطبيعية اللازمة لاقتصادها.

سادسا: الطاقة

تحتل الطاقة الرتبة السادسة ضمن التركيبة السلعية للواردات، والشكل التالي يوضح تطورها خلال الفترة (2000-2018):

الشكل رقم (3-08): تطور الطاقة خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03).

تضاعفت حصيلة الواردات من الطاقة حوالي 8 مرات خلال الفترة المدوسة وهو أمر مقلق في ظل ما تتوفر عليه الجزائر من ثروات طبيعية، فبالرغم من أنها منتجة ومصدرة للنفط بنسبة 95% سنة 2018 حسب احصائيات

بنك الجزائر، إلا أنها تستورد الواردات من الطاقة بكميات كبيرة ويعزى ذلك لزيادة الطلب على الطاقة في ظل الأسعار المدعومة لها.

سابعاً: سلع التجهيز الفلاحي

تتذيل الواردات من التجهيز الفلاحي هيكل الواردات، وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وعملها على توفير الوسائل اللازمة للفلاح سواء كانت عبارة عن آلات، أموال أو إصلاحات للأراضي أو تقديم للقروض بأسعار فائدة منخفضة.

المطلب الرابع: تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية

يوضح الجدول التالي المناطق الجغرافية المسيطرة على الواردات الجزائرية:

الجدول رقم (3-04): تطور الواردات حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2000-2018)

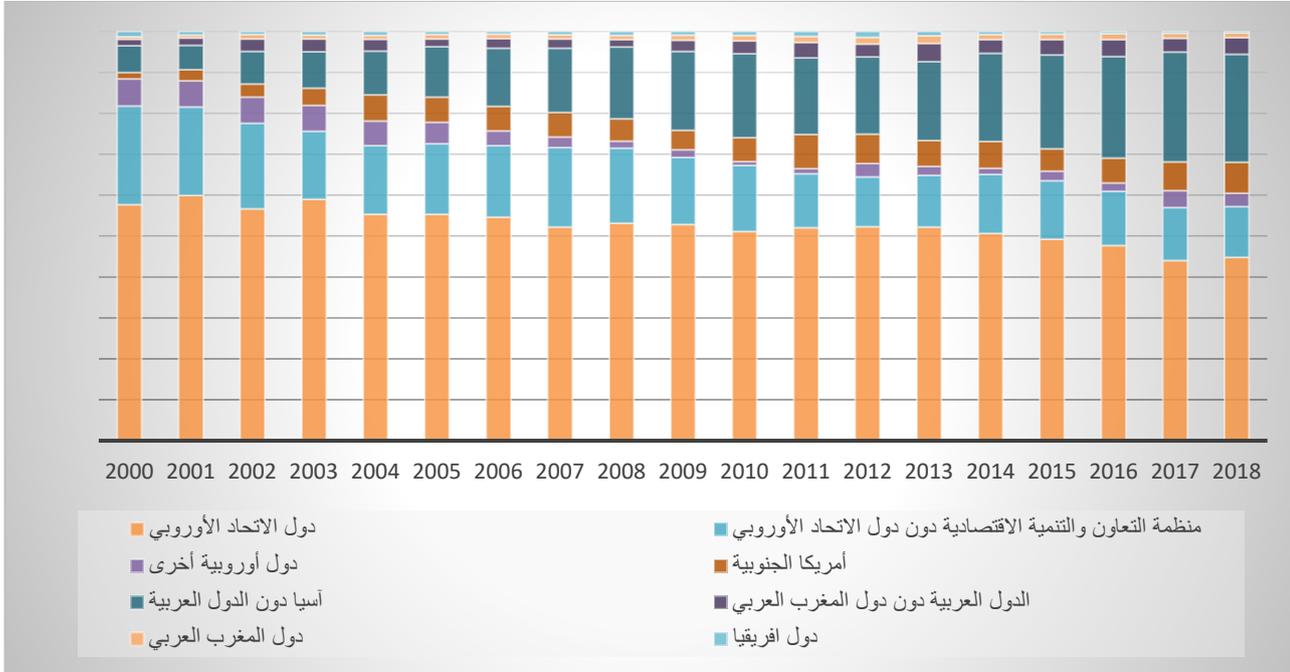
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	دول الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	الدول العربية دون دول المغرب العربي	دول المغرب العربي	دول افريقيا	دول المحيط
2000	5256	2194	603	142	599	144	52	119	64
2001	5903	2125	636	269	579	179	72	85	92
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	87	127
2003	7954	2242	855	567	1206	418	120	125	47
2004	10097	3071	1097	1166	1952	525	169	175	56
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	31
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	-
2007	14427	5363	715	1672	4318	621	284	231	-
2008	20985	7245	659	2179	6916	705	395	395	-
2009	20772	6435	728	1866	7574	1089	478	350	02
2010	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	396	-
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	578	-
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	741	-
2013	28724	6965	1213	3466	10623	2414	1029	594	-
2014	29684	8436	886	3815	12619	1962	738	440	-
2015	25485	7363	1225	2822	11850	1918	680	359	-
2016	22472	6249	936	2857	11709	1927	701	238	-
2017	20298	5953	1910	3209	12369	1542	592	186	-
2018	21009	5837	1542	3546	12369	1904	546	166	-

المصدر: وزارة المالية، تقارير مختلفة للمديرية العامة للجمارك.

ولتوضيح اتجاه الواردات نحو أهم المناطق الجغرافية والأقاليم الجغرافية، وحصته من إجمالي الواردات الجزائرية نستعين بالشكل التالي:

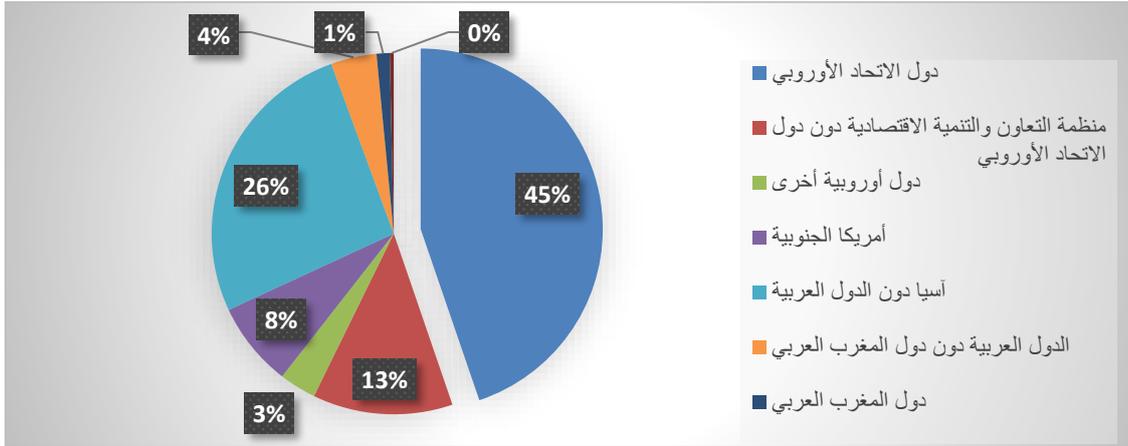
الشكل رقم (3-09): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-04).

بالاعتماد على الشكل أعلاه نلاحظ استحواذ الاتحاد الأوروبي في أغلب السنوات على نصف الواردات الجزائرية، وقد حازت المرتبة الأولى بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى من سنة 2000 حتى سنة 2018 كما يوضحه الشكل رقم (3-09)، ويرجع ذلك إلى التقارب الجغرافي بين المنطقتين مما يسهل عملية التبادل التجارية ويخفض التكاليف، وكذلك إلى التزايد في أعداد الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي. فضلا عن المزايا الجمركية التي تستفيد منها الجزائر والمقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر فرنسا أول ممول للجزائر في هذه المنطقة تليها اسبانيا، ألمانيا ثم إيطاليا على الترتيب حسب تقرير المديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (3-10): حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات بالنسبة لباقي المناطق الجغرافية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-04).

وقد تناقصت حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات في السنوات الأخيرة، حيث مثلت ما نسبته 45% سنة 2018 من إجمالي الواردات، بينما استحوذت على نسبة 59% سنة 2001، نظرا لتوسيع الجزائر لعلاقتها مع الدول الأخرى.

كما نلاحظ أن دول آسيا (والمتمثلة أساسا في الصين، الهند وجمهورية كوريا) تحتل المرتبة الثانية منذ سنة 2009 حسب معطيات الجدول رقم (3-04)، متجاوزة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث حازت على نسبة 26% سنة 2018، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع التعاملات معها في ظل تزايد دور الصين في تمويل الاقتصاد الجزائري وإقامة فروع لشركات كورية بالجزائر.

بينما مثلت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نسبة 13% سنة 2018 محتلة المرتبة الثالثة، بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية خلال الفترة (2000-2008)، إذ تولي هذه المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالسوق الجزائرية كونها سوقا واعدة لتصريف فائض إنتاجها. والملاحظ من الشكل رقم (3-09) التراجع المستمر لنسب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات حيث كانت تمثل نسبة 24% سنة 2000 أما سنة 2018 فمثلت ما نسبته 13% من إجمالي الواردات، ويعزى ذلك كما أسلفنا سابقا إلى توسيع الجزائر لعلاقتها مع الدول الأخرى.

وتأتي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الرابعة بنسبة 8% سنة 2018.

يتضح مما سبق تركيز واردات الجزائر في الدول الصناعية المتقدمة ويمكن تفسير ذلك من خلال تحليلنا السابق للتركيب السليعي للواردات الجزائرية، حيث توصلنا إلى أن سلع التجهيز الصناعي، الموارد الغذائية والمواد نصف المصنعة

تمثل ما نسبته 74% من إجمالي الواردات وهي سلع تتوفر عليها الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما يتطلب التعامل معها لتلبية هذا الاحتياج. وهو ما له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري.

أما المناطق الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في بلدان المغرب العربي والبلدان العربية الأخرى ودول إفريقيا فاحتلت المراتب الأخيرة حيث تمثل في مجموعها 8% ويعزى ذلك لضعف الإرادة السياسية لرؤساء هذه الدول في تفعيل النشاط التجاري إضافة إلى ضعف الهيكل الإنتاجي لهذه الدول حيث تختص في إنتاج وتصدير المنتجات والسلع الأولية.

ويبين الشكل التالي أهم موردي الجزائر للأشهر الأربعة الأولى لسنة 2019:

الجدول رقم (3-05): أهم موردي الجزائر خلال الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2019

أهم الموردون	الصين	فرنسا	اسبانيا	ألمانيا	إيطاليا
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2963.90	1493.58	1130.58	1118.08	1113.72

Source: Direction générale des douanes, statistiques de commerce extérieur de l'Algérie période quatre premiers mois 2019.

ويمكن توضيح نسبة مساهمة كل دولة من إجمالي الواردات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): أهم موردي الجزائر خلال الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-05).

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن الصين تعتبر المورد رقم واحد للجزائر بنسبة 28% مقارنة بالدول الأخرى حيث انتزعت هذه المكانة من فرنسا المصدر التاريخي للجزائر سنة 2015، حيث غزت المنتجات الصينية السوق

الجزائرية فلا تكاد تخلو عبارة **made in China** من أي منتج نريد اقتناؤه وذلك لما تتميز به سلعتها من جودة وأسعار تنافسية. وعلى الرغم من سياسة الكبح التي اتخذتها الجزائر بمنع قائمة من السلع الكمالية من الاستيراد إلا أن صادرات الصين نحو الجزائر لم تنخفض والسبب هو تنافسيتها في السوق.

تليها فرنسا بنسبة 14% والتي اعتبرت حتى سنة 2014 المورد رقم واحد في الجزائر والمستحوذ إلى حد كبير على وارداتها قبل أن تتربع الصين على عرش الموردين، هو ما يقلق فرنسا والاتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة أخص، لدرجة اعتبار نظام رخص الاستيراد الذي فرضته الجزائر سنة 2016 قرارا متعمدا لتقييد الواردات الأوروبية لفائدة الواردات الصينية، وهو عبارة عن رخص إدارية لكبح فاتورة الواردات الضخمة والتي قاربت سقف 60 مليار دولار أمريكي سنة 2014 (59.67%) حسب معطيات بنك الجزائر) في إطار سياسة التقشف المتبعة. بعدها اسبانيا، ألمانيا وإيطاليا بنسبة 11%. وهي التي تمثل في مجموعها دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث

تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات

سننتظر في هذا المطلب إلى تحليل اتجاهات سعر صرف الدينار الجزائري والواردات في الجزائر، وتأثير سعر الصرف وبعض المتغيرات على الواردات الجزائرية.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالواردات

نتعرف في هذا المطلب إلى العلاقة التي تربط سعر الصرف بالواردات.

أولاً: الربط بين سعر الصرف والواردات

عند قيام الدولة بتخفيض قيمة الواردات يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية، هذا ما ينجر عنه الحد من الطلب على الواردات، فارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة يؤدي إلى تناقص طلب المستهلكين عليها مما يدفعهم إلى التقليل من استيرادها، فالجزء الأكبر من وارداتها الذي يوفره العالم الخارجي تمثل سلعا ضرورية لا تنتج محليا ولا يمكن الاستغناء عنها مثل: الأدوية والسلع الغذائية، من هنا لا يتوقع من سياسة التخفيض أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات وإن ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض.¹

ثانياً: أثر تخفيض سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض الدولة لقيمة عملتها يؤدي إلى ارتفاع أسعار وارداتها، فبعد تخفيض الدولة لقيمة عملتها فإن أي انخفاض أو زيادة في الإنفاق على الواردات يتوقف على مرونة عرض وطلب السلع الاستيرادية لهذه الدولة، بمعنى أن مدى الانخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات، وتتمثل في حالتين:²

1. المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر: في هذه الحالة لا يكون لسياسة التخفيض فعالية في التقليل من الواردات، وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة؛

2. المرونة السعرية للواردات أقل من الواحد: في هذه الحالة تنخفض الواردات، وكنتيجة تنخفض الفاتورة الاجمالية للواردات.

¹ - خديجة بلبوض، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري - دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017، ص 132.

² - فرنسيس جيرونيلام، ترجمة محمد غريير ومحمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قارونيس بنغازي، ليبيا، 1991، ص 181.

ثالثا: شروط فعالية تخفيض سعر الصرف بالنسبة للواردات

من شروط فعالية التخفيض للتقليل من للواردات ما يلي:¹

1. مرونة كافية للطلب المحلي على الواردات

يجب أن يتمتع طلب الوحدات الاقتصادية المحلية على السلع الأجنبية المستوردة بمرونة سعرية كبيرة، أي أن الزيادة في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستيرادي لها، وبالتالي الطلب عليها، وكلما كانت المرونة عالية، كلما كانت النتائج إيجابية بانخفاض أكبر في حجم الواردات، لكن هذه المرونة تضعف أو تنعدم إذا توافرت إحدى أو كل العوامل التالية:

- أ. طبيعة السلعة المستوردة: التي تتوقف على مدى أهمية هذه السلع لدى المقيمين، فإذا كانت سلعا استهلاكية ضرورية ويصعب الاستغناء عنها كالسلع الغذائية والأدوية وغيرها، فإن الطلب يستمر رغم ارتفاع أسعارها، نفس النتيجة إذا كانت السلع المستوردة هي مواد أولية: كالوقود، والمواد الخام وكذا السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية للإنتاج الوطني، ولا يتوقع انخفاض الطلب عليها عقب التخفيض. وتزداد هذه المرونة كلما كانت السلع المستوردة من السلع التي يسهل تخفيف استهلاكها؛
- ب. إذا كان الطلب على السلع المستوردة لا يخضع فقط لتغيرات السعر، حيث تقل مرونة الطلب على الواردات إذا كانت سلعا تفاخرية، ويكون الطلب على هذه السلع نتيجة خلل في سلوك مستهلكيها، واقتناؤها يكون نتيجة لارتفاع أسعارها وندرتها. نفس الشيء ينطبق عند السلع التي يخضع الطلب عليها لجودتها والكفاءة في إنتاجها، فيزداد هذا الطلب حتى وإن ارتفعت أسعارها. كما أن هذه المرونة قد يتم التقليل من فعاليتها عندما يؤدي انتعاش القطاع التصديري إلى زيادة العوائد فيه وزيادة دخول الأفراد، فيزداد معها الميل الحدي للاستيراد؛

2. تمتع الجهاز الإنتاجي المحلي بدرجة إحلال كبيرة

عند قبول الأفراد إحلال وارداتهم لارتفاع أسعارها بسلع محلية بديلة ومثيلة لها لأنها أرخص ثمنا، وكلما كانت هذه الدرجة كبيرة كلما أدى إلى انخفاض الطلب على الواردات، وسعة هذا الإحلال مرتبطة بالمرونة السعرية للواردات، لكن عملية الإحلال تواجهها صعوبة إذا ما تميز الجهاز الإنتاجي بقصور في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع البديلة، وهذا ناتج عن ندرة الموارد، بالإضافة إلى تنافس المنتجين عليها، وقلة التمويل وصعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج وانتقالها، كل هذا يؤدي إلى استمرار الطلب على الواردات لتلاشي الفارق بين أسعار الواردات والبدائل لها. هذه الشروط غالبا ما لا تتحقق في الدول النامية، فتقل فعالية التخفيض لأن أغلب الواردات هي سلع استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة لانعدام أو قلة بدائلها محليا، وحاجة

¹ - حنان لعروق، مرجع سابق، ص 121.

الإنتاج الوطني إلى مواد نوعية ذات صفات صعبة التوفير في البدائل من الإنتاج المحلي، وصعوبة انتقال عوامل الإنتاج الموجودة في السلع البديلة.

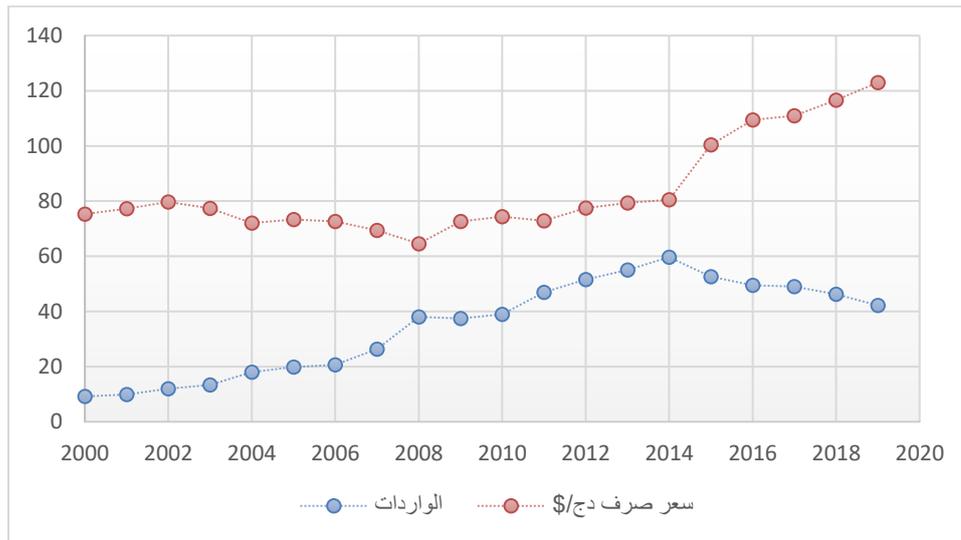
3. مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدول المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض، وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذت التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون قيمة أسعارها لم تتغير بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تقوم الدولة باتباع عدة أساليب من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة. فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي.¹

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات. من أجل تتبع تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الواردات الجزائرية نستعين بالجدول التالي:

الشكل رقم (3-12): تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-01) والجدول رقم (3-02).

¹ - جمال بوزكري وتراري مجاوي الحسين، دراسة العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بنشار، ديسمبر 2019، ص 369.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار أمريكي كان لها أثر محدود على الواردات الجزائرية، حيث أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 12% سنة 2009 صاحبه انخفاض في إجمالي الواردات بنسبة 2%، وهي نسبة قليلة مقارنة بالتخفيض في قيمة العملة وذلك باعتبار أن هذا التخفيض كان بهدف حماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2018)، صاحبه انخفاض في قيمة الواردات بنسب متفاوتة، ويعزى الانخفاض في الواردات إلى سياسة التقشف المتبعة من طرف السلطات النقدية على إثر الأزمة النفطية لسنة 2014، في حين أن الهدف الرئيسي للتخفيض المستمر لقيمة العملة هو الرفع من حصيلة الجباية البترولية من أجل التخفيف من حدة الأزمة النفطية، وعلى الرغم من أن العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات خلال هذه الفترة طردية مثلما تنص عليه النظرية الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير محدود كون أن سياسة التخفيض لم يكن الهدف الأساسي من ورائها التقليل من الواردات.

وما يمكن ملاحظته من الشكل أيضا أن الأثر الإيجابي لم يكن محققا في أغلب السنوات، حيث أن تخفيض سعر الصرف سنتي 2001-2002 بنسبة 3% و6% مقارنة بسنة 2000 صاحبه ارتفاع في الواردات بنسبة 7% و21%، وتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 2% سنة 2005 وبنسبة 2.4% سنة 2010 صاحبه ارتفاع في الواردات بنسبة 11% و4% على التوالي، وعند تخفيض قيمة العملة خلال الفترة (2012-2014) بنسبة 6%، 2%، 1% ارتفعت الواردات بنسبة 10%، 7%، و9%.

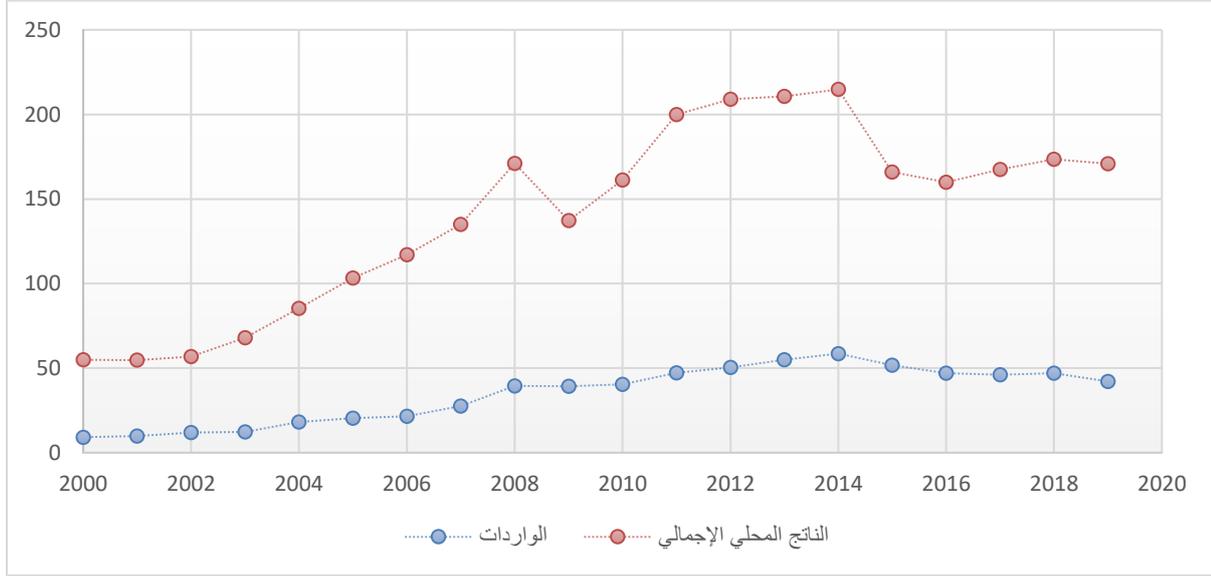
المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية تبعا لبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2019).

نقوم في هذا المطلب بتحديد تأثير الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط على الواردات

أولا: تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

بالاستعانة بالدراسات السابقة وانطلاقا من دراستنا لمحددات الطلب على الواردات، فإن الدخل يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الواردات، وحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بينهما طردية، ولمعرفة تأثير الدخل (ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي) على الواردات في الجزائر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تأثير الناتج المحلي الإجمالي على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك تطابق في اتجاه كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات طيلة الفترة (2000-2016)، حيث نلاحظ أن هناك نمو متسارع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2008)، وهو ما انعكس إيجاباً على حصيلة الواردات نتيجة اليسر المالي المحقق على إثر ارتفاع أسعار النفط وتطبيق المخططات الاقتصادية إضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 بنسبة 20%، وتراجع معه حصيلة الواردات بسبب أزمة الرهن العقاري 2008 والتي انجر عنها انهيار أسعار النفط بنسبة 35%، ليعاودوا الارتفاع مجدداً سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد من آثار الأزمة العالمية، واستمر في الارتفاع مسجلان أعلى قيمة لهما سنة 2015 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي قيمة 213.81 مليار دولار أمريكي وسجلت الواردات 58.58 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الخماسي والذي خصص له أكثر من 511 مليار دينار جزائري والذي كان له أثر في بعث النشاط الاقتصادي، ليعكس الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه نحو الانخفاض سنة 2015 بنسبة 22% وانخفضت معه الواردات بنسبة 12% واستمر الانخفاض حتى سنة 2016 نتيجة ركود قطاع المحروقات بسبب زيادة انتاجه مقابل الانخفاض في الطلب عليه، وهو ما أسفر عن أزمة نفطية.

أما الفترة (2017-2019) فنلاحظ علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة الواردات، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عودة ارتفاع أسعار النفط، فإن الواردات واصلت الانخفاض في قيمتها وذلك بسبب قرار المنع الإداري لبعض السلع الكمالية في سنة 2017 بهدف كبح فاتورة الواردات الضخمة من الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالإسمنت والحديد، إلا أن سنة 2019 شهدت انخفاض

في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مصحوبا بانخفاض في قيمة الواردات وذلك بسبب تراجع العوائد النفطية نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

ثانيا: تأثير أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

يوضح الشكل التالي تأثير أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019):

الشكل رقم (3-14): تأثير أسعار النفط على حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات منظمة الأوبك.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تراجع أسعار النفط بنسبة 16% سنة 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت برج التجارة العالمية في نيويورك أين تدهورت معدلات النمو الاقتصادي العالمي فانجرت عنه انخفاض في الطلب على النفط وصاحبه ارتفاع في الواردات الجزائرية بنسبة 8%.

كما نلاحظ أن حصيلة الواردات شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2002-2008) ويعزى ذلك للوفرة المالية التي تحققت خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط على إثر انتعاش أسواق النفط وزيادة الطلب عليه في الأسواق الدولية.

أما سنة 2009 انهارت فيها أسعار النفط حيث سجلت تراجع بنسبة 35% على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أين أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 و 2009 إلى انخفاض في معدلات الطلب على النفط، وقابل ذلك انخفاض طفيف فقط في الواردات بنسبة 1.8% ويعزى ذلك كون أن السلع المستوردة هي سلع أساسية لا يمكن الاستغناء عنها باعتبار أن ليس لديها بديل محلي ثم سرعان ما استعادت أسواق النفط انتعاشها سنة 2010 إلى غاية 2012.

ثم عكست أسعار النفط مسارها سنة 2013 إلى غاية 2014، وبالرغم من هذا التراجع نتيجة زيادة الإنتاج النفطي بعد رفع العقوبات على إيران، فإن حصيلة الواردات سجلت ارتفاعا معتبرا والناتج أساسا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وارتفاع الطلب على السلع الأجنبية المعمرة.

واستمر تراجع أسعار النفط سنتي 2015 و 2016 بسبب الأزمة النفطية، وصاحبه انخفاض في الواردات، حيث تجاوزت الأسعار بنسبة 48.6% سنة 2015 نتيجة نقص الطلب العالمي على النفط خاصة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية (أكبر مستوردي النفط)، أين شهدت هذه الأخيرة طفرة في إنتاج النفط الصخري وهو ما مكنها من الاعتماد على انتاجهم المحلي والاستغناء عن النفط المستورد في ظل زيادة العرض من طرف السعودية ودول من خارج منظمة الأوبك حيث وصل فائض العرض عام 2015 إلى 2.06 مليون برميل في اليوم مقابل 1 مليون في اليوم سنة 2014 وهو ما عمق من الأزمة، وهذا ما أجبر الجزائر على تطبيق سياسة تقشفية.

ونلاحظ عودة انتعاش أسعار النفط سنتي 2017، 2018 نتيجة الاجتماعات التي عقدتها منظمة الأوبك وأقرت من خلالها تخفيض إنتاج النفط، إلا أن الواردات الجزائرية استمرت في التراجع سنة 2017 وإلى غاية سنة 2019 كون أن السلطات العامة أبقّت على سياسة التقشف وتبنت إلى جانب ذلك قرار المنع الإداري لبعض المواد الكمالية، إضافة إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط بنسبة 9% مقارنة بسنة 2018 والتي تعتبر مصدر رئيسي لتمويل الواردات.

المبحث الرابع

قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)

سنقوم في هذا المبحث بقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية، ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، قمنا بتطبيق منهجية حديثة تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL والتي تلائم دراستنا.

المطلب الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

يعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع أحد أساليب النمذجة الديناميكية المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة.

أولاً: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تم تقديم نموذج ARDL لأول مرة من طرف Shin و Pesaran سنة 1999 ثم طورها Pesaran وآخرون سنة 2001، يتميز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع بعدة مزايا مقارنة مع نماذج التكامل المشترك الأخرى، حيث يمكن تطبيق نموذج ARDL بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، الدرجة صفر أو متكاملة جزئياً. وبينما تكون نماذج التكامل المشترك حساسة لحجم العينة، فإن اختبار ARDL مناسب حتى إن كان حجم العينة صغير. كما توفر تقنيات ARDL عامة تقديرات غير متحيزة للنموذج طويل الأمد وإحصائية t حتى عندما تكون بعض المؤشرات الرجعية داخلية.¹

ثانياً: منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور

¹ - khallout Manet, Khallout Allaoua, the impact of the parallel exchange market premium on economic growth in Algeria, an application of Auto-Regressive Distributed LAG: (ARDL) Bound Testing Approach, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, volume 07, n° 01, university Larbi Ben M'hidi, Oum el Bouaghi, june 2020, p649.

Augmented Dickey Fuller واختبار فيليب بيرون Phillips-Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرار في جميع المتغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.¹

2. اختبار الحدود

الخطوة الأولى في منهجية ARDL هي اختبار وجود تكامل مشترك، واختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار (UCEM) يقدم Pesaran نموذجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة باختبار الحدود، ونظرا لأن المتغيرات محل الدراسة عبارة عن أربع متغيرات، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقا لمنهج (UCEM) يتم من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لكل متغير من المتغيرات على اعتباره متغير تابع من خلال النماذج التالية:²

النموذج الأول: $M = f(R, GDP, OP)$ النموذج الثاني: $R = f(M, GDP, OP)$

النموذج الثالث: $GDP = f(R, M, OP)$ النموذج الرابع: $OP = f(R, GDP, M)$

يعتمد التكامل المشترك حسب Pesaran وآخرون في نموذج ARDL على الفرضيات التالية:³

$$\begin{bmatrix} H_0: \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = \pi_7 = 0 \\ H_1: \pi_1 \neq \pi_2 \neq \pi_3 \neq \pi_4 \neq \pi_5 \neq \pi_6 \neq \pi_7 \neq 0 \end{bmatrix}$$

حيث:⁴

فرضية العدم H_0 : معلمات مستويات المتغيرات المشتركة المتباطئة تساوي جميعها الصفر؛

الفرضية البديلة H_1 : بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

¹ - بدر الدين طالبي وإبراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL خلال الفترة (1980-2014)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد 02، مدرسة الدراسات العليا التجارية، تيبازة، ديسمبر 2016، ص 251.

² - نور الدين بولكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، جامعة الجزائر 01، الجزائر، جوان 2018، ص 454.

³ - Louafi Hakima, Hadidi Adem, economic development and social spending a standard study using the ARDL model during the period (1970-2016), journal of business administration and economic studies, volume 06, n° 01, university Zian Achour, Djelfa, 2020, p 100.

⁴ - فريد طهراوي، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL، مجلة معارف، العدد 19، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2015، ص 377.

ويتبع هذا الاختبار توزيع فيشر F غير المعياري ، لذلك فإن رفض أو قبول فرضية العدم يعتمد على مقارنة القيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية معين، حيث يتكون الجدول من حدين: قيمة الحد الأدنى (Lower Critical Bounds) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وقيمة الحد الأعلى (Upper Critical Bounds) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(1)$. فإذا كانت $F_{cal} > F_{upper\ critical}$ يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي وجود تكامل مشترك، وإذا كانت $F_{cal} < F_{lower\ critical}$ يتم قبول فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك)، أما إذا وجد أن: $F_{lower\ critical} < F_{cal} < F_{upper\ critical}$ في هذه الحالة يعتبر الاختبار غير محسوم (منطقة الشك).¹

3. تقدير نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة وحدة التكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل.² والمعادلة أدناه تمثل نموذج ARDL في المدى الطويل:³

$$\ln Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \ln Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^m \beta_{ij} \ln X_{j,t-i} + \mu_t$$

4. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرين إذا كان سلبياً ومعنوياً، ونموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:⁴

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{a-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} - \phi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹ - محمد بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة (1987-2016)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، جوان 2018، ص 63.

² - نورالدين بوالكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، مرجع سابق، ص 455.

³ - Melih Ozcalik, money demand function in Turkey: an ARDL Approach, journal of social and Economic Research, n° 27, Selcuk University, Turkey, april 2014, p 367.

⁴ - نسيمة جلولي ومحمد مقران، مداخلة بعنوان منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس للاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 13-14 نوفمبر 2019، ص: 10-11.

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية (البواقى) الناتجة عن تقدير العلاقة في المدى الطويل متخلفة زمنيا بفترة إبطاء واحد، ويشير إلى معامل سرعة التعديل.

5. تشخيص النموذج

قبل اعتماد نموذج ARDL المختار لاستخدامه في التقدير ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:¹

- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقى LM Test؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jaque – Bera؛
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH؛
- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي Ramsey – Reset؛
- ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقى المعادة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعادة CUSUM of squares ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%².

ثالثا: خصائص نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

يتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:³

1. ما يميز هذا الاختبار أنه لا يشترط ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، قد تكون مستقرة عند المستوى الأول أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الإثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون مستقرة عند المستوى الثاني، لأنه في ظل وجود متغيرات متكاملة عند المستوى الثاني لا يمكن تفسير قيم إحصائيات F المقدمه من قبل Pesaran وآخرون؛

1 - نورالدين بوالكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، مرجع سابق، ص 455.

2 - نورالدين بوالكور، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، في إطار نموذج ARDL، مجلة العلوم الاحصائية، العدد 09، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الأردن، ديسمبر 2019، ص 54.

3 - أحلام خليفة، محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص العلوم المالية، جامعة يحي فارس، المدينة، 2018/2019، ص ص: 224-225.

2. تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى؛
3. العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ARDL يقدم أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛
4. يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعدّ معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة نستخدم عادة معيارين هما معيار Akaike ومعيار Schwarz حيث يتم اختيار طول الفترة التي تبني قيمة كل من SC وAIC؛
5. علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يقدم تقديراً غير متحيز وذو كفاءة، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو ان يستند على إطار المعادلة الواحدة.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية وتحليل النتائج

بعد التعرض في الجانب النظري للمسار التاريخي لسعر الصرف والواردات نقوم بدراسة قياسية لتشخيص طبيعة العلاقة بينهما بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ويستخدم هذا النموذج لاختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

من أجل قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية وانطلاقاً من النظريات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة والتي تشير في أغلبها أن أهم العوامل المؤثرة في الواردات هي سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، الصادرات والأسعار النسبية. وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك تم ادراج العديد من المتغيرات التفسيرية فقد تبين لنا اختيار ثلاث متغيرات تفسيرية لتقدير النموذج، حيث نستخدم في دراستنا القياسية المتغيرين الأساسيين المتمثلين في الواردات ونرمز لها بالرمز (M) وهو المتغير التابع وسعر الصرف ونرمز له بالرمز (R) وتم اختيار كل من متغير الدخل معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز (GDP) ومتغير أسعار النفط العالمية ونرمز له بالرمز (OP) حيث يفترض أنها تحسسن من كفاءة الأساليب القياسية، وهي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من (1980-2019)، وبمن كتابة معادلة الواردات وفق الصيغة التالية:

$$M = f(R, GDP, OP) \dots\dots (1)$$

وبتحويل هذه الدالة إلى معادلة رياضية، فإن الصيغة تصبح كما يلي:

$$M = c + a_1R + a_2GDP + a_3OP + \varepsilon \dots (2)$$

ويقترح بعض الخبراء أمثال Thursby and Tursby و Rafinot, Fontaine أن دالة الطلب على الواردات تأخذ الصيغة اللوغارتمية-الخطية أفضل من الشكل الخطي. وعليه فهي تأخذ الشكل التالي:

$$lM = c + a_1lR + a_2lGDP + a_3lOP + \varepsilon \dots (3)$$

حيث: LM: اللوغارتم الطبيعي للواردات؛ IR: اللوغارتم الطبيعي لسعر الصرف الحقيقي؛

IGDP: اللوغارتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي؛ IOP: اللوغارتم الطبيعي لأسعار النفط؛

a_1, a_2 : معاملات النموذج المراد تقديرها؛ ε : حد الخطأ العشوائي.

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداماً وشيوعاً، وأهمها اختبار (Augmented Dickey-Fuller) وهذا لتفادي الانحدار الزائف (Spurious regression)، وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، بحيث قمنا بتطبيق هذا الاختبار لكل متغيرة على حدة وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

الجدول رقم (3-06): نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

النتيجة	عند الفرق الأول (1 st deference)		عند المستوى (level)		السلسلة
	القيمة (5%)	t-Statistic	القيمة (5%)	t-Statistic	
I(1)	-1.949856	-4.420586	1.949609-	1.721269	lM
I(1)	-1.949856	-4.371301	1.949609-	1.779403-	IR
I(1)	-2.941145	-3.628233	1.949856-	2.756581	lGDP
I(1)	-1.949856	-6.063652	1.949609-	0.144509	IOP

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو أن النتائج المحصل عليها بعد تطبيق اختبار (ADF) تشير بوضوح إلى وجود جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة (عند المستوى) سواء الواردات أو الناتج المحلي الإجمالي أو سعر

الصرف أو أسعار النفط أي عدم استقرار هذه المتغيرات، وهذا ما يدل على قبول فرضية عدم لوجود جذور الوحدة. ولكن بعد إجراء الفرق الأول (1^{st} deference) أصبحت السلاسل الزمنية مستقرة $I(1)$ ، أي رفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة. وبعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فإن هذا يقودنا في الخطوة التالية وهي التحقق من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهج الحدود.

ثانيا: منهج اختبار الحدود

إن الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بواسطة اختبار إحصائية F ، حيث يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية عدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية عدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وبلا وجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود. والجدول رقم (3-08) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (3-08): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.193177	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	36	10%	2.592	3.454
		5%	3.1	4.088
		1%	4.31	5.544

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة الاحصائية F بلغت 6.193177، وبمقارنة هذه القيمة مع القيم الجدولية أو مع الحدود الدنيا والعليا في جدول القيم الحرجة لاختبار الحدود المطور من قبل Pesaran وآخرون سنة 2001، والذي يعتمد على عدد المتغيرات التفسيرية، وبما أن النموذج يتكون من 4 متغيرات $(k+1)$ (الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط) حيث أن k تمثل عدد المتغيرات التفسيرية، ويلاحظ أن قيمة احصائية

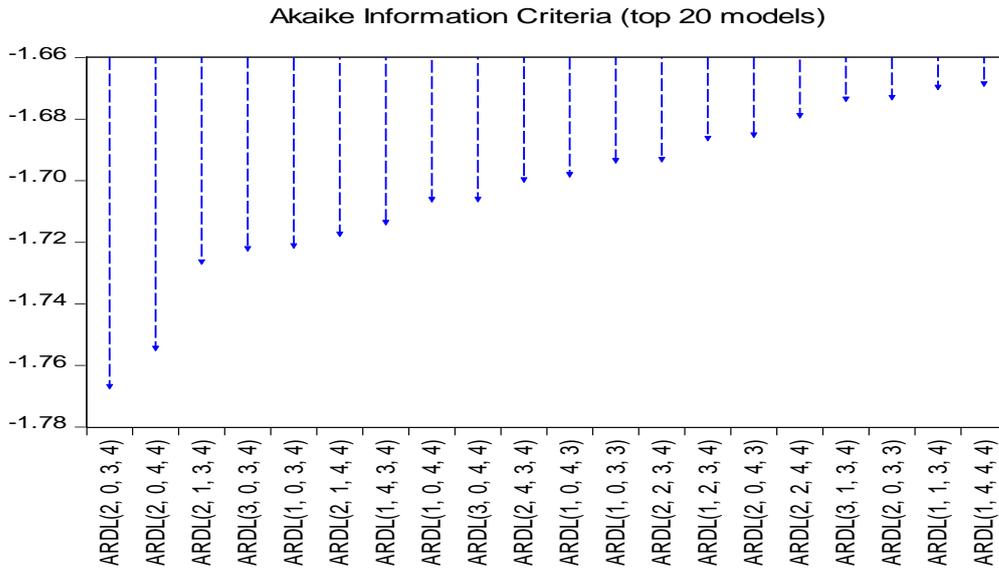
F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود التي حددها Pesaran في ظل وجود حد ثابت للدالة، ما يعني أنه يمكننا رفض فرض عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية بين الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، 5% و10%.

• تقدير نموذج ((ARDL (L₁,L₂,L₃,L₄)):

انطلاقاً من اختبار الحدود (Bounds Test) اكتشفنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط) فهي لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل وتظهر سلوكاً متشابهاً، كما ينبغي أن نقدر نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. ويعتبر اختبار ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء، ويتم المفاضلة بين عدد من النماذج بمتباينات مختلفة حيث يقوم البرنامج بإعطاء لكل متغير تابع أو مفسر عدداً من الإبطاءات ونحصل على نموذج أمثل تكون فيه إحصائية AIC للنموذج المقدر أقل ما يمكن.

وتم تحديد فترات الإبطاء الزمني تلقائياً ومن أصل 500 نموذج مقيم تم اختيار النموذج ((ARDL(2,0,3,4))، والذي يحقق أدنى قيمة لمعيار AIC، أي تحديد فترات الإبطاء الزمني بـ فترتين زمنيتين للمتغير التابع الواردات، وفترات زمنية مختلفة بالنسبة للمتغيرات المستقلة، حيث لم تكن هناك أية فترة تخلف زمني لمعدل سعر الصرف (R)، 3 فترات زمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و4 فترات زمنية لأسعار النفط (OP). وهذه النتيجة يمكن توضيحها بيانياً من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

وكانت نتائج تقدير نموذج ال ARDL كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-09): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LM
Method: ARDL
Date: 10/04/20 Time: 20:29
Sample (adjusted): 1984 2019
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LR LGDP LOP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LM(-1)	0.276395	0.182299	1.516163	0.1431
LM(-2)	-0.241861	0.154460	-1.565849	0.1310
LR	-0.053360	0.072187	-0.739200	0.4673
LGDP	1.361033	0.886228	1.535759	0.1382
LGDP(-1)	-1.286363	1.505840	-0.854250	0.4018
LGDP(-2)	-1.353055	1.499278	-0.902471	0.3762
LGDP(-3)	2.225543	0.872913	2.549559	0.0179
LOP	0.172911	0.063624	2.717711	0.0123
LOP(-1)	0.169727	0.083366	2.035940	0.0534
LOP(-2)	0.116038	0.091339	1.270416	0.2166
LOP(-3)	0.085579	0.084757	1.009690	0.3231
LOP(-4)	0.171185	0.088892	1.925760	0.0666
C	-6.825012	5.711373	-1.194986	0.2443
R-squared	0.991422	Mean dependent var		23.58391
Adjusted R-squared	0.986947	S.D. dependent var		0.763316
S.E. of regression	0.087209	Akaike info criterion		-1.766822
Sum squared resid	0.174924	Schwarz criterion		-1.194996
Log likelihood	44.80280	Hannan-Quinn criter.		-1.567240
F-statistic	221.5298	Durbin-Watson stat		2.355802
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$LM = 0.276395303734 * LM(-1) - 0.241861369035 * LM(-2) - 0.0533603866697 * LR + 1.36103258201 * LGDP - 1.28636323922 * LGDP(-1) - 1.35305487334 * LGDP(-2) + 2.22554280182 * LGDP(-3) + 0.172910874292 * LOP + 0.169727200979 * LOP(-1) + 0.116038375104 * LOP(-2) + 0.085578698451 * LOP(-3) + 0.171184782562 * LOP(-4) - 6.8250118037 \dots (4)$$

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد المعدل يساوي 98%، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في الواردات بنسبة 98%، والباقي 2% يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة

تساوي 221.5298 أكبر من القيم الجدولية، أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجموعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ونلاحظ أيضا أن معلمة سعر الصرف جاءت غير معنوية حيث أن قيمة الاحتمال 0.4673 أكبر من 5%، بينما جاءت معلمة الناتج المحلي الإجمالي المبطة بثلاث سنوات وأسعار النفط معنوية عند مستوى 5%.

ثالثا: تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

الجدول رقم (3-10): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-0.055269	0.072992	-0.757194	0.4566
LGDP	0.981036	0.199860	4.908607	0.0001
LOP	0.741031	0.070625	10.49254	0.0000
C	-7.069137	5.855893	-1.207183	0.2396

EC = LM - (-0.0553*LR + 0.9810*LGDP + 0.7410*LOP - 7.0691)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

نلاحظ أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ليس له دلالة إحصائية لأن قيمة الاحتمال لهذه المعلمة 0.4566 وهي تفوق 0.05، وهو ما يفسر عدم معنويتها أي أن سعر الصرف لا يؤثر على الواردات الجزائرية في الأجل الطويل وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك كون أن أغلب الواردات الجزائرية سلع أساسية لا يوجد بديل محلي لها لإحلالها، إضافة إلى كون أن المواطن الجزائري يجذب السلع الأجنبية بحثا عن الجودة والتنوعية.

ونلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية بالواردات، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الواردات الجزائرية بـ 0.98%، وهي توافق النظرية الاقتصادية.

كما نلاحظ أن هناك استجابة طويلة الأجل طردية بين أسعار النفط والواردات، حيث أن ارتفاع أسعار النفط بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الواردات بنسبة 0.74%، ويمكن تفسير ذلك باعتماد الواردات على المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد على الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة، وكذا تغطية احتياجاته من السلع والخدمات خاصة في ظل ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني للطلب المحلي، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الواردات.

رابعاً: تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

تتمثل الخطوة الموالية في تحليل ARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الواردات ومحدداتها الرئيسية في الأجل القصير، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LM)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/04/20 Time: 20:31
 Sample: 1980 2019
 Included observations: 36

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	0.241861	0.138615	1.744844	0.0944
D(LGDP)	1.361033	0.744112	1.829070	0.0804
D(LGDP(-1))	-0.872488	0.823506	-1.059480	0.3004
D(LGDP(-2))	-2.225543	0.752516	-2.957468	0.0071
D(LOP)	0.172911	0.053232	3.248273	0.0035
D(LOP(-1))	-0.372802	0.106912	-3.487002	0.0020
D(LOP(-2))	-0.256763	0.081108	-3.165703	0.0043
D(LOP(-3))	-0.171185	0.070867	-2.415568	0.0241
CointEq(-1)*	-0.965466	0.160132	-6.029200	0.0000
R-squared	0.724243	Mean dependent var	0.039394	
Adjusted R-squared	0.642537	S.D. dependent var	0.134625	
S.E. of regression	0.080490	Akaike info criterion	-1.989044	
Sum squared resid	0.174924	Schwarz criterion	-1.593165	
Log likelihood	44.80280	Hannan-Quinn criter.	-1.850872	
Durbin-Watson stat	2.355802			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$D(LM) = -0.965466 * LM(-1) + 0.241861 * D(LM(-1)) + 1.361033 * D(LGDP) - 0.872488 * D(LGDP(-1)) - 2.225543 * D(LGDP(-2)) + 0.274557 * D(LOP) - 0.533023 * D(LOP(-1)) - 0.225136 * D(LOP(-2)) - 0.205633 * D(LOP(-3)) \dots \dots (5)$$

يتضح أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو معامل التصحيح في الأجل القصير معنوي (P. Value=0.0000) ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (-0.965466) وهو ما يتوافق والنتائج القياسية المتوقعة لنموذج تصحيح الخطأ الذي يشترط الإشارة السالبة والمعنوية الإحصائية، وعليه يمكننا القول أن 96% من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل والعودة إلى حالة التوازن، وهذا يعني أنه خلال حوالي سنة يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى حالة التوازن، كما يتضح أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على الواردات في الجزائر في الأجل القصير.

كما يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير أن:

- سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر على الواردات في الأجل القصير؛
- الواردات ترتبط طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بـ 1.36%، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يحفز على زيادة الطلب على الواردات؛
- لأسعار النفط أثر إيجابي ومعنوي على الواردات في الجزائر بنسبة 0.17%، وهذا أمر طبيعي ويتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، باعتبار الإيرادات البترولية المورد الرئيسي للواردات.

خامسا: الاختبارات التشخيصية

لقد تم اجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم، وكانت النتائج كما يلي:

1. اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Larange Multiplier test of Residual (Breush – Godfrey)

2.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM Test تساوي 0.9442 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

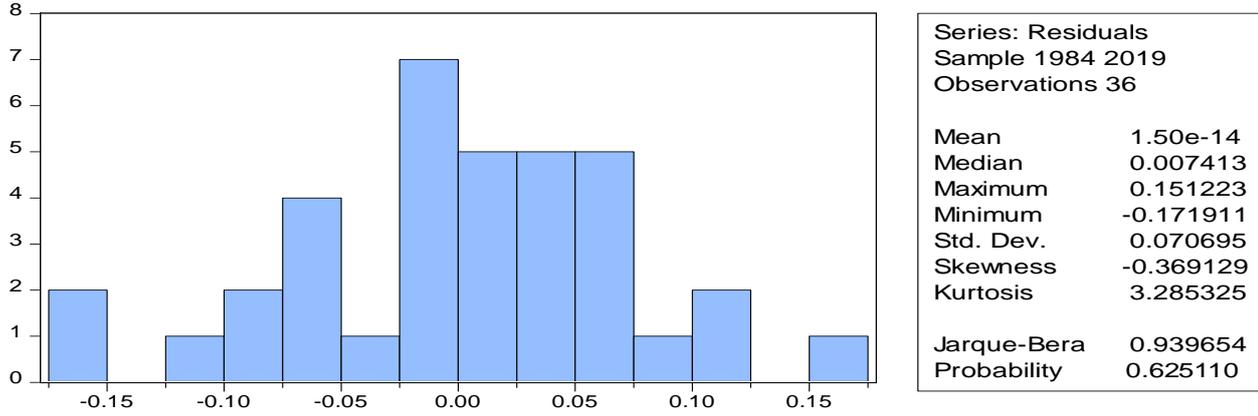
F-statistic	2.201168	Prob. F(2,21)	0.1356
Obs*R-squared	6.238958	Prob. Chi-Square(2)	0.9442

المصدر: من إعداد الطالبة انطلافا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera):

يبين الشكل رقم (3-16) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من خلال نتيجة احتمالية Jarque-Bera التي هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ($0.625110 > 0.05$).

الشكل رقم (3-16): نتائج اختبار توزيع البواقي (Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

4. اختبار عدم ثبات التباين ARCH

من خلال نموذج ARCH التي تظهر نتائجه من خلال الجدول رقم (3-13) فإن قيمة احتمالية كاي تربيع أكبر من 5%، ($\text{Chi-square} = 0.5643 > 0.05$)، وهذا يشير إلى ثبات حدود الخطأ (ثبات التجانس)، ومنه انتفاء هذه المشكلة من النموذج.

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.316329	Prob. F(1,33)	0.5776
Obs*R-squared	0.332315	Prob. Chi-Square(1)	0.5643

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

5. اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset

تشير احصائية Ramsey-Reset من الجدول رقم (3-14) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، وهذا من خلال النتيجة المبينة التي توضح أن قيمة الاحتمال لـ F المحسوبة (0.8087) لهذا الاختبار كانت تفوق 0.05، وهذا ما يشير إلى عدم دلالاته عند مستوى معنوية 5%، وهذا معناه رفض فرضية عدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، أي استقرار النموذج المستخدم.

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LM LM(-1) LM(-2) LR LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3)
LOP LOP(-1) LOP(-2) LOP(-3) LOP(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.245010	22	0.8087
F-statistic	0.060030	(1, 22)	0.8087

F-test summary:

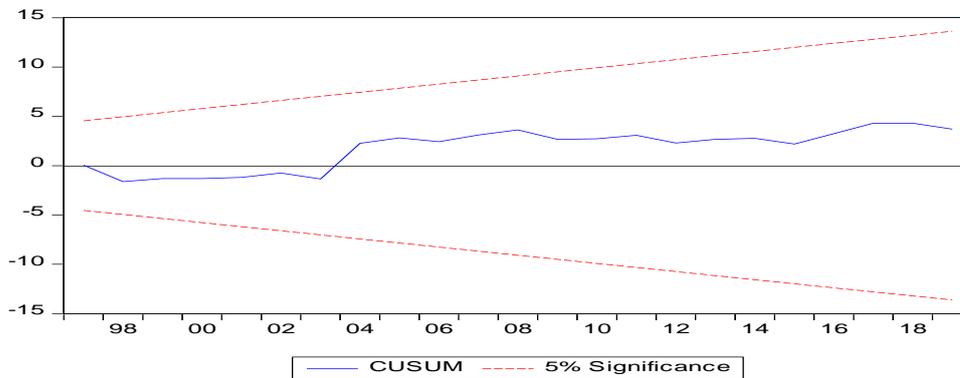
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000476	1	0.000476
Restricted SSR	0.174924	23	0.007605
Unrestricted SSR	0.174448	22	0.007929

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

6. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج حسب معيار CUSUM

كمرحلة أخيرة في هذه الدراسة وللتأكد من أن الجانب الحركي لمعادلة الواردات تخلو من الفواصل الزمنية نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، وذلك بالاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM، ويشترط لذلك وجود الرسم البياني لخط القيم التجميعية بين خطي الثقة، ومن خلال الشكل (3-17) نلاحظ أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL تقع داخل الحدود مما يدل على الاستقرار الهيكلي لنتائج معادلة الواردات أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن، ومنه نستطيع القول أن هناك انسجام واستقرار في نتائج الأجلين الطويل والقصير.

الشكل رقم (3-17): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق احصائية (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من نتائج التقدير لبرنامج (Eviews10).

وبعد التأكد من الاختبارات الإحصائية التي تبني عليها الدراسات المستخدمة وفقا لطريقة ARDL يمكننا اعتبار النموذج المعتمد مقبول احصائيا وقياسيا، وبالتالي فهو ذو مصداقية ويمكننا الاعتماد عليه في التحليل والدراسة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بمختلف أنظمة الصرف وسياسات الاستيراد في الاقتصاد الجزائري وتتبع مسار تطور سعر صرف الدينار الجزائري والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)، ثم تحليل تأثير سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط على الواردات، وفي إطار الدراسة التحليلية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبنت الجزائر عدة أنظمة صرف منذ الاستقلال كان بدايتها نظام الصرف الثابت وصولاً إلى نظام التعويم المدار وذلك تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية؛
- شهد سعر صرف الدينار الجزائري عدة تخفيضات خلال الفترة (2000-2018) بهدف امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية ورفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار خاصة في فترات انهيار أسعار النفط؛
- عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات والتعديلات في سياسات الاستيراد بدءاً من فترة الرقابة منذ سنة 1962 إلى غاية 1969، ثم احتكار الدولة لها خلال الفترة (1970-1989) والانهاء بتحريرها سنة 1994؛
- شهدت حصيلة الواردات ارتفاع مستمر ومتزايد خلال الفترة (2000-2014) بسبب زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية والتي تحتاجها المشاريع التنموية نتيجة النقص الداخلي، وزيادة الطلب على السلع الغذائية التي تزداد من سنة لأخرى نتيجة زيادة عدد السكان، بينما شهدت الفترة (2015-2017) تراجعاً مستمراً ويعزى هذا التراجع في الحصيلة إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية فيما يخص كبح الواردات على إثر الأزمة النفطية لسنة 2014؛
- تركز واردات الجزائر في الدول الصناعية المتقدمة باعتبار أن سلع التجهيز الصناعي، الموارد الغذائية والمواد نصف المصنعة والتي تمثل ما نسبته 74% من إجمالي الواردات الجزائرية هي سلع تتوفر عليها الدول الصناعية المتقدمة؛
- تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية محدود كون أن سياسة التخفيض لم يكن الهدف الأساسي من ورائها التقليل من الواردات؛
- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً على حصيلة الواردات الجزائرية، ويتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط، وهو أمر منطقي كون أن هذا القطاع يعتبر أحد المكونات الأساسية له؛
- هناك علاقة تأثر وتبعية للواردات الجزائرية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

وإن كنا هنا بصدد حكم مسبق لعلاقة الواردات بهذه المتغيرات، فإنه يبقى مجرد تحليل ينبغي اختباره وإثباته بإجراء دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة، وعليه قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL

لقياس هذا الأثر والذي وجدنا أنه خال من المشاكل الإحصائية، وقد أسفرت نتائج التقدير والقياس على النتائج التالية:

- عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الواردات الجزائرية في الأجل الطويل إضافة إلى أنه لا يؤثر على المدى القصير، وبالتالي فإن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لن يجد من حجم الواردات، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الواردات في الجزائر هي سلع غذائية أساسية و سلع وسيطة و انتاجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها؛
- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات طردية في المدى القصير والطويل، بحيث أنه كلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي فإن اجمالي الواردات الجزائرية ترتفع، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه الطلب على الواردات؛
- العلاقة بين أسعار النفط والواردات الجزائرية علاقة طردية في المدى القصير والطويل، وذلك راجع لاعتماد الواردات على المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد على الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة وكذا تغطية احتياجاته من السلع والخدمات خاصة في ظل ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني للطلب المحلي، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الواردات.

خاتمة

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، حيث حاز هذا الموضوع على قدر كاف من الأبحاث العلمية نظرا لتأثيره القوي على مستوى النشاط الاقتصادي، فتقلباته في الأسواق الدولية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بينها الواردات، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على وارداتها سواء للاستهلاك النهائي أو المنتجات الأولية ونصف المصنعة لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة، وهو ما أدى إلى ارتفاع حصيلة الواردات فكان لزاما على الجزائر اتباع سياسات للتقليل منها، وفي إطار توصيات صندوق النقد الدولي، تبنت الجزائر سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية لتعزيز صادراتها والتخفيض من وارداتها، وعليه حاولنا في هذه الأطروحة الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي طرحناه في مقدمتنا والمتمثل في مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات الجزائرية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى التي تنص على أن الجزائر تتبع نظام الصرف المدار فرضية صحيحة حيث أن بنك الجزائر يتدخل لتخفيض الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بهدف امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية ورفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري، وهو ما يثبت أن نظام سعر الصرف الذي تتبعه الجزائر هو نظام التعويم المدار.

الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير محدود لتقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات فرضية صحيحة حيث تم التوصل من خلال تحليل منحنى تطو الواردات وسعر الصرف أن تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019) محدود كون أن سياسة التخفيض لم يكن الهدف الأساسي من ورائها الحد من الواردات.

الفرضية الثالثة التي تنص على أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الواردات في الأجل الطويل خلال الفترة (2000-2019) فرضية صحيحة حيث أن زيادة معدل نمو هذا المتغير بـ 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 0.98% في الأجل الطويل.

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بنتائج الدراسة التحليلية ومنها ما هو متعلق بالدراسة القياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

- غياب الإرادة السياسية في معالجة ظاهرة تفشي سوق الصرف الموازية؛
- هناك فترات يكون فيها انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي كرد فعل لاختيار أو حتى انخفاض في أسعار النفط، فالجزائر متصلة بالعالم الخارجي وطبيعي هو التأثير بالصدمات الخارجية ومنه

انخفاض سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي وبقية العملات الأجنبية (خاصة في ظل الاعتماد الشبه كلي لاقتصاد الجزائر على المحروقات)، لكن أغلب الأوقات يتدخل فيها بنك الجزائر لتخفيض الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بهدف امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية ورفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري، وهو ما يثبت أن نظام سعر الصرف الذي تتبعه الجزائر هو نظام التعويم المدار؛

- شهدت حصيلة الواردات ارتفاع مستمر ومتزايد خلال الفترة (2000-2014) بسبب زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية والتي تحتاجها المشاريع التنموية نتيجة النقص الداخلي، وزيادة الطلب على السلع الغذائية التي تزداد من سنة لأخرى نتيجة زيادة عدد السكان، بينما شهدت الفترة (2015-2019) تراجعاً مستمراً ويعزى هذا التراجع في الحصيلة إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية على إثر الأزمة النفطية لسنة 2014؛

- تتميز الواردات الجزائرية بهيكل متنوع، والذي يتسم بعدم قابليته للإحلال، وهو ما يتقل كاهل الاقتصاد الجزائري الذي يستنزف ثروة ضخمة لدفع فاتورة الاستيراد، إضافة إلى تركيزها في الدول الصناعية المتقدمة باعتبار أن سلع التجهيز الصناعي، الموارد الغذائية والمواد نصف المصنعة والتي تمثل ما نسبته 74% من إجمالي الواردات الجزائرية هي سلع تتوفر عليها الدول الصناعية المتقدمة؛

- تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019) محدود كون أن سياسة التخفيض لم يكن الهدف الأساسي من ورائها التقليل من الواردات، بينما يؤثر الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً على حصيلة الواردات الجزائرية، ويتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط، وهو أمر منطقي كون أن هذا القطاع يعتبر المصدر الأساسي له، كما تم التوصل إلى وجود علاقة تأثر وتبعية للواردات الجزائرية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط؛

- أظهرت نتائج اختبار الوحدة أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط أهما غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها تصبح مستقرة عند أخذ الفرق الأول، وبالتالي فإنها متكاملة من الدرجة الأولى، مما يشير إلى احتمال وجود علاقة توازنية بين المتغيرات؛

- من خلال اختبار الحدود تبين وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

- اتضح لنا من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير أن معلمة معامل سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو معامل التصحيح في الأجل القصير معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (-0.965466) وهو ما يتوافق والنتائج القياسية المتوقعة لنموذج تصحيح الخطأ الذي يشترط الإشارة السالبة والمعنوية الإحصائية، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير

باتجاه التوازن طويل الأجل، كما تشير إلى أن سرعة التعديل في الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة 96% أي خلال حوالي سنة؛

- أثبتت نتائج الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2019)، لأن قيمة الاحتمال لهذه المعلمة 0.4566 وهي تفوق 0.05 وهذا ما يتوافق مع نتائج أغلب الدراسات حيث أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لم يتمكن من التقليل من حصيلة الواردات الجزائرية، ويمكن تفسير ذلك كون أن أغلب الواردات الجزائرية سلع غذائية أساسية و سلع وسيطة و إنتاجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها، بسبب عدم وجود صناعات محلية تلي حاجيات الطلب المحلي على هذه السلع؛ إضافة إلى كون المواطن الجزائري يجذب السلع الأجنبية بحثا عن الجودة والنوعية؛
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم محدد للواردات الجزائرية على المدى القصير وال المدى الطويل خلال الفترة (1980-2019)، حيث أن زيادة معدل نمو هذا المتغير بـ 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 1.36% في الأجل القصير ثم تتراجع إلى 0.98% في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) يعتبر محفزا لزيادة الطلب الكلي، ومنه زيادة الطلب على الواردات، ويمكن تفسير التراجع في الاستجابة على المدى الطويل إلى كون الناتج المحلي الإجمالي قادر على تلبية الطلب المحلي على السلع الأجنبية في المدى القصير ثم تتراجع قدرته بسبب اعتماده على قطاع واحد يشهد تقلبات كثيرة في الأسواق الدولية وهو قطاع النفط؛
- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات في الأجل القصير والطويل، حيث أن ارتفاع أسعار النفط بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الواردات بنسبة 0.17% في المدى القصير ويستمر إلى 0.74% في المدى الطويل، وذلك راجع لاعتماد الواردات على المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد على الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة وكذا تغطية احتياجاته من السلع الأجنبية خاصة في ظل ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني للطلب المحلي، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الواردات.

اقتراحات الدراسة:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح ما يلي:

- تقريب سعر الصرف الاسمي من سعر الصرف الموازي وفتح مكاتب الصرف للقضاء على سوق الصرف الموازية؛
- تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض السلع، خاصة السلع الغذائية منها بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد؛

- عدم الاعتماد على سياسة تخفيض سعر الصرف كآلية للرفع من حصيلة الصادرات النفطية والتقليل من الواردات، لأن سلبيات هذا الاجراء أكثر من إيجابياته، كتآكل القدرة الشرائية للمواطنين؛
- تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني بالاهتمام بقطاع الفلاحة الذي تمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية، من أجل الابتعاد عن تغطية الواردات بالعوائد النفطية؛
- ضرورة الأخذ بنتائج الدراسات القياسية التي يتوصل إليها الباحثون الاقتصاديون عند اتخاذ القرارات أو وضع السياسات الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

وفي هذا الشأن نطرح آفاق علمية جديدة ذات صلة بموضوعنا، منها:

- أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على التوازنات الداخلية؛
- أثر سياسة تخفيض سعر الصرف في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- محددات الطلب على الواردات الجزائرية؛
- أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
2. إسماعيل عبد الرحمن وحرابي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد - الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
3. إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
4. ب. برنية وإ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.
5. بول إيه سامويلسون وويليام دي نورهاس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
6. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
7. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
8. حسام علي داوود وخالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام Eviews7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
9. حسين علي بخت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
10. حمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. حمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
12. خالد محمد السواعي، Eviews والقياس الاقتصادي، بدون دار نشر، الأردن، 2012.
13. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
14. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
15. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
16. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
17. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.
18. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
19. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجنوني، النقود، البنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
20. سكيينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
21. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011.
22. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

23. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2009.
24. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
25. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
26. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
27. صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
28. صلاح الدين حسن السيسي، البورصات والأسواق المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014.
29. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، سياسات التجارة الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الأزمة المالية العالمية)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010.
30. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
31. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
32. عبد الباسط وفا، مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 2005.
33. عبد الرزاق بن هاني، الاقتصاد القياسي: المبادئ الرياضية والاحصائية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
34. عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
35. عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.
36. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
37. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
38. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
39. فرنسيس جيرونيلام، ترجمة محمد غرير ومحمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قارونيس بنغازي، ليبيا، 1991.
40. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
41. كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
42. ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.
43. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
44. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.

45. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
46. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
47. محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
48. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
49. محمود رضا فتح الله، اقتصاد الطلب على الواردات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.
50. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
51. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
52. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
53. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
54. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
55. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
56. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
57. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
58. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
59. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
60. وليد صافي وأنس البكري، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
61. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا- المذكرات وأطروحات الدكتوراه:

1. أحلام خليفة، محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص العلوم المالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2018/2019.
2. أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أبريل 2017.
3. أم الخير فرد، مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2017.
4. أمين تمار، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر، للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة علي لونيس، البليدة، 2017/2018.
5. إيمان كروشة، محددات دالة الطلب على الواردات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2009/2010.

6. بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، غرداية، 2010/2011.
7. برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013.
8. منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2012/2013.
9. بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2016.
10. جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قلما، ماي 2019.
11. حسين برياطي، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2016/2017.
12. حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي - المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2012.
13. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2005.
14. حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2013/2014.
15. خديجة بليوض، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري - دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017.
16. خديجة تواتي، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري (1980-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2014.
17. دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016/2017.
18. راضية رنان، استراتيجية إدارة سياسة سعر الصرف في البلدان النامية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الدولية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2017.
19. رحمة خموري، سياسات سعر الصرف في الجزائر (1962-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2010/2011.
20. رقية سهلي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرة الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، جوان 2017.

21. زهرة سيداعمر، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017.
22. زهرة مارون، استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، 2011/2010.
23. زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2013/2012.
24. زينب يعلى، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 0، الجزائر، 2012/2011.
25. سامي بن جدو، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.
26. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006.
27. السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.
28. السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.
29. سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة (1993-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أبريل 2012.
30. سفيان نوالي، أثر تقلبات سعر صرف الأورو-دولار على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس دراسة قياسية للفترة (1975-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
31. سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
32. سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009.
33. سمير بوعافية، دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.
34. سهيلة مواكني، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، 2014/2013.
35. طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

36. عائشة شرفاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سبتمبر 2001.
37. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.
38. عبد الجليل هداحي، تأثير سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2012.
39. عبد الحليم زاهر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
40. عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011.
41. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوفمبر 2016.
42. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، جوان 2014.
43. عثمان محمد سليمان صالح، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان (1990-2015)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، أبريل 2017.
44. عثمان مزراق، أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2011/2012.
45. عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أكتوبر 2012.
46. عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، غرداية، 2010/2011.
47. علائي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014/2015.
48. علي عباس براهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2012.
49. عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011.
50. عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2011/2012.

51. فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2012.
52. فاطمة قسول، نحو بناء نموذج اقتصادي لمحددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، يحي فارس، المدية، 2014/2015.
53. فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي -فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.
54. فايزة يوب، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018.
55. فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأور ومتوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2008/2009.
56. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014.
57. كلثوم صائي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2014/2015.
58. لخضر عقي، ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية - دراسة حالة بلدان المغرب العربي من 1990 إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2010/2011.
59. لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على تغيرات أسعار السلع الاستراتيجية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2016.
60. ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013.
61. محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004/2005.
62. محمد بوشمال، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019/2020.
63. محمد ترقو، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمتل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2016.
64. محمد ترقو، فعالية أنظمة الصرف في جذ. رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية -دراسة قياسية (تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2012.

65. محمد زرقاة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
66. محمد مدياني، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2009.
67. محمد يعقوبي، تأثير تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، 2012/2011.
68. منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية-دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
69. منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جويلية 2005.
70. وردة موساوي، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/2012.
71. يسين سي لاختزر غربي، علاقة سعر صرف الدينار بالتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019/2018.
72. يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

ثالثا- المقالات والمدخلات:

1. أحمد عكاشة عزيزي وعبد العزيز سالم، الأجهزة والاجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 04، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2017.د
2. احمد محمدي طيب وعاشور كنوش، معايير وشروط انضمام النقود الدولية إلى النادي المغلق للعملات المرجعية المعتمدة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، جوان 2017.
3. إيمان كروشة وزايري بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، ديسمبر 2016.
4. إيمان كروشة وزايري بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، 2017.
5. بدر الدين طالبي وإبراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية ARDL خلال الفترة (1980-2014)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد 02، مدرسة الدراسات العليا التجارية، تيبازة، ديسمبر 2016.

6. تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1970-2013، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، 2015.
7. جار التب يبابو جار النبي، محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعاملات الآتية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 07، جامعة بخت الرضا، السودان، جوان 2013.
8. جمال بوزكري وتزاري مجاوي الحسين، دراسة العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر 2019.
9. حياة مراكشي وحكيم ملياني، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية - دراسة التجربة التركبية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مارس 2019.
10. خالد بورحلي وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
11. خيرة شنتوف وغالية عباس، قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جوان 2020.
12. دليلة طالب، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، جوان 2018.
13. سلمى دوحة ورقية حساني، دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، أوث 2015.
14. سمية بونوة ومنير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.
15. صالح أويابة وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، جوان 2018.
16. صالح تومي ورضوان جمعة، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية (1970-2010) - دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

17. صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الأنبار، العراق، 2011.
18. صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة (1998-2013)، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
19. عبد الحق بوعتروس وملاك قارة، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2007.
20. عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، ملتقى حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 16-18 أبريل 2007.
21. عبد الرحمن روايح، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (2000-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، مارس 2019.
22. عبد الرحمن علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، جامعة مصطفى سطمبولي، معسكر، سبتمبر 2015.
23. عبد الغفور ميزان وأحمد سلامين فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية- دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
24. عبد الوحيد صرامة ونوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2018.
25. عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة عبد الحميد بوصوف، ميله، ديسمبر 2017.
26. علي خليل ومحمد ومدياي، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مجلة الحقيقة، العدد 28، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2014.
27. علي عزوز، نحو مقارنة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، جوان 2015.

28. عياش درار وآخرون، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2011)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 27، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
29. عياش زبير ونوفل بعلول، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، جوان 2017.
30. فتيحة بروة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2020.
31. فتيحة مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، جوان 2018.
32. فريد طهراوي، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL، مجلة معارف، العدد 19، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، ديسمبر 2015.
33. قادة أقاسم وسمية كبير، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
34. كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 05، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
35. محمد الناصر حميداتو، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
36. محمد بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة (1987-2016)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2018.
37. محمد راتول، مداخلة بعنوان تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وآفاق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
38. محمد عبيلة ووليد لوشان، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، مجلة المدير، العدد 06، المدرسة العليا للتسيير والتجارة الخارجية، القليعة، جوان 2018.
39. محمد لموتي، قياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر (1970-2016)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة علي لونيبي، البليلة، جوان 2018.

40. مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري - التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2019.
41. مريم آيت بارة ومحمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة أرسلور ميتال فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
42. نسيمة جلولي ومحمد مقران، مداخلة بعنوان منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس للاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 13-14 نوفمبر 2019.
43. نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014.
44. نورالدين بوالكور، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، في إطار نموذج ARDL، مجلة العلوم الاحصائية، العدد 09، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الأردن، ديسمبر 2019.
45. نورالدين بوالكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، في إطار نموذج ARDL، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، جامعة الجزائر 01، الجزائر، جوان 2018.
46. نوري حاشي وآخرون، ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي: مقارنة باستخدام (ARDL Panel)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جويلية 2020.
47. وليد بشيشي، دراسة قياسية لأثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
48. يحيى حولية ومريم سحنون، سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.

II- المراجع باللغات الأجنبية:

A. Books

1. Bernard Guillochon, Annie Kawcki, Economie internationale, 4^{eme} édition, Dunod, Paris, 2003.
2. Bertrant Nézeys, les politiques de compétitive, édition Economie, Paris, 1994.
3. Chris Brooks, introductory econometrics for finance, 3rd edition, MPG Printgroup Ltd, UK, 2014.
4. Dominick Salvatore, International Economics, 11^{eme} édition, Wiley Education, USA, 2013.

5. Eric Dor, *Econométrie*, colletions synthex Pearson éducation, France, 2009.
6. Francix X.Diebold, *Econometrics: a predictive modeling approach*, eBook, USA, 2017.
7. Hassan Dincer and others, *global approaches in financial economics, banking and finance*, springer international publishing, swizerland, 2018.
8. Jeffrey M. Wooldridge, *introduction à l'économétrieM une approche modern*, traduction par P. André et autres, 2ème édition, deBoeck supérieur, paris, 2016.
9. Jeffrey, M. Wooldridge, *introductory econometricsM a modern approach*, 5th edition, south western Cengage learning, USA, 2013.
- 10.Kada Akacem, *comptabilité nationale*, OPU Alger, 1990.
- 11.N. Gregory Mankiw, *principles of maroeconomics*, sixth edition, south-western Cengage learning, USA, 2012.
- 12.Régie Bourbonnais, *Econométrie, cours et exercice corrigés*, 9ème édition, DUNOD, Paris, 2015.
- 13.Rosalind Levacic, Alexander Rebmann, *macro-economics an introduction to Keynesian-neoclassical controversies*, second edition, Macmillan education LTD, London, 1982.

B. Researches

1. Amale Lehlou, *économétrie, à l'usage des étudiants inscrits en licence S5, option science économique*, faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, université Mohammed Agdal, Maroc, 2015/2016.
2. Oumar zohra, *les déterminants du choix de régime de change en Algérie*, mémoire de magistère en science économique, option monnaie, finance et banque, université mouloud Mammerie, Tizi-Ouzou, 10/03/2016.

C. Journals

1. Antoine Bouveret, Gabriele di Filippo, *Les marchés financiers sont-ils efficients?* revue de l'OFCE, n° 110, France, Juillet 2009
2. Hakima Louafi, Adem Hadidi, *economic development and social spending a standard study using the ARDL model during the period (1970-2016)*, journal of business administration and economic studies, volume 06, n° 01, university of Zian Achour, Djelfa, 2020.
3. Manel khallout, Allaoua Khallout, *the impact of the parallel exchange market premium on economic growth in Algeria, an application of Auto-Regressive Distributed LAG: (ARDL) Bound Testing Approach*, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, volume 07, n° 01, university of Larbi Ben M'hidi, Oum el Bouaghi, june 2020.

4. Melih Ozcalik, money demand function in Turkey: an ARDL Approach, journal of socialand Economic Research, n° 27, Selcuk University, Turkey, april 2014
5. Sihem Matallah, Chaib Bounoua, black market exchange rate, trade and the links with economic growth: empirical evidence from the north African countries, revue Maghrébine d'économie et management, n° 01, université Aboubekr Belkaid, Tlemcen, mai 2015.
6. Zina Hamiche et Kamel Boussafi, dévaluation, à la recherche de l'équilibre de la balance commerciale, le rayon une revue scientifique, volume 03, n° 01, université de Ahmed Ben Yahya, Tissemsilt, 2019.
7. Zouhair Hambli, Lakhdar marghad, the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study of Algeria (2000-2016), journal of human sciences, volume 05, n° 01, University of Larbi Ben M'hidi, Oum el-Bouaghi, June 2018.

III- المواقع الالكترونية

1. <http://data.albankaldowali.org/country/algeria>
2. <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm>
3. <http://www.iefpedia.com>
4. <http://www.mf.gov.dz>
5. <http://www.ons.dz>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

1. اختبارات الاستقرار

الملحق رقم 01: دراسة استقرارية لوغاريتم الوردات LM

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.420586	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM,2)

Method: Least Squares

Date: 10/04/20 Time: 20:51

Sample (adjusted): 1982 2019

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.691891	0.156516	-4.420586	0.0001
R-squared	0.345248	Mean dependent var		-0.003758
Adjusted R-squared	0.345248	S.D. dependent var		0.161010
S.E. of regression	0.130284	Akaike info criterion		-1.212233
Sum squared resid	0.628037	Schwarz criterion		-1.169139
Log likelihood	24.03243	Hannan-Quinn criter.		-1.196900
Durbin-Watson stat	1.948167			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 02: دراسة استقرارية لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي LR

Null Hypothesis: D(LR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.371301	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/04/20 Time: 20:51
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LR(-1))	-0.671085	0.153521	-4.371301	0.0001
R-squared	0.340389	Mean dependent var		-0.002205
Adjusted R-squared	0.340389	S.D. dependent var		0.138399
S.E. of regression	0.112403	Akaike info criterion		-1.507495
Sum squared resid	0.467471	Schwarz criterion		-1.464400
Log likelihood	29.64240	Hannan-Quinn criter.		-1.492162
Durbin-Watson stat	1.897641			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 03: دراسة استقرارية لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي LGDP

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.628233	0.0097
Test critical values:		
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/04/20 Time: 20:52
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.546070	0.150506	-3.628233	0.0009
C	0.014596	0.005282	2.763321	0.0090
R-squared	0.267758	Mean dependent var		-0.000568
Adjusted R-squared	0.247418	S.D. dependent var		0.022950
S.E. of regression	0.019910	Akaike info criterion		-4.944011
Sum squared resid	0.014270	Schwarz criterion		-4.857822
Log likelihood	95.93621	Hannan-Quinn criter.		-4.913346
F-statistic	13.16407	Durbin-Watson stat		1.999135
Prob(F-statistic)	0.000878			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 04: دراسة استقرارية لوغاريتم أسعار النفط LOP

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.063652	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/04/20 Time: 20:59
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOP(-1))	-0.998292	0.164635	-6.063652	0.0000
R-squared	0.498419	Mean dependent var		-0.001448
Adjusted R-squared	0.498419	S.D. dependent var		0.381955
S.E. of regression	0.270510	Akaike info criterion		0.248945
Sum squared resid	2.707491	Schwarz criterion		0.292039
Log likelihood	-3.729950	Hannan-Quinn criter.		0.264277
Durbin-Watson stat	1.996624			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

2. نتائج تقديرات النموذج

الملحق رقم 05: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	6.193177 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	36	10%	2.592	3.454
		5%	3.1	4.088
		1%	4.31	5.544
Finite Sample: n=35				
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 06: نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LM
Method: ARDL
Date: 10/04/20 Time: 20:29
Sample (adjusted): 1984 2019
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LR LGDP LOP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LM(-1)	0.276395	0.182299	1.516163	0.1431
LM(-2)	-0.241861	0.154460	-1.565849	0.1310
LR	-0.053360	0.072187	-0.739200	0.4673
LGDP	1.361033	0.886228	1.535759	0.1382
LGDP(-1)	-1.286363	1.505840	-0.854250	0.4018
LGDP(-2)	-1.353055	1.499278	-0.902471	0.3762
LGDP(-3)	2.225543	0.872913	2.549559	0.0179
LOP	0.172911	0.063624	2.717711	0.0123
LOP(-1)	0.169727	0.083366	2.035940	0.0534
LOP(-2)	0.116038	0.091339	1.270416	0.2166
LOP(-3)	0.085579	0.084757	1.009690	0.3231
LOP(-4)	0.171185	0.088892	1.925760	0.0666
C	-6.825012	5.711373	-1.194986	0.2443

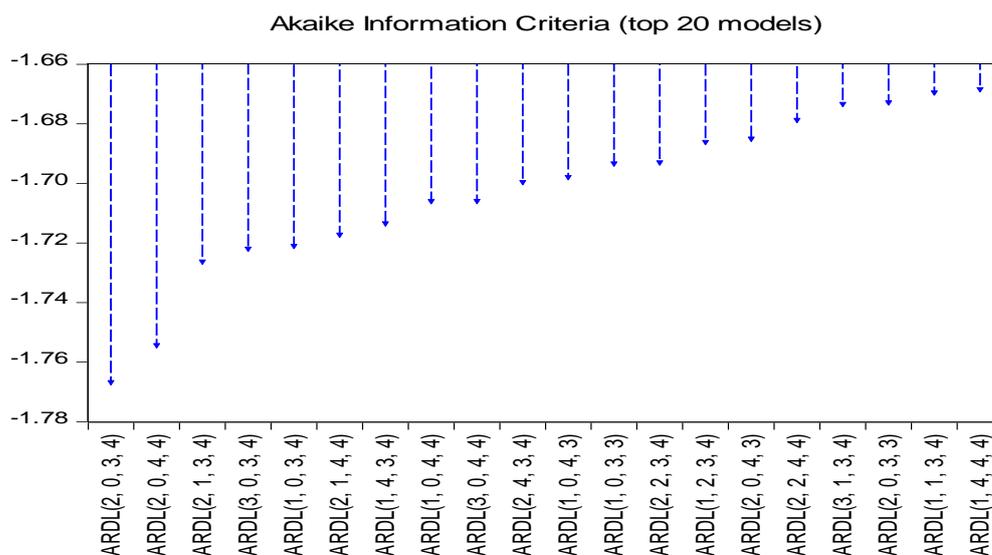
R-squared	0.991422	Mean dependent var	23.58391
Adjusted R-squared	0.986947	S.D. dependent var	0.763316
S.E. of regression	0.087209	Akaike info criterion	-1.766822
Sum squared resid	0.174924	Schwarz criterion	-1.194996

Log likelihood	44.80280	Hannan-Quinn criter.	-1.567240
F-statistic	221.5298	Durbin-Watson stat	2.355802
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 07: نتائج معيار AIC لاختيار طول الابطاء الأمثل



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 08: نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج الحدار التكاملي المشترك

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-0.055269	0.072992	-0.757194	0.4566
LGDP	0.981036	0.199860	4.908607	0.0001
LOP	0.741031	0.070625	10.49254	0.0000
C	-7.069137	5.855893	-1.207183	0.2396

EC = LM - (-0.0553*LR + 0.9810*LGDP + 0.7410*LOP - 7.0691)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 09: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LM)
Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/04/20 Time: 20:31
Sample: 1980 2019
Included observations: 36

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	0.241861	0.138615	1.744844	0.0944
D(LGDP)	1.361033	0.744112	1.829070	0.0804
D(LGDP(-1))	-0.872488	0.823506	-1.059480	0.3004
D(LGDP(-2))	-2.225543	0.752516	-2.957468	0.0071
D(LOP)	0.172911	0.053232	3.248273	0.0035
D(LOP(-1))	-0.372802	0.106912	-3.487002	0.0020
D(LOP(-2))	-0.256763	0.081108	-3.165703	0.0043
D(LOP(-3))	-0.171185	0.070867	-2.415568	0.0241
CointEq(-1)*	-0.965466	0.160132	-6.029200	0.0000
R-squared	0.724243	Mean dependent var		0.039394
Adjusted R-squared	0.642537	S.D. dependent var		0.134625
S.E. of regression	0.080490	Akaike info criterion		-1.989044
Sum squared resid	0.174924	Schwarz criterion		-1.593165
Log likelihood	44.80280	Hannan-Quinn criter.		-1.850872
Durbin-Watson stat	2.355802			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 10: اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.201168	Prob. F(2,21)	0.1356
Obs*R-squared	6.238958	Prob. Chi-Square(2)	0.9442

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 02/21/21 Time: 12:32

Sample: 1984 2019

Included observations: 36

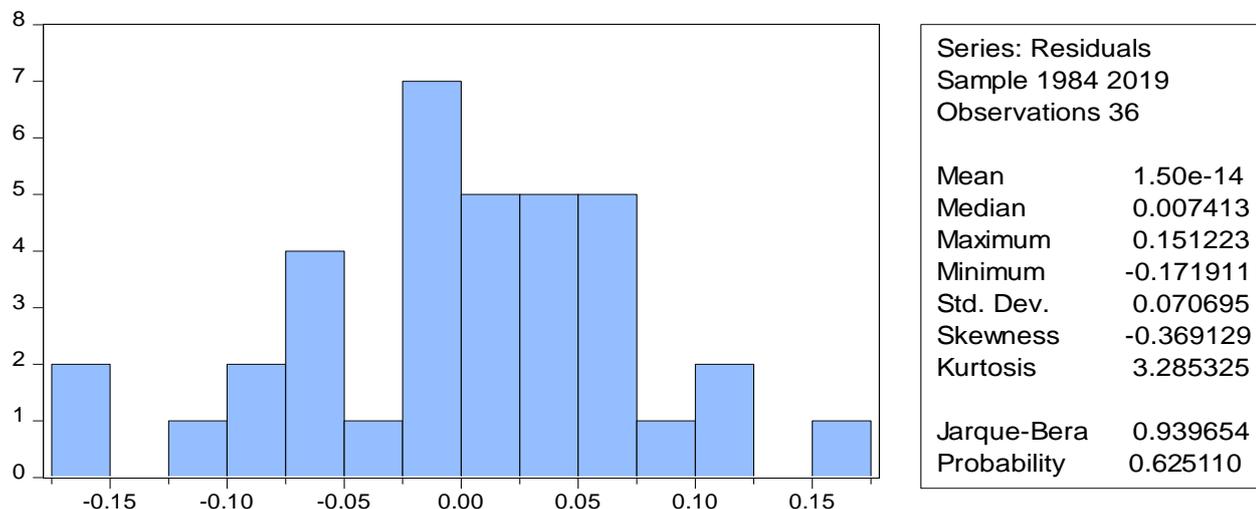
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.331690	0.320091	1.036237	0.3119
LM(-2)	0.003281	0.215864	0.015201	0.9880
LR	-0.000593	0.072032	-0.008238	0.9935
LGDP	-0.439062	0.922896	-0.475743	0.6392
LGDP(-1)	0.085413	1.640207	0.052075	0.9590
LGDP(-2)	0.684065	1.639724	0.417183	0.6808
LGDP(-3)	-0.719540	0.937646	-0.767390	0.4514
LOP	0.007562	0.060948	0.124081	0.9024
LOP(-1)	-0.063338	0.093276	-0.679034	0.5045
LOP(-2)	-0.061856	0.092984	-0.665233	0.5131
LOP(-3)	-0.027182	0.082205	-0.330658	0.7442
LOP(-4)	-0.077991	0.092958	-0.838994	0.4109
C	4.140337	5.851525	0.707565	0.4870
RESID(-1)	-0.586919	0.361712	-1.622614	0.1196
RESID(-2)	-0.365801	0.295653	-1.237263	0.2296

R-squared	0.173304	Mean dependent var	1.50E-14
Adjusted R-squared	-0.377826	S.D. dependent var	0.070695
S.E. of regression	0.082983	Akaike info criterion	-1.846030
Sum squared resid	0.144609	Schwarz criterion	-1.186230
Log likelihood	48.22854	Hannan-Quinn criter.	-1.615742
F-statistic	0.314453	Durbin-Watson stat	2.068135
Prob(F-statistic)	0.984912		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 11: نتائج اختبار توزيع البواقي (Jarque-Bera)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 12: نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.316329	Prob. F(1,33)	0.5776
Obs*R-squared	0.332315	Prob. Chi-Square(1)	0.5643

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/04/20 Time: 20:37

Sample (adjusted): 1985 2019

Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004484	0.001546	2.899694	0.0066
RESID^2(-1)	0.097398	0.173173	0.562431	0.5776
R-squared	0.009495	Mean dependent var		0.004967
Adjusted R-squared	-0.020521	S.D. dependent var		0.007530
S.E. of regression	0.007607	Akaike info criterion		-6.864137
Sum squared resid	0.001909	Schwarz criterion		-6.775260
Log likelihood	122.1224	Hannan-Quinn criter.		-6.833457
F-statistic	0.316329	Durbin-Watson stat		1.979132
Prob(F-statistic)	0.577623			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 13: نتائج اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset

Ramsey RESET Test
 Equation: UNTITLED
 Specification: LM LM(-1) LM(-2) LR LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3)
 LOP LOP(-1) LOP(-2) LOP(-3) LOP(-4) C
 Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.245010	22	0.8087
F-statistic	0.060030	(1, 22)	0.8087

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000476	1	0.000476
Restricted SSR	0.174924	23	0.007605
Unrestricted SSR	0.174448	22	0.007929

Unrestricted Test Equation:
 Dependent Variable: LM
 Method: ARDL
 Date: 10/04/20 Time: 20:39
 Sample: 1984 2019
 Included observations: 36
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic):
 Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LM(-1)	0.583885	1.268738	0.460209	0.6499
LM(-2)	-0.489898	1.024567	-0.478151	0.6373
LR	-0.112763	0.253408	-0.444987	0.6607
LGDP	2.829006	6.059440	0.466876	0.6452
LGDP(-1)	-2.740912	6.132583	-0.446943	0.6593
LGDP(-2)	-2.863187	6.350832	-0.450836	0.6565
LGDP(-3)	4.725962	10.24424	0.461329	0.6491
LOP	0.356486	0.752066	0.474008	0.6402
LOP(-1)	0.360116	0.781713	0.460675	0.6496
LOP(-2)	0.240007	0.514498	0.466488	0.6455
LOP(-3)	0.178892	0.390563	0.458035	0.6514
LOP(-4)	0.358806	0.771130	0.465299	0.6463
C	-26.75962	81.57126	-0.328052	0.7460
FITTED^2	-0.023135	0.094425	-0.245010	0.8087

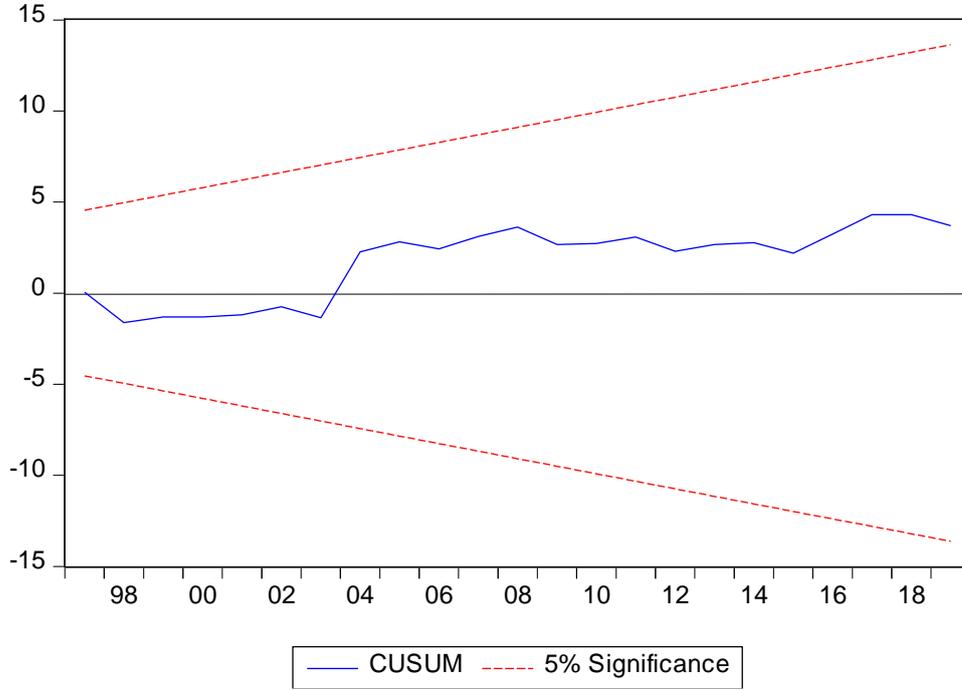
R-squared	0.991446	Mean dependent var	23.58391
Adjusted R-squared	0.986391	S.D. dependent var	0.763316
S.E. of regression	0.089048	Akaike info criterion	-1.713992
Sum squared resid	0.174448	Schwarz criterion	-1.098179
Log likelihood	44.85185	Hannan-Quinn criter.	-1.499056
F-statistic	196.1365	Durbin-Watson stat	2.379468
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 14: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق احصائية CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10